وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

المذكرة موسومة بـ:

إدارة المخاطر المصرفية وفق معايير لجنة بازل

دراسة حالة:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تبسة "488"

من إعداد:

- دريد عيماد؛
- لعزيزي فتحي.

- إشراف الأستاذ (ة) :

-طلبة عادل.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
نادية بوراس	أستاذة محاضرة-ب-	رئيســــــــا
عادل طلبة	أستاذ محاضر-ب-	مشرفا ومقررا
لطيفة بهلول	أستاذة محاضرة-أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

إذا أردت الدنيا فعليك بالعلم، وإذا أردت الآخرة فعليك بالعلم،

إذا أردت أن تصل إلى الله فعليك بالعلم، ومن أجل أن تُقبل عند

الله فعليك بالعلم،

والعلم لا يعطيك بعضه إلا إذا أعطيته كلك، فإذا أعطيته

بعضك لم يعطك شيئاً

ويظل المرء عالماً ما طلب العلم، فإذا ظن أنه قد علم فقد جهل

الإهداء

الحمد الله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل البسيط إلى:

التي لم أجد فيها الكلمات التي توفي بحقها، إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الغالية حفظها الله.

إلى الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال، إلى الذي رباني على الفضيلة وشملني بالعطف والحنان إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، أحمل اسمه بكل افتخار.... إلى أبي الغالي حفظه الله.

أرجو من الله أن يمد في عمركما لتريا ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار وستبقى كلماتكما نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.

إلى الأعمدة التي أرتكز عليها للصمود إخوتي وأخواتي.

إلى كل من علمني حرفا، إلى كل الأساتذة والمعلمين في جميع الأطوار التعليمية.

إلى رفقاء دربي في الحياة الجامعية إلى جميع طلبة السنة ثانية ماستر اقتصاد دفعة 2020.

شكر وتقدير

قال الله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

بعد الثناء والحمد الله الذي وفقني لإعداد هذا العمل لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيع من عون، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف " الدكتور طلبة عادل" على ما قدمه من ملاحظات وتشجيعات وحثه على الاستمرار، فكانت توجيهاته وإرشاداته ذات منفعة وفائدة لي في تحديد ماهية موضوع الدراسة والتي كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، كما أوجه جميل الشكر إلى كافة عمال كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية بجامعة تبسة من موظفين إداريين وأساتذة. وعمال المكتبة بالكلية.

كما لا أنسى أن اشكر والديا على ما قدموه ليا من دعم مادي ومعنوي طيلة فترة الدراسة.

الفهارس

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VI
فهرس الملاحق	VII
المقدمة العامة.	أ-د
الفصل الأول: إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية	
تمهيد الفصل.	2
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.	3
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية.	3
الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية	3
الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية.	4
المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية ووظائفها.	5
الفرع الأول: أنواع البنوك التجارية.	5
الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية.	6
المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية.	7
الفرع الأول: الأهداف الرئيسية.	7
الفرع الثاني: أهداف أخرى تخدم المجتمع والاقتصاد كافة.	7
المبحث الثاني: عموميات حول المخاطر المصرفية.	8
المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية وتطورها.	8
الفرع الأول: البيئة المصرفية ونشأة المخاطر.	8
الفرع الثاني: مفهوم المخاطر المصرفية.	9
المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية.	10
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية.	14
المبحث الثالث: عموميات حول إدارة المخاطر المصرفية.	15
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية.	15
الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر.	15
الفرع الثاني: تعريف إدارة المخاطر المصرفية.	15
الفرع الثالث: عناصر إدارة المخاطر المصرفية.	16
المطلب الثاني: أهمية وأهداف إدارة المخاطر المصرفية.	17
الفرع الأول: أهمية إدارة المخاطر المصرفية	17

فهرس المحتويات

الفرع الثاني: أهداف إدارة المخاطر المصرفية.	17
المطلب الثالث: خطوات إدارة المخاطر المصرفية.	18
خلاصة الفصل.	20
الفصل الثاني:إدارة المخاطر المصرفية وفق لجنة بازل	
تمهيد الفصل.	22
المبحث الأول: مقررات لجنة بازل الأولى.	23
المطلب الأول: لجنة بازل وأهدافها الرئيسية.	23
الفرع الأول: نشأة لجنة بازل.	23
الفرع الثاني: التعريف بلجنة بازل	23
الفرع الثالث: أهداف لجنة بازل الأولى.	24
المطلب الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى.	24
الفرع الأول: التركيز على المخاطر الائتمانية.	24
الفرع الثاني: تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.	25
الفرع الثالث: تقسيم دول العالم إلى مجموعتين حسب أوزان المخاطر الائتمانية	25
الفرع الرابع: وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول.	25
الفرع السادس: وضع معاملات تحويل للالتزامات العرضية (خارج الميزانية):	28
الفرع السابع: تعديلات لجنة بازل (1995-1998).	29
المطلب الثالث: تقييم اتفاقية بازل الأولى.	30
الفرع الأول: إيجابيات اتفاقية بازل الأولى.	30
الفرع الثاني: سلبيات اتفاقية بازل الأولى.	30
المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل الثانية.	31
المطلب الأول: أسباب إصدار اتفاقية بازل الثانية.	31
المطلب الثاني: أهداف ودعائم اتفاقية بازل الثانية.	32
الفرع الأول: أهداف اتفاقية بازل الثانية	32
الفرع الثاني: دعائم اتفاقية بازل الثانية.	33
المطلب الثالث: تقييم اتفاقية بازل الثانية.	35
الفرع الأول: إيجابيات اتفاقية بازل .2	35
الفرع الثاني: سلبيات اتفاقية بازل .2	36
المبحث الثالث: مقررات لجنة بازل الثالثة.	36
المطلب الأول: أسباب ظهور لجنة بازل الثالثة.	36
المطلب الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الثالثة.	38
الفرع الأول: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل .3	38
الفرع الثاني: محاور اتفاقية بازل الثالثة.	40
الفرع الثالث: مراحل تنفيذ اتفاقية بازل الثالثة.	41

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: أساليب قياس وإدارة المخاطر المصرفية وفقا لمعايير لجنة بازل.	41
الفرع الأول: أساليب معالجة المخاطر الائتمانية	41
الفرع الثاني: أساليب معالجة مخاطر السوق.	42
الفرع الثالث: أساليب معالجة المخاطر التشغيلية.	43
الفرع الثالث: اختبارات الضغط وفق بازل .3	45
خلاصة الفصل.	47
الفصل الثالث: إدارة المخاطر المصرفية وفق لجنة بازل-دراسة حالة بنك BADR—وكالة تبسة رقم-488-	
تمهيد الفصل	49
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية:	50
المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-.BADR-	50
الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:	50
الفرع الثاني: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية-.BADR-	50
الفرع الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:	51
المطلب الثاني: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة تبسة 488.	52
الفرع الأول: تعريف-وكالة تبسة 488-ونشأتها:	52
الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تبسة 488-.	52
الفرع الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تبسة 488-.	53
الفرع الرابع: امتيازات بنك الفلاحة والتنمية –وكالة تبسة 488-.	53
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة تبسة-488	53
المبحث الثاني: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية.	57
المطلب الأول: المنهج العلمي المستخدم في الدراسة.	57
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.	58
المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية والاحصائية المستخدمة.	58
الفرع الأول: أداة الدراسة الميدانية	58
الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة	64
المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.	65
المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية	65
المطلب الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي	69
المطلب الثالث: تحليل فقرات الاستبيان وتباين الانحدار للفرضيات.	70
الفرع الأول: تحليل فقرات المحور الأول والمحور الثاني	70
الفرع الثاني: تحليل تباين خط الانحدار للفرضيات	77
خلاصة الفصل	80
الخاتمة العامة.	82
قائمة المراجع	85

فهرس المحتويات

الملاحق	89
الملخص	111

فهرس الجداول

فهرس الجداول	
جدول (1): أنواع المخاطر المصرفية ومؤشرات قياسها.	12
جدول (2): الأوزان الترجيحية داخل الميزانية حسب مقررات لجنة بازل 1.	25
جدول (3): مكونات رأس المال حسب بازل 1.	28
جدول (4): معاملات التحويل للالتزامات العرضية حسب مقررات بازل.	29
جدول (5): مكونات رأس المال حسب بازل 2.	35
جدول (6): اصلاحات بازل المتعلقة برأس المال.	39
جدول (7): مراحل تنفيذ بازل 3.	41
جدول (8): أوزان المخاطر السيادية والبنكية الخاصة بالشركات.	42
جدول (9): معاملات الترجيح ألفا.	44
جدول (10): عدد الاستمارات الموزعة.	58
جدول (11): مقياس ليكرت الخماسي	59
جدول (12): محاور الاستبيان.	60
جدول (13): معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبات أداة الدراسة	61
جدول (14): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الاول مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك.	62
جدول(15): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني مدى التزام بإدارة المخاطر المصرفية وفقا لمعايير لجنة بازل.	63
جدول (16): الصدق البنائي لمحاور الدراسة.	64
جدول (17): توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير الجنس.	65
دول (18): توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير العمر.	66
جدول (19): توزيع مجتمع الدراسة حسب المستوى الدراسي.	66
جدول (20): توزيع مجتمع الدراسة حسب الموقع الوظيفي.	67
جدول (21): توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.	68
جدول (22): اختبار التوزيع الطبيعي.	69
جدول (23): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات المحور الاول مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنك	70
جدول (24): تحليل فقرات المحور الثاني" مدى التزام بإدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل.	73
جدول (25): تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الأولى.	77
جدول (26): تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الثانية.	78
جدول (27): تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الثالثة.	78
جدول (28): تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الرئيسية.	79

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال	
شكل (1): أنواع البنوك التجارية.	6
شكل (2): أنواع المخاطر المصرفية.	14
شكل (3): خطوات عملية إدارة المخاطر المصرفية.	19
شكل (4): دعائم اتفاقية بازل .02	33
شكل (5): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	54
شكل (6): توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس.	65
شكل (7): توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير العمر	66
شكل (8): توزيع مجتمع الدراسة حسب المستوى الدراسي.	67
شكل (9): توزيع مجتمع الدراسة حسب الموقع الوظيفي.	68
شكل (10): توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.	69

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق	
الملحق(1): استمارة استبيان	90
الملحق (2): تحليل البيانات الشخصية لاستمارة الاستبيان.	93
الملحق (3): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول.	95
الملحق (4): الصدق البنائي لمحاور الدراسة.	99
الملحق (5): تحليل فقرات المحور الأول"التكرار، المتوسط الحسابي، النسب المئوية، الانحراف المعياري".	100
الملحق (6): تحليل فقرات المحور الثاني" التكرار، المتوسط الحسابي، النسب المئوية، الانحراف المعياري	102
الملحق (7): اختبار التوزيع الطبيعي.	106
الملحق (8): تحليل الانحدار البسيط للفرضية الأولى.	107
الملحق (9): تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثانية.	108
الملحق (10): تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثالثة.	109
الملحق (11): تحليل الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية.	109

المقدمة العامة

المقدمة العامة

المقدمة العامة.

تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا في تنشيط العجلة الاقتصادية لأي دولة، وذلك من خلال تمويل المشاريع الاقتصادية والدفع باقتصاديات الدول إلى الأمام، حيث تعتبر وسيط مالي حيوي بين المودعين الذين يملكون فوائض في أموالهم والمقترضين الذين هم بحاجة إلى الأموال،

ومع التطورات الحاصلة والمستمرة التي شهدتها الصناعة المصرفية من ناحية درجة انفتاح الأسواق على بعضها البعض خاصة بعد ظهور العولمة، ودرجة التقدم التكنولوجي الذي بلغه القطاع المصرفي العالمي، جعل منه القطاع الأكثر عرضة للمخاطر، هذا الأخير أصبح يشكل تهديدا حقيقا على البنوك ويؤثر بنسب كبيرة على مستوى ربحيته ومكانته وسمعته في السوق، مما دفع بالمصرفيين والمهتمين بالشؤون المصرفية وكذا السلطات النقدية والإشرافية إلى وضع نصب أعينهم على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنوك من أجل صياغة وإيجاد أليات واستراتيجيات لإدارة تلك المخاطر .

فمن بين المهتمين بموضوع إدارة المخاطر المصرفية نجد لجنة بازل التي تعتبر هيئة دولية تهتم بأنظمة البنوك والرقابة عليها، حيث أًصدرت اللجنة عبر اتفاقياتها الثلاثة الكثير من الوثائق الإرشادية الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية. فقد جاءت الاتفاقية الأولى لتضع حدود دنيا لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية، إلا أنه مع تعاظم المخاطر وتغير طبيعتها ظهرت الاتفاقية الثانية التي عملت على تحقيق التناسب بين رأس مال البنك وأصوله، إضافة إلى تدعيم دور الجهات الرقابية وزيادة شفافية السوق، إلا أن العالم أصيب بأزمة مالية حادة استوجب مراجعة عميقة لبنود ومقترحات الاتفاقية الثانية لتتولد بذلك اتفاقية ثالثة تحمل مجموعة من الإجراءات الجديدة لإدارة المخاطر وتعزيز سلامة ومتانة النظام المصرفي العالمي؛

وبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تبسة -488-يعتبر أحد هذه البنوك العالمية التي تتأثر بالتغيرات والتطورات العالمية التي تشهدها الصناعة المصرفية، فهو يعمل جاهدا إلى التقيد وتنفيذ ماجاءت به لجنة بازل، سعيا منه إلى معالجة وإدارة المخاطر المصرفية التي تتربص به.

أولا: الإشكالية.

ما مدى التزام بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تبسة-488-بإدارة مخاطره المصرفية وفق معايير لجنة بازل؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية.

- هل توجد علاقة ارتباط بين إدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-تبسة-488-وتطبيق مقررات لجنة بازل 01؟؛
- هل توجد علاقة ارتباط بين إدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-تبسة-488-وتطبيق مقررات لجنة بازل 02؟؛
- هل توجد علاقة ارتباط بين إدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-تبسة-488-وتطبيق مقررات لجنة بازل 03؟

ثانيا: فرضيات البحث.

- الفرضية الرئيسية:

"يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية –تبسة-488-بإدارة مخاطره المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل."

- الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-تبسة-488 وتطبيق مقررات لجنة بازل 01،
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-تبسة-488 وتطبيق مقررات لجنة بازل 02؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-تبسة-488 وتطبيق مقررات لجنة بازل 03.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في الدور الذي يحتله موضوع إدارة المخاطر المصرفية في البنوك العالمية عامة والبنوك الجزائرية خاصة، فهو يعتبر من أهم السبل لتعظيم إيرادات البنك وتجنب حدوث الأزمات المالية.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع.

تتمثل أهم أسباب إختيار موضوع إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية، في الآتي:

- الدور الفعال الذي يلعبه البنك التجاري في دفع عجلة التنمية الاقتصادية؛
- انعدام ثقافة إدارة المخاطر المصرفية على البنوك التجارية الجزائرية، وبالتالي سعينا إلى إحياء هذا الموضوع مجددا؛
- الميل الشخصي لدارسة المواضيع ذات صلة باقتصاد المخاطرة في المجال المصرفي.

خامسا: أهداف البحث.

معرفة وتحديد أنواع المخاطر المصرفية التي يتعرض لها البنك التجاري؛

- تسليط الضوء على الجوانب المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية كالأهداف التي تسعى إليها والخطوات الخاصة بها؛
- التطرق إلى أهم المقترحات التي جاءت بها لجنة بازل باتفاقياتها الثلاثة حول إدارة المخاطر المصرفية؛
- محاولة إسقاط الدراسة النظرية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-.

سادسا: حدود الدراسة.

- الحدود المكانية: تتمثل في الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالةتبسة-488؛
- الحدود الزمانية: تتمثل في الفترة الزمانية الممتدة من أواخر شهر جويلية إلى شهر أوت.

سابعا: منهج الدراسة.

من أجل الإلمام والتعمق في الموضوع يتم السعي إلى توظيف منهجين وهما:

- المنهج الوصفي: وهو المنهج المناسب لوصف واستعراض الأدبيات المتعلقة بالجانب النظري؛
- المنهج التحليلي: أُستعمل من أجل تحليل واقع إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، وذلك من خلال أداة تحليلية (الاستبيان).

ثامنا: الدراسات السابقة

حياة نجار: **" إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل- دراسة واقع البنوك التجارية الجزائرية العمومية-"**، أُطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية والتسيير، جامعة

فرحات عباس، سطيف، 15/مارس/2014، حيث تناولت هذه الدراسة الإشكالية المتمثلة في" هل تقوم البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية، وتوصلت إلى أن إدارة المخاطر المصرفية بالبنوك التجارية تقتصر بالدرجة الأولى على إدارة مخاطر القروض نظرا لطبيعة نشاط هذه الفئة من البنوك، وخصوصية البيئة المصرفية الجزائرية، فإن إدارة هذه المخاطر مستوحاة في الأصل من مقترحات بازل 01.

حورية قبايلي:" **إدارة المخاطر البنكية في الجزائر- دراسة حالة بنك التنمية المحلية-**"، أُطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/2013، تناولت الدراسة الإشكالية المتمثلة في " هل القواعد الاحترازية المعمول بها في البنوك الجزائرية كافية للوقاية من المخاطر، وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر تتوفر على معطيات ومؤشرات وكذا إمكانيات التي تسمح لها لتكون مؤهلة لمسايرة التحولات العالمية في مجال المخاطر المصرفية، ولكن في المقابل تتميز هذه المسايرة بنوع من البطء النسبي.

نعيمة خضراوي:" **إدارة المخاطر البنكية-دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية لكل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر-**"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008، حيث تناولت الدراسة إشكالية تمثلت في كيف تتم إدارة المخاطر البنكية، وتوصلت إلى النتائج المتمثلة في أن البنوك الجزائرية مازالت تعتمد على القواعد والنظم الاحترازية التي يفرضها البنك المركزي في تقييم السيولة وافتقار البنوك الجزائرية للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر.

تاسعا: هيكل الدراسة.

لإنجاز البحث قمنا بتقسيمه إلى قسمين حيث احتوى الأول على فصلين نظريين والثاني فصل تطبيقي تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع وإشكاليته، وتتعقبهم خاتمة تلم نتائج البحث والتوصيات المتوصلة إليها، وجاءت فصول المذكرة كما يلي:

- الفصل الأول يعنى بإدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية حيث يتضمن ثلاثة مباحث:
  - المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية؛
  - المبحث الثاني: عموميات حول المخاطر المصرفية؛
  - المبحث الثالث: أساسيات حول إدارة المخاطر المصرفية.
- الفصل الثاني فيتضمن إطلالة على إدارة المخاطر المصرفية وفق لجنة بازل حيث يحتوي على ثلاثة مباحث:
  - المبحث لأول: مقررات لجنة بازل؛
  - المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل الثانية؛
  - المبحث الثالث: مقررات لجنة بازل الثالثة.
- وأخيرًا الفصل الثالث يحتوي على ثلاثة مباحث:
  - المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
  - المبحث الثاني: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية؛
  - المبحث الثالث: المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

عاشرا: صعوبات الدراسة .

- صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة في الجانب التطبيقي؛
- عدم أخذ عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية-تبسة-488-الاستبيان بشكل جدي؛

- البيروقراطية التي تنتهجها البنوك التجارية الجزائرية؛
- ضيق الوقت بحكم أن الدراسة تتطلب وقت كبير خاصة فيما يتعلق بالدراسة التطبيقية.

الفصل الأول: إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية

الفصل الأول

تمهيد الفصل.

تعتبر البنوك التجارية في أي دولة ركيزة أساسية من ركائز النظام المصرفي والمالي، وذلك للدور الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية، فهي تشكل حلقة وصل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، فالبنوك التجارية وأثناء تأدية لأدوارها ووظائفها فإنها تصادف في طريقها مجموعة من المخاطر التي تعرقل سير نشاطها؛

فهي تسعي جاهدة إلى التعرف على هذه المخاطر من أجل إدارتها والحد منها مما أدى بذلك إلى وِلادة مصطلح يعرف "بإدارة المخاطر المصرفية" الذي يعتبر من أهم المحاور والمواضيع التي يهتم بها المصرفيون والسلطات النقدية والإشرافية على المستوى العالمي، فهم يضعون نُصب أعينهم على هذه المخاطر من أجل صياغة ورسم استراتيجيات خاصة لدراسة هذه الظاهرة ألا وهي تزايد حدة المخاطر المصرفية والتحكم فيها.

لهذا تناولنا في هذا الفصل أهم الجوانب الملمة بهذا الموضوع:

- ماهية البنوك التجارية؛
- عموميات حول المخاطر المصرفية؛
- أساسيات إدارة المخاطر المصرفية.

الفصل الأول

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

تعتبر البنوك التجارية من أهم مصادر التمويل التي يعتمد عليه أي اقتصاد لدولة ما، فهو اللبنة الأساسية لقيام النظام المصرفي، فلا يمكن تصور نظام اقتصادي بدون وجود البنوك التجارية، لهذا سنلقي الضوء على ماهية البنوك التجارية وذلك بعرض أهم المفاهيم المتعلقة بها وكذا أهدافها وأنواعها ووظائفها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية.

تعددت واختلفت وتنوعت التعاريف والخصائص التي تتميز بها البنوك التجارية حيث يمكن إبراز أهم التعاريف التي تطرق إليها الكتاب وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية

يعرف البنك التجاري بأنه المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية)، تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض بقصد الربح، وبذلك يقوم البنك بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، أو بين المودعين والمستوردين، فاكتسب الدور الأهم في الوسط الاقتصادي على مر الزمن، وهي تمثل النوع الثاني من أشخاص النظرية النقدية، أي أنها تأتي في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز المصرفي لدولة ما، بحيث تتميز بعدة خصائص منها القدرة على ترتيب ميزانياتها بشكل يمكنها من تأدية وظائفها بتقنية عالية ومجزية[1]، كما تسمى في بعض الدول ببنوك الودائع لها تعريفات متعددة منها:

- أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة في نشاط اقتصادي معين (زراعي أو صناعي أو عقاري) وتقوم بتلقي الودائع القابلة للسحب عند الطلب والقصيرة الأجل وتقديم الائتمان قصير الأجل إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- هي منشآت تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع والتي تدفع عند الطلب أو بعد أجل محدد لا يتجاوز السنة.
- هي البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يستلزم من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[2]
- البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز.[3]

كمحصلة للتعريفات السابقة يمكن القول بأن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تقوم بتلقي الودائع بمختلف أنواعها من قبل الأفراد ومختلف المؤسسات الأخرى حيث تعتبر وسيط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي من خلال المتاجرة بالودائع التي تقبضها والتي تمنحها في شكل قروض بهدف تحقيق الربح وهو ما يميزها عن البنك المركزي.

1 سلمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دون سنة النشر، ص: 113.

2 السيد المتولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار المفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، سنة، 2014 ص57-58.

3محمود حسين الوادي وآخرون، **نقود وبنوك**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2010، ص:105.

الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية.

يمكن تحديد خصائص البنوك التجارية بما يلي: [1]

- **تتأثر برقابة المصرف المركزي ولا تؤثر عليه:** يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن المصارف التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أيّة رقابة أو تأثير على رقابة البنك المركزي، ولا يكتفي المصرف المركزي بممارسة رقابة توجيهية على المصارف، بل يحق له كذلك أن يفرض عليها أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية أو الجنائية وللمراقب المكلف من قبل لجنة الرقابة على المصارف أنْ يُمارس رقابة مباشرة قد تدوم عدة أيام يقوم خلالها بإجراء الفحص الدوري أو المفاجئ على أوضاع المصرف أو المؤسسة العاملة، فيدقق في الموجودات وسلامتها مثلا. كما يمكنه مراجعة أعمال الإدارة والتحقيق من كفاية رأس المال والأموال الخاصة، والمؤونات المكونة ومدى كفاءة وسائل الرقابة الداخلية المتبعة، كما يحق له الاطلاع على الحسابات المدينة، ويقوم المراقب كذلك بالتحقق من مدى تقيد كل مصرف بالقواعد المالية وبالقوانين والأنظمة والتعليمات التي تصدرها السلطة النقدية.
- **تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد:** تتعدد البنوك التجارية وتنوع تبعا لحاجة السوق النقدية. إلا أنَّ تعددها لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم بين مختلف البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة. وهذا التركيز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال. غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة تصور وجود بنك تجاري واحد في بلد ما. وهذا الأمر غير واقعي وغير عملي لأنه يُؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية.
- **تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية:** تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن التي يصدرها المصرف المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها " المطلقة " بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان، بعكس نقود الودائع التي تكون عادة متباينة متغاير تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان، كما أن النقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب عادة القطاع الاقتصادي.
- **تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي:** تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل نفقة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات. وهذا الهدف مختلف عن أهداف المصرف المركزي التي سبق الحديث عنه والتي تتلخص بالإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفذ السياسة المالية العليا.[2]

ولهذا نجد أنَّ عمليات المصارف تتعدد وتتنوع بهدف تحقيق قيام النقود بوظائفها فتتلقى هذه المصارف الودائع وتقدم الائتمان وتمول العمليات الاقتصادية بقصد الربح، في حين أن المصرف المركزي عندما يفتح حسابات للمصارف لا يقصد الربح وإنما تسهيل سير العمليات الاقتصادية وتنظيمها والإشراف عليها.

1سلمان بودياب، مرجع سابق ،ص: 115.

2 نفس المرجع السابق، ص:115.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية ووظائفها.

مهما تعددت واختلفت البنوك التجارية عن غيرها في ميزة أو خاصية، إلا أنها كلها تشترك في تحقيق وظائف واحدة، وفي هذا المطلب سوف نتطرق الى أنواعها والوظائف الخاصة بها.

الفرع الأول: أنواع البنوك التجارية.

تنقسم وتتنوع البنوك التجارية إلى ما يلي:[1]

- **البنوك الفردية:** وهي مصارف صغيرة الحجم نسبيا، يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب، على منطقة صغيرة، وعادة ما تستثمر مواردها في أصول عالية السيولة مثل الأوراق المالية، والأوراق التجارية المخصومة، والأصول القابلة للتحويل إلى نقود خلال فترة زمنية قصيرة بدون خسائر أو بخسائر قليلة، أي تحاول دوما تجنب المخاطر التي لا تقدر على تحملها لصغر حجمها وضآلة إمكاناتها المالية، ولم يظهر هذا النوع إلا في الولايات المتحدة الأمريكية لكنه لم يستمر طويلا.
- **البنوك ذات الفروع:** وهي تلك المصارف التي تمتلك عددا من الفروع المنتشرة في مناطق جغرافية متفرقة، وتدار من خلال مركز رئيسي بوساطة مجلس إدارة واحدة، ويدير كل فرع من الفروع المصرف، مدير يعمل بموجب الصلاحيات المخولة له من المركز، وتشترك الفروع سوية مع المركز الرئيسي في إدارة الاحتياطات الأولية والثانوية، والقروض، والاستثمارات، والعمليات المصرفية.
- **بنوك السلاسل:** نشأت مع نمو حجم المصارف التجارية، وتضخم حجم أعمالها، وهذه المصارف تستمد نشاطاتها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن مصارف منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي يتولى رسم السياسات العامة لها، وينسق الأعمال بينها، وتعود ملكية المصارف إلى شخص طبيعي واحد، أو عدة أشخاص طبيعيين، وليس لشركة قابضة.
- **بنوك المجموعة:** تشمل بنوك المجموعة على عدد من المصارف الممتلكة من قبل شركة قابضة وقد تكون هذه المصارف فردية أو ذات فروع، ويحتفظ كل مصرف برغم وجود الشركة القابضة بمجلس إدارته ومدير عام.
- **بنوك المراسلة:** ظهرت الحاجة إلى المصارف نتيجة لرغبة المصارف في إيجاد نظام لتحصيل الصكوك المسحوبة من قبل الزبائن على مصارف في مناطق أخرى، وكانت المصارف في المدن الكبيرة تتنافس فيما بينها للحصول على ودائع المصارف في القرى و الأرياف ، وتدفع لقاءها فوائد مغرية، أو تقدم خدمات مصرفية مجانا، وحتى بعد تطور علاقة المراسلة في الآونة الأخيرة ، فإن المصارف المراسلة لا تمثل إطلاقا هيكلا لمصرف ذي فروع، إنما مصارف متعاونة فيما بينها في مجالات معينة، وقد انتشرت المصارف المراسلة في الولايات المتحدة، بسبب رغبة المصارف الفردية في التعاون فيما بينها، للتعويض عن بعض المساوئ التي تلحق بها بسبب انعدام الفروع، وتطورت علاقة المصارف المراسلة في الكثير من بلدان العالم ، فعبرت الحدود السياسية و صار لكل مصرف محلي عدد من المصارف المراسلة في البلدان الأخرى، يتعاون معها في عمليات الاستيراد والتصدير، ومختلف أنواع تحويل المبالغ المصرفية، وقد تكون علاقات المراسلة ثنائية الحد (بين مصرف وآخر) أو ثلاثية (بين مصرفين ولكن ليس بصورة مباشرة بل يتوسط مصرف ثالث بسبب عدم وجود علاقة بين المصرفين الأولين)، أو رباعية وهكذا.

1حربي محمد عريقات، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون سنة نشر، ص: 56،57.

- **البنوك الإلكترونية:** يطلق على المصارف الإلكترونية مصارف القرن الواحد والعشرين، وتتمثل في تلك الوحدات الطرفية التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية من خلال استخدام الحاسبات الآلية، حيث تعد هذه الوحدات (مادامت تبعد جغرافيا عن مبنى المصرف) بمثابة منافذ أو فروع له ويعرفها بأنها منافذ إلكترونية تقدم خدمات مصرفية متنوعة دون توقف ودون عمالة بشرية، في حين يعرفها بأنها منافذ لتسليم الخدمات المصرفية، قائمة على الحسابات الآلية، ذات مدى متسع زمنيا، أي تقدم خدماتها على مدار (24) ساعة، وإلى مناطق جغرافية واسعة.

شكل (1): أنواع البنوك التجارية.

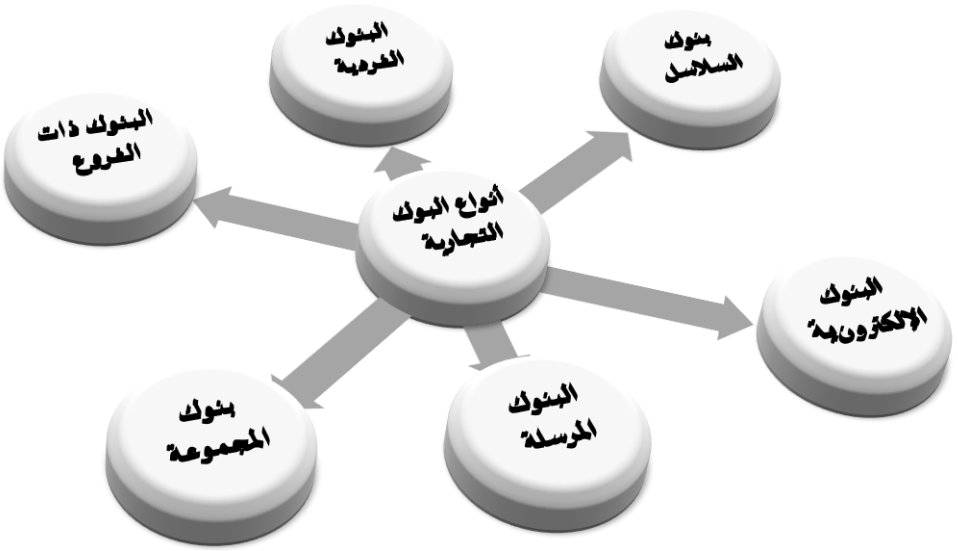

المصدر: من **إعداد الطلبة** بالاعتماد على المعلومات السابقة.

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية.

تقوم البنوك التجارية بوظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة وهي:[1]

أولا-الوظائف الكلاسيكية القديمة.

- قبول الودائع على اختلاف أنواعها، بالإضافة إلى حسابات الاستثمار المشترك بالعملات المحلية والأجنبية الرئيسية.
- تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات والمشاريع والمؤسسات الخاصة والحكومية وبمدد مختلفة قد تصل الى عشرين عاما.

ثانيا-الوظائف الحديثة للبنوك التجارية.

إبراز وظائف البنوك التجارية الحديثة تتمثل في:

1حربي محمد عريقات، **مرجع سابق**، ص:55

- فتح الاعتمادات المستندية ومنح سقوف ائتمانية لفتح الاعتمادات المستندية لعملائها؛
- التحصيل والدفع نيابة عن الغير، تحصيل الشيكات والكمبيالات؛
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين بها؛
- إصدار خطابات الضمان المحلية والدولية والكفالات؛
- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور؛
- تحويل الحوالات المحلية والأجنبية لعملائها وغيرهم وأعمال الصرافة من شراء للعملات المختلفة وبيعها؛
- منح بطاقات الائتمان لعملائها لاستعمالها داخل وخارج الدولة للحصول على السلع وخدمات؛
- شراء وبيع الشيكات الأجنبية وشيكات المسافرين؛
- تقديم خدمات إدارية ومالية " إدارة محافظ مالية وأسهم وسندات"؛
- إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معها؛
- دفع فواتير الكهرباء والهاتف وقبول تحصيلها نيابة عن العملاء.

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية.

تشمل البنوك التجارية على عدة أهداف يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

الفرع الأول: الأهداف الرئيسية.

أولا-توفير السيولة: حيث ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بالودائع التي تستحق عند الطلب في أي لحظة وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب، وإذا لم تتوفر السيولة فهذا يؤثر على سمعة البنك أيْ (الإفلاس).[1]

ثانيا-تحقيق الأمان: يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين وبالتالي إعلان إفلاس البنك. [2]

ثالثا-تعظيم الربح: باعتبار البنوك التجارية مشروعات رأس مالية فإن هدفها الأساسي تحقيق وتعظيم الربح بأقل مستوى ممكن من التكاليف فمقدرة البنك التجاري على تحقيق الأرباح يتعلق أساسا بحجم الإيرادات المحققة، وكلما زادت التكاليف زادت ايرادات البنك كلما ترتب عن ذلك زيادة في أرباحه وكلما قلت ايراداته كلما توجه نحو الإغلاق والإفلاس.[3]

الفرع الثاني: أهداف أخرى تخدم المجتمع والاقتصاد كافة.

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[4]

أولا-تجميع المدخرات المبعثرة في المجتمع: لتناسب مع الاحتياجات المختلفة للمدخرين، فتقبل الودائع تحت الطلب التي تناسب المدخرين وحفظ أموالهم لدى البنوك، وسحبها وقت الحاجة وودائع التوفير التي تناسب المدخرين لمناسبات معينة، والودائع لأجل التي تناسب المدخرين لفترة من الوقت.

1 هندي منير إبراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص: 14.

2 نفس المرجع السابق، ص :14.

3محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ،2006، ص: 90.

4هشام جبر، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر،2008، ص: 52.

ثانيا-تمد المشروعات بالقروض القصيرة لأجل اللازمة لتمويل رأس المال العامل: فتساهم في سد احتياجاتها المالية القصيرة الأجل، وتساهم في التنمية الاقتصادية للبلد، بمد القطاعات الاقتصادية المختلفة بالتمويل القصير الأجل، وتركز بطبيعتها على تمويل القطاع التجاري أكثر من غيره من القطاعات بسبب أن الدورة التجارية قصيرة بطبيعتها.

ثالثا-تسهيل عمليات التجارة الخارجية: عن طريق فتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير.

رابعا-تسهيل عمليات المقاولات والإنشاءات: عن طريق إصدار كتب الكفالات بالنيابة عن المقاولين، مما يعمل على عدم تجميد رأس المال لديهم.

خامسا-تسهيل تحويل النقود من مكان إلى أخر، واستلام الوارد منها لصالح العملاء.

سادسا-تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة الأخرى.

ختاما لهذا المبحث نستخلص أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات المالية التي تقوم بتلقي الودائع من قبل الأفراد والهيئات من أجل إعادة إقراضها، فمهما تنوعت البنوك التجارية إلا أنها تمتلك نفس الوظائف سواء كانت تقليدية أو حديثة، بالإضافة إلى أنها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في مقدمتها تحقيق أقصى ربح ممكن وحد معقول من السيولة بما يضمن سلامة وأمان كل من البنك والمودعين.

المبحث الثاني: عموميات حول المخاطر المصرفية.

لا شك أن أي عمل مصرفي يواجه مخاطر مرتبطة به، حيث أصبحت المخاطر تشكل تهديدا كبيرا على عمل البنوك التجارية من خلال الحد من قدرتها على استخدام مصادر أموالها، وعليه فقد سارعت البنوك التجارية إلى وضع خطط استراتيجية لمواكبة المخاطر التي تواجهها ومعالجتها والسيطرة عليها.

ولهذا ألقينا الضوء على العموميات المتعلقة بالمخاطر المصرفية التي تصادفها البنوك التجارية أثناء عملها من مفاهيم وأنواع وكذا العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية وتطورها.

تواجه البنوك وفقا لطبيعة نشاطها لمخاطر عديدة ومشعبة، لدرجة أن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك في وقتنا الحاضر هي مدى قدرتها على التكيف مع هذه المخاطر وليس تجنبها، لهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى البيئة المصرفية ونشأة المخاطر وكذلك إلى التعريف بالمخاطر المصرفية.

الفرع الأول: البيئة المصرفية ونشأة المخاطر.

لقد تميزت فترة السبعينات من القرن الماضي باستقرار البيئة المصرفية، فقد كانت الصناعة تخضع للتنظيم القانوني الشديد، وكانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساسا بتجميع الموارد، حيث أن محدودية المنافسة ساهمت في تحقيق أرباح عادية ومستقرة، وكانت الهيئات التنظيمية مهتمة بسلامة الصناعة والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها، وحدت من مخطرها، إضافة إلى وجود حوافز منخفضة للتغيير والمنافسة.

أما فترة الثمانيات من القرن الماضي فكانت الفترة التي حملت معها موجات من التغيير الجذري الذي انعكس على توسع وتنوع المنتوجات والخدمات المصرفية، حيث تم ابتكار منتجات جديدة باستمرار خاصة من أولئك العاملين في الأسواق المالية، وتم تنشيط البحث عن فرص سوقية جديدة، وتطورت القيمة المضافة مثل تملك الأصول وتمويل المشروعات والتوريق وبطاقات الائتمان والمشتقات والبنود خارج الميزانية بمعدلات سريعة، ودخلت البنوك مجالات أعمال جديدة وواجهت مخاطر جديدة في مجال الأعمال المصرفية التجارية، وتناقصت الحصة السوقية للوساطة مع نمو أسواق رأس المال، واشتددت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة.[1]

1طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003، ص.194.

حيث أدت موجات التغيير إلى ولادة المخاطر المصرفية وزادت من حدتها خاصة في ظل ازدياد تقلب الأسواق واختفاء العوائق والحواجز القديمة التي حدت من نطاق عمليات مختلف المؤسسات المالية.[1]

وبعبارة أخرى، إن زيادة حدة المخاطر بشكل كبير في العصور الحديثة يرجع أساسا إلى أمرين مرتبطين بطبيعة الاقتصاد الحديث، وهما: زيادة معدلات التغيير في الحياة الاقتصادية من ناحية، وزيادة معدلات الترابط والتداخل بين قطاعات الاقتصاد من ناحية أخرى، وعلى اعتبار أن قطاع البنوك يحتل مكانة متميزة داخل القطاع المالي، حيث يعتبر من أقدم المؤسسات المالية وأكثرها انتشارا، فضلا عن صلته المباشرة بنظم المعلومات وإدارة حركة النقود التي تمثل المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، فقد انصب الاهتمام العالمي على كيفية تنظيم وترشيد إدارة البنوك للمخاطر والذي بات من أهم اهتمامات المجتمع الدولي.[2]

الفرع الثاني: مفهوم المخاطر المصرفية.

قبل التطرق إلى مفهوم المخاطر المصرفية لابد من الإشارة إلى تعريف الخطر والمخاطر:

- الخطر هو "الخسارة المادية المحتملة والخسائر المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة".[3]
- الخطر هو «مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها، ويمكن أن يكون الأثر سلبياً فيطلق عليه خطر «تهديد»، أما إذا كان إيجابياً فيطلق عليه فرصة".[4]
- تعرف المخاطر على أنها "درجة الاختلاف في التدفق النقدي الحقيقي للمقترح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع".[5]
- تعرف المخاطر المصرفية "بأنها احتمالية تعرض المنظمة إلى خسائر عينية متوقعة وغير مخطط لها، و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنها أثار سلبية لها القدرة على التأثير في أهداف البنك المرجوة في تنفيذ استراتيجياته بنجاح".[6]
- احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.[7]
- عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع عملية انتظام العوائد أساسا الى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية.[8]
- هي تلك العقبات والصعوبات التي تواجه البنك وهو يمارس نشاطاته اليومية فالمخاطر تمثل عدم استطاعة المقرض سداد ما عليه من ديون مما يستلزم خسارة رأس المال المقترض وتمثل خسارة بالنسبة لأي مقترض

1طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص:195.

2حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات لجنة بازل**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة سطيف،2014، ص:48.

3أسامة عزمي سلام، **إدارة الخطر التأمين**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص:22.

4 هادي آل سيف، **إدارة المخاطر المصرفية**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://www.aleqt.com/2012/04/17/article_647924.html (تاريخ المعاينة:2022/8/27).

5محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر،1999، ص:230.

6 عبد الرزاق شحادة، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، العدد 11، جوان2015، جامعة البليدة، الجزائر، ص:344.

7 بوقرة رابح وحسين بلعجوز، **إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلو تجارية، جامعة المسيلة، ص:02.

8 هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلو الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص:32.

الحدث الأكثر خطورة، والمبالغ الغير المسترجعة تؤثر مباشرة على النتائج لذا يجب أن تتابع بحذر مخاطر القروض.[1]

ومنه يمكن القول بأن المخاطر المصرفية هي كل الخسائر المادية أو المعنوية التي يتعرض لها البنك بسبب قيامه بنشاط معين يتصف بعدم انتظام وتذبذب عوائده نظرا لحالة عدم التأكد من نتائجه.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية.

تواجه المصارف التجارية مجموعة من المخاطر هي:

- **المخاطر الائتمانية:** تنشأ هذه المخاطر من احتمالية عدم قدرة المقترضين على سداد التزاماتهم المالية المستحقة للبنك، حيث تمثل الحالة التي يتخلف فيها العميل أو عدم التزامه برد أصل الدين أو فوائده أو الإثنين معا عند تواريخ الاستحقاق[2]، وتنقسم المخاطر الائتمانية بدورها الى: المخاطر المتعلقة بالمقترض أو بالقطاع الذي ينتمي إليه، والمخاطر المتعلقة بالعمليات المطلوبة تمويلها، والمخاطر المتعلقة بالظروف العامة، والمخاطر المتعلقة بالبنك ذاته.[3]

وتقاس هذه المخاطر بما يلي:[4]

أ- صافي أعباء القروض/ إجمالي القروض؛

ب- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ القروض التي استحقت ولم تسدد.

- **مخاطر أسعار الفائدة:** هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله الناتجة عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة، ان مخاطر سعر الفائدة الكبيرة يمكن ان تشكل تهديدا كبيرا لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة للبنك، وكذلك يجب أن يكون هناك فحص شامل لمعرفة الظروف التي يمكن أن يتأثر بها البنك نتيجة للتغيرات في سعر الفائدة بالإضافة إلى وجود أنظمة معلومات قادرة على تزويد الإدارة بالتقارير اللازمة في الوقت المناسب. [5]

وتقاس هذه المخاطر بـ:[6]

أ- الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول؛

ب- الفجوة = الأصول الحساسة لسعر الفائدة ـ الخصوم الحساسة لسعر الفائدة؛

ت- الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة/ إجمالي الأصول.

- **مخاطر السيولة:** تتعرض البنوك من حين إلى آخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم ولا بد للبنوك أن تأخذ حذرها لمثل هذه السحوبات اما الاحتفاظ باحتياطي في شكل نقد في خزائنها او ودائع لدى بنوك ومؤسسات أخرى، او الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد.[7]

وتقاس هذه المخاطر بـ:[8]

أ- الودائع الأساسية / إجمالي الأصول؛

1منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية مدخل معاصر**، الطبعة الرابعة، المكتب العربي للنشر والتوزيع، 1999، ص:44.

2 محمد أحمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية**، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، ص:57.

3شقيري نوري موسى واخرون، **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2012، ص:93،94.

4 رانية زيدان شحادة العلاونة، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2016، ص:31،33

5شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص: 300،301.

6 رانية زيدان شحادة العلاونة، **مرجع سابق**، ص:31،33.

7 عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد، الأردن، 2004، ص:195.

8 رانية زيدان شحادة العلاونة، **مرجع سابق**، ص:31،33.

ب- الخصوم المتقلبة/ إجمالي الأصول؛

ت- سلم الاستحقاقات النقدية.

- **مخاطر العملة:** يتمثل هذا النوع من المخاطر في الخسائر الناشئة عن التحركات في أسعار الصرف التي تنطبق على كل الموجودات، أو المطلوبات بالعملة الأجنبية، وكذلك الحقوق، والالتزامات بالعملة الأجنبية، ويتضح هذا النوع من المخاطر بصورة كبيرة في البلدان ذات التضخم العالي، والتي تجري تعديلات كثيرة على أسعار الصرف

وتقاس هذه المخاطر بـ:[1]

أ- المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية للعملة؛

ب- إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.

- **المخاطر التشغيلية:** وهي تعني الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة، يشمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة عن العمليات اليومية للمؤسسة، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالمؤسسة إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات، وتشمل مخاطر التشغيل (العمليات) ما يلي: الاحتيال المالي (الاختلاس)، التزوير، تزييف العملات، السرقة والسطو، الجرائم الإلكترونية.[2]

وتقاس هذه المخاطر بـ:[3]

أ- إجمالي الأصول/ عدد المعاملين.

ب- مصروفات العمالة/ عدد العاملين.

- **مخاطر رأس المال:** تشير هذه المخاطر إلى مدى تنخفض فيه قيمة الأصول قبل أن يتعرض موقف المودعين، والدائنين الأخرين للخطر، وتحدق المخاطرة حين لا يتمكن البنك من الاستمرار عندما تصل القيمة السوقية للأصول إلى قيمة أقل من القيمة السوقية، وفي هذه الحالة لا يستطيع البنك دفع التزاماته، وتصل الخسائر إلى أموال المودعين،

وتقاس مخاطر رأس المال بـ:[4]

أ- حقوق الملكية / الموجودات المرجحة بالمخاطر: ويسمى هذا المعيار بكفاية رأس المال، وقد اعتمدته لجنة بازل، حيث يستند هذا المعيار على إعطاء ترجيحات مختلفة مقابل مخاطر الائتمان في البنود داخل وخارج الميزانية تتراوح بين {0%،10%،20%،50%،100%}، ولقد أوصت اتفاقية بازل لجميع المصارف العالمية بضرورة أن تكون نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر لا تقل عن (50%)، وذلك بهدف تغطية المخاطر الائتمانية المتمثلة بمخاطر عدم السداد مع مراعاة الاهتمام بنوعية الأصول، وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.

ب- حقوق الملكية إلى الموجودات الخطرة: من خلال هذا المعيار يتم الربط ما بين الموجودات ذات المخاطرة، ورأس المال، وذلك لتوضيح مدى قدرته على حماية حقوق المودعين، أما رأس المال فهو حقوق المساهمين والاحتياطات المعلنة والأرباح غير الموزعة والمخصصات والأصول الخطرة هي الأصول المولدة للدخل، والتي تتعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر التقلب في أسعار الفائدة.

1رانية زيدان شحادة العلاونة، مرجع سابق، ص:33،31.

2 بن علي بلعزوز وآخرون، إدارة المخاطر (إدارة المخطر-المشتقات المالية-الهندسة المالية)، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص:41-42.

3رانية زيدان شحادة العلاونة، مرجع سابق، ص:33،31.

4 نفس المرجع السابق، ص:35.

ويمكننا تلخيص هذه المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها في الجدول التالي:

جدول (1): أنواع المخاطر المصرفية ومؤشرات قياسها.

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	- صافي أعباء القروض/ إجمالي القروض؛
	- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض؛
	- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد.
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول؛
	- الخصوم المتقلبة/ إجمالي الأصول؛
	- سلم الاستحقاقات النقدية.
مخاطر سعر الفائدة	- الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول؛
	- الأصول الحساسة لسعر الفائدة ـ الخصوم الحساسة لسعر الفائدة؛
	- الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة/ إجمالي الأصول.
مخاطر العملة	-المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية للعملة؛
	- إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	- إجمالي الأصول/ عدد المعاملين.
	- مصروفات العمالة/ عدد العاملين.
مخاطر رأس المال	- حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول:
	- الشريحة الأولى من رأس المال/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة؛
	- القاعدة الرأسمالية/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

المصدر: طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص:239.

- **مخاطر السوق:** تتمثل خطر السوق في الانحرافات غير الملائمة للقيم المنقولة، حيث تقاس مخاطر السوق من خلال معايير السوق المتمثلة في سعر الفائدة ومؤشرات البورصة وسعر الصرف وعموما إن مخاطر السوق التي تتعرض لها المؤسسات المالية هي تلك الناجمة عن تذبذب العوائد، معدلات الفائدة، أسعار الصرف أو قيم مختلف الأصول.[1]
- **المخاطر الدولية والمخاطر السياسية:** يمكن تعريف المخاطر الدولية بأنها الخسائر المالية المتوقعة، والتي تنشأ عن مشاكل اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية، خاصة بدولة ما مثل المصادرة ، أو نزع الملكية، أو التأميم أو انتهاكات سياسية ، حيث تقوم الدولة مثلا باتخاذ إجراءات، أو قرارات تعرقل أي نشاط من أنشطة المصرف مثل قرارات حظر التدخل في تحديد الأسعار، ولا تنطوي المخاطر الدولية، أو القطرية على هذه الخسائر المالية الناتجة عن مثل تلك المشاكل، فقد تكون ناتجة عن استثمار الأصول في إقطار مختلفةّ، حيث تعتبر المخاطرة في هذه الحالة مؤشرا لقياس قدرة القطر المعين على الوفاء بالتزاماته المالية كسداد الديون الأجنبية، ورد خدمة

1 بوحفص جلاب نعناعة، **الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 11، ص:127.

الدين، وسداد قيمة الواردات، والسماح بتحويل الأرباح، ورؤوس الأموال، أما الأسباب المؤدية لزيادة تلك المخاطر فهي العجز في الميزان التجاري، وبطء الإجراءات الحكومية لمواجهة المشكلات، وضعف الثقة في الحكومات ومن ثم عدم رغبة البنوك في إقراضها ، وضعف السيولة لدى بعض الدول مما يقلل من عناصر الحماية لدى تلك الدول.[1]

- **المخاطر القانونية:** هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا، وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها ليست مقبولة لدى المحاكم.[2]

وترتبط أيضا هذه المخاطر بالخسائر الراجعة لتصرف قانوني أو تنظيمي يبطل صلاحية العقد أو يحول دون أداء المستخدم النهائي أو الطرف المقابل له وفقا لشروط العقد أو ترتيبات التصفية ذات الصلة، مثل هذه المخاطر يمكن أن تنشأ-مثلا-عن عدم كفاية توثيق العقد او عدم القدرة على ترتيب تصفية العقد في حالة الإفلاس، أو إدخال تغيرات مناوئة أو عكسية في قوانين الضرائب، أو وجود قوانين تحضر على المنشآت الاستثمار في أنواع معينة من الأدوات المالية.[3]

- **مخاطر السمعة:** تنشأ مخاطر السمعة نتيجة الفشل في التشغيل السليم للبنك، وعدم قدرته على تقديم خدماته البنكية وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرار والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن، وهو أمر يمكن تجنبه سوى بتكييف اهتمام بتطوير ورقابة معايير الأداء بالنسبة للنشاطات البنكية.[4]

- **مخاطر التضخم:** هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث في القوة الشرائية لمبلغ المستثمر نتيجة عن وجود تضخم في الاقتصاد، كما أن أكثر أدوات الاستثمار تتعرض لهذه المخاطر الأوراق المالية طويلة الأجل، بالإضافة إلى أن الخطر يمكن أن يشمل القروض إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة بنسبة تزيد عن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة، كما أن هذا الخطر ينتج عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة.[5]

1بوحفص جلاب نعناعة ، مرجع سابق،ص:37.

2محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، ص:66.

3طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (مفاهيم إدارة المخاطر، المحاسبة)، سلسلة البنوك التجارية "قضايا معاصرة"، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص:266.

4 بوقرة رابح وحسين بلعجوز، مرجع سابق، ص:08.

5 نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية، (دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009، ص:9.

شكل (2): أنواع المخاطر المصرفية.

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات السابقة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية.

هناك خمسة عوامل تمارس تأثيرها على المخاطر المصرفية يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- **التغيرات القانونية والإشرافية:** تعتبر هذه التغيرات داعمة لمعايير إدارة الائتمان السلمية. كما أن وضع رقابة سليمة على مركز المخاطرة يعكس نوع المعايير التي تلتزم بتطبيقها الإدارة البنكية.
- **تذبذب العوامل الخارجية:** إن التغيرات والتقلبات في أسعر الفائدة وأسعار الصرف تؤثر بشكل كبير على ميزانية المؤسسات، حيث أنها قد تحول أرباحها إلى خسائر، كما أنها تؤثر على خزينة البنك، وذلك لأن البنك حساس للتغيرات في أسعار الفائدة، فإن بعض النشاطات المالية للبنك لا تظهر في الميزانية للبنك على شكل أصول أو التزامات بالرغم أن لها أثر واضح على عوائد ومخاطر البنك، وتتمثل هذه النشاطات في:
- تلك النشاطات التي تدر أرباحا أو مصاريف دون امتلاك أصول أو خلق التزامات، مثال ذلك عمل كسمسار حيث يتقاضى أجرا على توفير الأموال لطالبيها دون منح قروض أو زيادة الودائع لديه، أو أن يحصل على أجر لقاء قيامه بإدارة النقد دون الحاجة إلى أصول أو ترتيبات التزامات.
- **التعهد أو الالتزامات الطارئة:** وهو ما يقصد به تعهد البنك بالقيام بعمل معين مستقبلا مقابل أجر يتقاضاه.
- **الضغوط النفسية:** إن البيئة التنافسية التي يعمل بها البنك تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المخاطرة، وعليه فإن البنوك تعد نفسها لمواجهة المنافسة.

1حياة نجار، مرجع سابق، ص:49،50.

* لمزيد من أنواع المخاطر المصرفية يمكن الاطلاع على: صادق راشدي الشمري، الطبعة العربية، استراتيجية المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي في المصارف التجارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ص 54،58.

- **التطورات التكنولوجية:** إن التطورات الحاصلة في حقل تكنولوجيا المعلومات تؤثر على العملية الكلية التي تشمل تحديد، قياس وإدارة المخاطر، حيث تعتبر التكنولوجيا من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحديد مزايا المنافسة بين المؤسسات المختلفة، كما أن تحليل وإدارة المخاطر مبنيان على إساس معالجة المعلومات، وبالتالي فإن فعالية وسلامة وقرارات البنك تتوقف على قدرته على معرفة المخاطر وتحديد طبيعتها والتكييف معها وهو ما يستوجب من البنك ضرورة معرفة مختلف الأنواع الرئيسية للمخاطر المصرفية وتحديد مصادرها، وحتى يتمكن متخذ القرار من الوصول إلى قرارات سليمة وموضوعية.

مما سبق يتضح لنا أن البنوك التجارية وأثناء قيامها بنشاطها فإنها تواجه مجموعة من المخاطر المصرفية التي تعد خسائر سواء كانت عينية متوقعة أو غير متوقعة للبنك، فهذه المخاطر تتأثر بمجموعة من العوامل كالتغيرات القانونية، التطورات التكنولوجية.

المبحث الثالث: عموميات حول إدارة المخاطر المصرفية.

إن التطورات التي شهدتها الصناعة المصرفية وكذا الانفتاح على الأسواق المالية ساهمت في زيادة المخاطر المصرفية وتنوعها، ومن أجل الحد من المخاطر وإدارتها قام الباحثون في المجال المصرفي إلى محاولة إيجاد حلول وتقنيات تحكم في المخاطر والتقليل منها.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية.

يعتبر موضوع إدارة المخاطر من أهم المواضيع الهامة التي أخذت تستحوذ على اهتمامات الباحثين والمصرفين، ففي مطلبنا هذا سوف نركز اهتمامنا عل مفهوم إدارة المخاطر بصفة عامة، وإدارة المخاطر المصرفية بصفة خاصة.

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر.

- إدارة المخاطر عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشافه وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مواجهته ثم اختيار أنسب وسيلة للمواجهة.[1]
- وتعرف أيضا إدارة المخاطر: عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أنْ تقلل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.[2]
- هي إعداد الدراسات قبل وقوع الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها أو استخدام الأدوات التي تؤدي إلى دفع حدوثها أو عدم تكرار مثل هذه المخاطر، أي حماية صورية للمنشأة بتوفير الثقة لدى المودعين أو الدائنين والمستثمرين، وحماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح.[3]

الفرع الثاني: تعريف إدارة المخاطر المصرفية.

- هي العملية التي بموجبها يتم تحديد وتقييم المخاطر وقياسها ووضع استراتيجيات لإدارتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف هذه المخاطر والتقليل من أثارها وذلك في ضوء تحليل التكلفة والعائد والسعي لتحقيق

1شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص.26.

2طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص:51،50.

3سمير عبد الحميد، رضوان حسن، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار النشر، عمان، الأردن، بدون سنة نشر، ص:205.

التوازن بين درجة المخاطر الممكن تحملها ومستوى الربحية ومراقبته بشكل مستمر ومراقبة المخاطر وضبطها من خلال معايير السلامة.[1]

- كما تعرف إدارة المخاطر المصرفية: "حسب "لجنة التنظيم المصرفي" المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية" بأنها تلك العملية التي يتم من خلال رصد المخاطر، وتحديدها، ومراقبتها، والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليهما من قبل مجلس إدارة المصارف للمخاطر،
- أما اللجنة الرقابية لصندوق النقد العربي* فقد عرفت إدارة المخاطر المصرفية على أنها إدارة مستقلة في المصرف تقوم بتطبيق السياسات الخاصة بالمخاطر، التأكد من تنفيذ اللوائح القانونية الخاصة بالنشاطات المصرفية بالإضافة الى وضع نظام شامل لمراقبة تلك النشاطات بشكل دوري، بالإضافة إلى الحصول على معلومات كافية عن أي نشاط جديد يرغب البنك بتمويله، وذلك من خلال إجراء دراسة جدوى لتحديد حجم العوائد، والمخاطر المتوقعة. اشتملت التعاريف السابقة على مجموعة من العناصر المشتركة وهي التأكيد على ضرورة وجود إدارة مستقلة للمخاطر في كل مصرف.[2]

من خلال ما سبق يمكن تعريف " إدارة المخاطر المصرفية بأنها إدارة تقوم بعدة أنشطة كتجميع المعلومات والبحث عن التهديدات التي يمكن أن يتعرض إليه المصرف مع تحديد مواطن الخلل والقيام بمعالجته".

الفرع الثالث: عناصر إدارة المخاطر المصرفية.

يجب أن تشمل إدارة المخاطر المصرفية لكل بنك على العناصر الرئيسية التالية:[3]

- **رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:** تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات، وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر، أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات الاستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة وتحديد خطوات واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها، كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر؛
- **كفاية السياسات والحدود:** يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك وذلك باتخاذ إجراءات سليمة لتنفيذ كافة خطوات إدارة المخاطر، ولذلك يجب تطبيق سياسات وإجراءات ملائمة وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق وطبيعة أنشطة البنك؛

1مشري عمر الصاوي حمزة، **دور إدارة المخاطر في تطوير الأداء المصرفي في بنك البركة**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان،2018، ص:15.

*__صندوق النقد العربي:__ هو منظمة عربية إقليمية، تأسست في عام 1977، وهي منظمة تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية ومقره في عاصمة الإمارات العربية المتحدة أبو ظبي.

2رانية زيدان شحادة العلاونة، **مرجع سابق**، ص:42،43.

3إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006، ص:44،45.

- **كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:** إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب معرفة قياسات كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير، وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، الأداء وغيرها؛
- **كفاية أنظمة الضبط:** إن هيكل وتركيبة أنظمة الضبط هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك وبالأخص إدارة المخاطر، إن إنشاء والاستمرار في تطبيق أنظمة رقابة وضبط بما في ذلك تحديد صلاحيات وفصل الوظائف هي من أن أهم وظائف البنك، ففصل الوظائف تعتبر ركيزة أساسية في موضوع إدارة المخاطر، ففي حال عدم وجود مثل هذا الفصل فإن مستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل وهذا يتطلب تدخل السلطات الرقابية من أجل تصحيح هذا الوضع.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف إدارة المخاطر المصرفية.

إن التحكم وإدارة المخاطر المصرفية من قبل البنك له أهمية بالغة سواء لمركزه التنافسي في السوق أو لسلامة مركزه المالي وكذلك ثقة عملائه، لهذا سوف نتطرق الى أهمية إدارة المخاطر المصرفية والأهداف التي تسعى اليها.

الفرع الأول: أهمية إدارة المخاطر المصرفية

تتمثل أهمية إدارة المخاطر المصرفية فيما يلي:[1]

- يعتبر رأس المال من العناصر الأساسية لتحقيق السلامة المصرفية، وعليه فإن إدارة المخاطر المصرفية تلعب دورا أساسيا ومكملا لهيكل رأس المال في تحقيق السلامة المالية للمصرف؛
- إدارة المخاطر المصرفية تمثل خط الدفاع الأول لحماية حقوق المودعين والدائنين بينما يمثل رأس المال خط المال الأخير؛
- الإدارة السليمة لادارة المخاطر تساعد في تحسين كفاءة العمليات المصرفية وجودتها وتحسب القدرة التنافسية للمؤسسة؛

الفرع الثاني: أهداف إدارة المخاطر المصرفية.

تتمثل أهداف إدارة المخاطر المصرفية في العناصر التالية:[2]

- **وسيلة لتنفيذ استراتيجية البنك:** توفر إدارة المخاطر للبنوك نظرة أفضل للمستقبل من أجل السيطرة على حالة عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المحتملة؛
- **تحديد المخاطرة والقدرة على الدفع:** لكل مؤسسة مصرفية القدرة على ضبط وتسوية الفرق بين المخاطرة ورأس المال القائم على المخاطرة، والمتمثل في مستوى رأس المال المشتق من تقييم الخسائر المحتملة ومقاييس المخاطرة؛
- **المساعدة على إتخاذ القرار:** إن المخاطرة يتم قياسها، فهي أداة مساعدة على اتخاذ القرار كون أن القرار يرتبط بالسياسات التجارية والمالية للبنك؛
- **رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها:** فمراقبة المخاطر يمكن أن تساعد على تحمل المخاطر عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر؛

1مشري عمر الصاوي حمزة، مرجع سابق، ص:16.

2آسيا قاسمي، أهمية المراجعة المصرفية لإدارة المخاطر المصرفية على تعزيز السلامة المالية للبنوك، مجلة معارف، العدد 20، جامعة البويرة، جوان2016، ص:212،211.

- **إدارة المحافظ المالية:** تمثل إدارة المحافظ للبنك أحدث أساليب إدارة المخاطر المصرفية، وذلك بظهور أدوات جديدة لإدارة المخاطر والمتمثلة في المشتقات المالية.

كما توجد أيضا أهداف أخرى نذكر منها ما يلي:

- ضمان البقاء والاستمرار من خلال تعظيم العائد وتقليل المخاطرة في ظل قيود رأس المال؛
- تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر الى أدنى حد باستخدام أنسب الطرق التي تلائم طبيعة العمل المصرفي التجاري، مما يساعد على تحقيق الآثار السلبية للمخاطرة؛
- إدارة المخاطر تساعد على تحقيق استقرار التدفقات النقدية ودعم تقلبها مما يعطي المصرف ميزة تنافسية ويجنبه تقلب العوائد المفاجأة ويعزز درجة الثقة؛
- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين فكرة كلية عن المخاطر جميعها التي يوجهها المصرف؛
- توسيع الرقابة الداخلية لتتبع أداء المصرف وضمان السير الحسن في كل مستوياته.[1]

المطلب الثالث: خطوات إدارة المخاطر المصرفية.

تتضمن عملية إدارة الخطوات جملة من المراحل وهي:[2]

- **تهيئة بيئة مناسبة وسياسات إجراءات سليمة لإدارة المخاطر:** يعتبر مجلس إدارة أي مصرف هو الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر و التي تضم عملية إدارة ومراجعة إدارة المخاطر و الحدود المناسبة للدخول فيها ويجب تعميم ونشر الأهداف العامة لإدارة المخاطر إلى كل وحدات المصرف يجب على الإدارة العليا التأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها و السيطرة عليها، فعلى إدارة المصارف أن تضع السياسات والإجراءات التي تستخدم في إدارة المخاطر و التي تضم عملية مراجعة إدارة المخاطر و الحدود المناسبة للدخول فيها و النظم الكافية لقياسها و الآلية الشاملة لتسجيلها ويجب توفر القوانين و المعايير الواضحة الخاصة بالمشاركة في المخاطر وذلك بالأخذ بعين الاعتبار حدود المخاطر ودرجة التعرض لها، فضلا عن وجود بيئة اقتصادية سليمة تحكمها أنظمة وتشريعات قانونية وتطبق قواعد محاسبية معترفة بها دوليا؛
- **الرقابة الداخلية:** يشمل نظام الرقابة الداخلية الكفوء عملية تحديد وتقييم المخاطر فضلا عن وجود إجراءات المراجعة الداخلية لكافة مراحل النشاط المصرفي وإصدار تقارير دورية ومنتظمة؛
- **توفر المعلومات بشكل دائم ومنظم للإدارة:** يجب أن يتوفر نظام معلومات ونظام أرشفة متطورة تتضمن معلومات تتعلق بنشاط المصرف والعاملين فيه فضلا على البيئة الخارجية المؤثرة بعمل المصرف، مع توفر سجلات محاسبية ومستنديه تتميز بالدقة، كما أن التقارير الدورية وغير الدورية وعناصرها يساعد في إدارة المخاطر بصورة سليمة،

وهناك من يرى أن إدارة المخاطر تتمثل بالخطوات التالية:[3]

- تحديد الأهداف المرجوة من إدارة المخاطر المصرفية؛

---

1 أنس هشام المملوك، **مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية**، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سوريا، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2014، ص:62.

2بلسم حسين، **إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2**، دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 46، 2015، ص:397.

3 **نفس المرجع السابق**، ص:397.

- دراسة المخاطر التي تواجه المصرف أكثر من غيرها عن طريق السجلات والمستندات المصرفية؛
- تقييم المخاطر ويتضمن ذلك قياس حجم الخسارة المحتملة واحتمال حدوثها وتصنيف المخاطر إلى:
- مخاطر حرجة والتي ينتج عنها إفلاس المصرف.
- مخاطر غير الحرجة والتي لا تنتج عنها وجوب اقتراض المصرف لتغطية الخسارة الناتجة عنه.
- المخاطر الأقل أهمية يمكن تعويض الخسارة الناتجة عنها من موجودات المصرف.
- دراسة البدائل المتاحة واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر.

شكل (3): خطوات عملية إدارة المخاطر المصرفية.

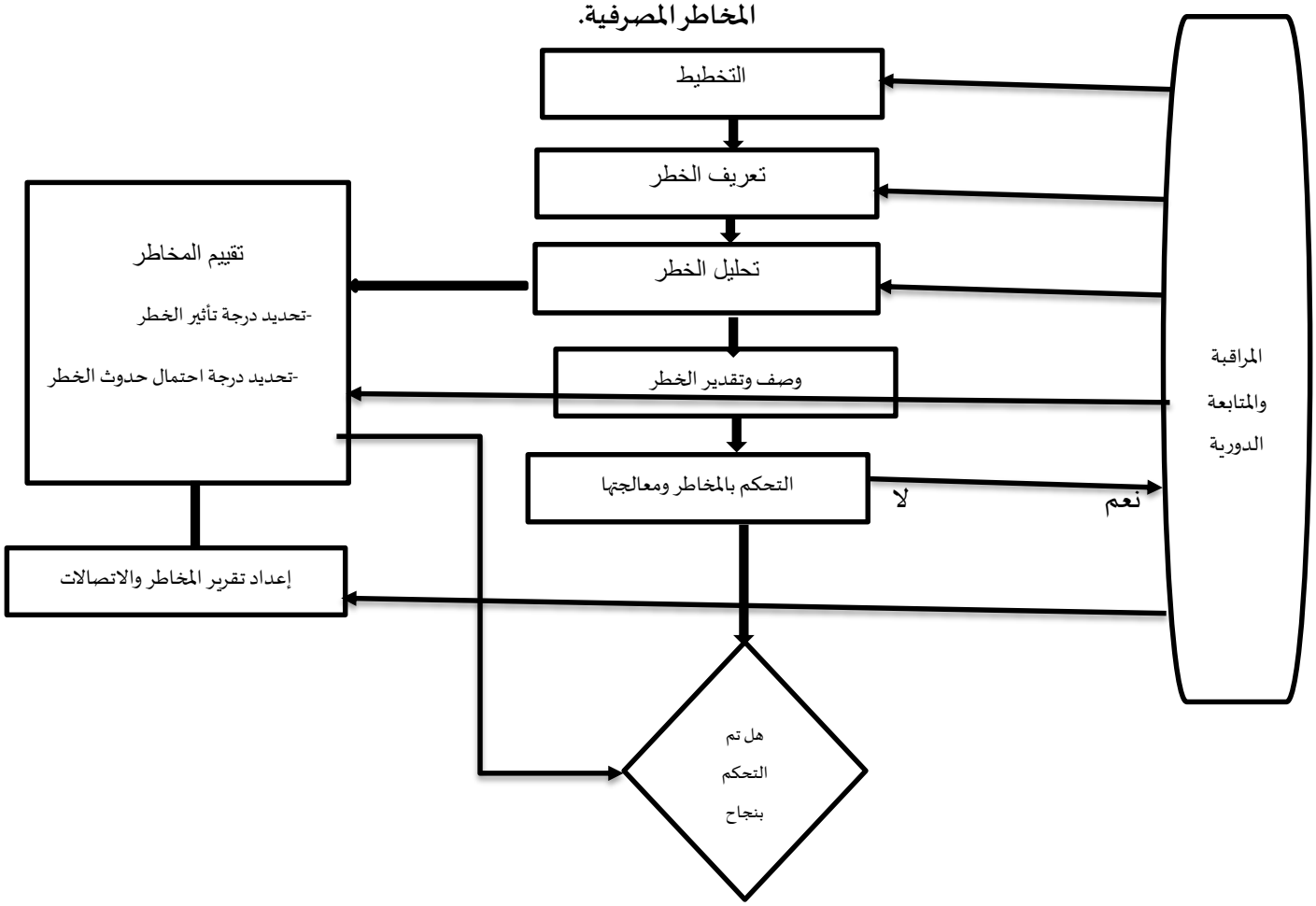

المصدر: بلسم حسين، **إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2**، دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 46، 2015، ص:398.

وكمحصلة فإن إدارة المخاطر هي إدارة مستقلة في المصارف تقوم بوضع وتطبيق السياسات الخاصة بمعالجة المخاطر التي تتعرض لها، من خلال تنفيذ اللوائح القانونية المصرفية، حيث تتبع مجموعة من الخطوات في عملية الإدارة كالتخطيط والتعريف وتحديد المخاطر وتحليلها، بهدف التقليل من المخاطر والسيطرة عليها.

خلاصة الفصل.

من خلال هذا الفصل المتمحور "حول إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية " نشير إلى أن تركيزنا كان مصبا على ثلاث مباحث بدءا بالتعريف بالبنوك التجارية والتعرض إلى أنواعها ووظائفها وكذا الأهداف التي تسعى اليها ،مرورا بالمخاطر المصرفية التي يتعرض اليه أي بنك أثناء تأدية وظائفه بالإضافة الى العوامل المرتبطة بالمخاطر المصرفية ، ولمعالجة وإدارة هذه المخاطر تطرقنا في الأخير إلى أهم المفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية وأهميتها وأهدافها في الحد من الخسائر التي يتعرض إليها البنك مع ذكر الخطوات التي يقوم بها البنك أثناء إدارته للمخاطر المصرفية.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر المصرفية وفق لجنة بازل.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل.

لقد أدت التطورات المتلاحقة المتسارعة التي شهدتها الأنظمة الاقتصادية بما فيها النظام المصرفي ومع ارتفاع هذه المخاطر المصرفية وتفاقم أزمة المديونية الخارجية إلى ضرورة إنشاء وتأسيس لجنة علمية تختص بوضع معايير وقواعد احترازية ويكون الهدف من وراءها ضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي وهذه اللجنة عرفت بلجنة بازل.

إذْ تعد اتفاقية بازل الأولى من إنجازاتها حيث ركزت وبشكل كبير على معيار كفاية رأس المال، ولكن بظهور مخاطر جديدة رأت البنوك أنه من الضروري إعادة النظر فيها فعَرفت تلقيحات وتعديلات سنة 1996.

رغم هذه التعديلات إلا أنها لم تساير التطورات التي عرفتها البنوك مما أدى إلى ضرورة اتفاقية بازل الثانية، التي لم يمضي وقت قصير من تطبيقها حيث أُصيب العالم بأسوء أزمة مالية متمثلة في أزمة الكساد العظيم التي انعكست سلبا على النظام المصرفي العالمي، مما استوجب التفكير في إصدار اتفاقية مكملة لاتفاقية بازل الثانية عرفت ببازل الثالثة.

وعليه تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- مقررات لجنة بازل الأولى؛
- مقررات لجنة بازل الثانية؛
- مقررات لجنة بازل الثالثة.

المبحث الأول: مقررات لجنة بازل الأولى.

لقد جاءت مقررات لجنة بازل كردة فعل للأزمات المالية العالمية حيث كانت بمثابة دروس مستفادة من كل أزمة، فقد سعت وبشكل كبير في تحقيق تبعاتها والحد من ظهورها بذات الوجه، وبالتالي فإن اللجنة تعتبر أُولى الخطوات الجادة للتعاون الدولي في مجال الرقابة والإشراف المصرفي والتي تهتم بأنشطة البنوك وفرض الرقابة عليها وإدارة المخاطر، وعليه فإن هذا المبحث سوف يعنى تحديدا بمعالجة المطالب الآتية:

- لجنة بازل وأهدافها الرئيسية؛
- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى؛
- تقييم لجنة بازل الأولى.

المطلب الأول: لجنة بازل وأهدافها الرئيسية.

تعتبر لجنة بازل من أهم القضايا المرتبطة بالمجال المصرفي وتحديدا في مجال الرقابة المصرفية وتطوير التعاون الدولي، وذلك بهدف مواجهة ارتفاع المخاطر المصرفية، حيث عملت منذ ظهورها على وضع قواعد ومعايير دولية للحفاظ على استقرار النظام المصرفي والمالي العالمي.

الفرع الأول: نشأة لجنة بازل.

لقد نتج عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عن تزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها وزيادة المنافسة القوية بين البنوك اليابانية والأمريكية والأوروبية بسبب نقص أموال تلك البنوك[1]، وكذلك انهيار بعض البنوك خلال الفترة الممتدة من 1974 إلى 1980 وما أظهره من مخاطر جديدة لم تكن معروفة مسبقا، ففي ظل تصاعد تلك المخاطر المصرفية، بدأ التفكير في البحث عن أليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكرة مشتركة بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك.[2]

نتيجة لذلك تأسست لجنة بازل*(بال) للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974 من ممثلين عن مجموعة الدول الصناعية العشرة، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، حيث قدمت اللجنة تقريرها الأول عام 1987 لمحافظي البنوك المركزية بالدول الأعضاء لدراسة والتعرف على أراء الدول فيه، وفي يوليو 1988 تمت الموافقة على التقرير النهائي من قبل مجلس المحافظين والمتعلق بالقواعد المحددة لحساب معدل كفاية رأس المال للبنوك.[3]

الفرع الثاني: التعريف بلجنة بازل

لقد وردت عدة تعاريف للجنة بازل الدولية يمكن ذكر أهمها:

لجنة بازل هي: " لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أُنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، ويساعدها في عملها عدد من فرق العمل من الفنيين المصرفيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك.[4]

1عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للنشر التوزيع، مصر،2001، ص:80.

2عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2008، ص:251.

*__بازل:__ تسمى كذلك بال او بزلة ثالث مدن سويسرا سكانا بعد زيورخ وجنيف، تقع على حدود ثلاث دول على نهر الراين في شمالي غربي البلاد.

3مشير عمر الصاوي حمزة، **دور ادارة المخاطر المصرفية في تطوير الأداء المصرفي ببنك البركة السوداني**، مذكرة ماجستير في الدراسات المصرفية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2014، ص: 43.

4فايزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013، ص:73.

لجنة بازل هي: " تنظيم غير رسمي تم التفاهم عليه بين محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية الرئيسية في إطار بنك التسويات الدولية* set element Bank of international بهدف تنسيق شروط العمل المصرفي بين هذه الدول.[1]

انطلاقا مما سبق يمكن استنتاج أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية بمعنى أن قرارات وتوصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة أو ميزة قانونية أو اجبارية، فهي تضع معايير توجيهية وتوصي بإتباع أفضل الممارسات بهدف التقرب نحو منهج مشترك ومعايير موحدة لاستقرار النظام المصرفي العالمي.

الفرع الثالث: أهداف لجنة بازل الأولى.

تهدف لجنة بازل الى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كالتالي:

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال للمصارف؛
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف؛
- المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي؛
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على المصارف؛
- العمل على أليات وأساليب للتعامل مع التغيرات المصرفية العالمية؛
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف والناتجة عن الفروقات في متطلبات الرقابة بشأن رأس المال المصرفي؛
- العمل على إيجاد أليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية، وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تذيع من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم، وفي ظل الثورة التكنولوجية المصرفية.[2]

المطلب الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى.

انطوت اتفاقية بازل الأولى على العديد من الجوانب الأساسية لعل أهمها ما يلي:

الفرع الأول: التركيز على المخاطر الائتمانية.

تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام1988 مواجهة المخاطر الأخرى، مثل مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.[3]

1دريد كمال ال شيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار الميسرة،الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص:306.

***بنك التسويات الدولية:** هي مؤسسة مالية دولية، مملوكة من البنوك المركزية التي ترعى التعاون النقدي والمالي الدولي ويخدم كبنك للبنوك المركزية ، يقوم من خلال اجتماعاته باستضافة مجموعات دولية تسعى للاستقرار المالي العالمي وتسهيل تفاعلهم. كما يوفر خدمات مصرفية للبنوك المركزية وغيرها من المنظمات.

2 أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية " مقررات لجنة بازل-تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها"**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث وجدار الكتاب العالمي، الأردن، 2008، ص:118.

3بودي عبد القادر، بحوصي مجدوب، **مقررات بازل وأهميتها في تقليل المخاطر البنكية** – مع إشارة الى حالة الجزائر-مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثالث "استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الافاق والتحديات"، 25-26نوفمبر2008، جامعة الشلف، ص:3.

الفرع الثاني: تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.

حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية، في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولا ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار لكفاية رأس المال.[1]

الفرع الثالث: تقسيم دول العالم إلى مجموعتين حسب أوزان المخاطر الائتمانية

حيث تشمل الأُولى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي يربطها بصندوق النقد الدولي ترتيبات إقراضية خاصة، وتعتبر هذه المجموعة متدنية المخاطر، أما المجموعة الثانية تتمثل في باقي دول العالم ذات مخاطر عالية.[2]

الفرع الرابع: وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول.

الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى ، ومن هنا نجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان وهي: 10%، 20%،50%،100%، فعلى سبيل المثال النقدية وزنها المرجح صفر، والقروض الممنوحة للقطاع العام أو الخاص وزنها المرجح 100%، ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة، فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية لأن تختار تحديد بعض أوزان المخاطر والأهم أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة، وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل و أخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة.[3]والجدول الموالي يبن أوزان المخاطر المرجحة للأصول:

جدول (2): الأوزان الترجيحية داخل الميزانية حسب مقررات لجنة بازل 1.

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
0%	▪ النقدية ▪ المطلوبات من الحكومات المركزية والمصارف المركزية، مقومة بالعملة الوطنية وممولة بها. ▪ المطلوبات المعززة بضمانات نقدية، أو بالأوراق المالية للحكومات المركزية في دول(OECD)*، أو مضمونة من قبل الحكومات المركزية في (OECD).
10%،20%،50%، حسب ما يقرر وطنيا	▪ الموجودات متوسطة المخاطر ▪ لمطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات باستثناء الحكومات المركزية.

1عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، **مرجع سابق**، ص:83.

2زقريرعادل، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة**، دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2009، ص:17.

3عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص:85.

* **OCED:** منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي منظمة دولية تهدف الى التنمية الاقتصادية والى إنعاش التبادلات التجارية، تتكون المنظمة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر.

%20	▪ المطلوبات من مصارف التنمية عابرة الأمم (مثل المصرف الدولي، مصرف التنمية الإفريقي) والمطلوبات المضمونة أو المعززة بضمانات الأوراق المالية الصادرة عن تلك المصارف؛ ▪ المطلوبات من المصارف المسجلة في(OECD) والقروض المضمونة من قبل المصارف المسجلة في (OECD)؛ ▪ المطلوبات من المصارف المسجلة في أقطار خارج (OECD)، والتي تبقى من استحقاقها أقل من سنة واحدة، والقروض المضمونة من قبل المصارف المسجلة خارج (OECD) التي تبقى من أجلها أقل من سنة واحدة. ▪ - المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير مسجلة في (OECD) باستثناء الحكومة المركزية، والقروض من قبل تلك المؤسسات
%50	▪ القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية المشغولة أو التي سوف تشغل من قبل القروض، أو تلك التي تؤجر. ▪ الموجودات ذات المخاطر
%100	▪ -المطلوبات من القطاع الخاص؛ ▪ -المطلوبات من المصارف المسجلة خارج(OECD) باستحقاقات متبقية تزيد عن السنة الواحدة؛ ▪ -المطلوبات على الحكومات المركزية خارج(OECD)، (ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية، وممولة بها)؛ ▪ -المباني والآلات والمعدات، وغيرها من الموجودات الثابتة؛ ▪ -العقارات والاستثمارات الأخرى (بما في ذلك المساهمات في شركات أخرى غير الموحدة ميزانياتها)؛ ▪ -مطلوبات من شركات أخرى؛ ▪ أدوات رأس المال المصدرة من قبل المصارف الأخرى (ما لم تكن مطروحة من رأس المال)؛ ▪ جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2011 ص:138.

الفرع الخامس: مكونات رأس المال المصرفي

يتم تحديد كفاية رأس المال حسب توصيات بازل 1 وفق ما يلي:[1]

- ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته؛
- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين هما:

أ- رأس المال الأساسي: ويتكون من حقوق المساهمين والاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية إضافة إلى الأرباح المحتجزة. وعند حساب كفاية رأس المال نستبعد الشهرة والاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنك؛

ب- رأس المال المساند(التكميلي): ويشمل الاحتياطات غير المعلنة، احتياطات إعادة التقييم، احتياطات مواجهة ديون متعثرة، الإقراض متوسط الأجل من المساهمين والأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول الى أسهم بعد فترة). كما تجدر الإشارة أنه تفرض قيود على رأس المال المساند هي:[2]

- ألا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي؛
- ألا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50%من رأس المال الأساسي.
- ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى2% مرحليا، ثم تحدد ب 1,25% من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر، لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية؛
- تخضع احتياطات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة (خصم بنسبة 55% لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول)، وكذا الأوراق المالية التي تتحول الى أسهم (يتم سدداها بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين).
- يشترط لقبول أية احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساند أن يكون موافقا عليها ومعتمدة من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وألا يكون لها صفة المخصص، وبعض الدول لا تسمح بها.

وعليه فإن معيار كوك للملاءة المصرفية حسب مقررات لجنة بازل 1 هو معدل كفاية رأس المال الذي يحسب بالصيغة التالية:[3]

معدل كفاية رأس المال(نسبةCook) = إجمالي رأس المال÷ الأصول المرجحة بأوزان المخاطر≤ 8%

حيث أن رأس المال = رأس المال الأساسي+ رأس المال المساند.

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة = تبويب الأصول إلى مجموعات× أوزان المخاطرة المخصصة.

1عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3**، **مرجع سابق**، ص:257.

2سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة جيجل 03-05 ماي 2005، ص :289،287.

3 **نفس المرجع السابق** ، ص:267.

جدول (3): مكونات رأس المال حسب بازل 1.

مكونات رأس المال الأساسي	مكونات رأس المال المساند
▪ الاحتياطات غير المعلنة او السرية؛ ▪ احتياطات إعادة تقييم الأصول؛ ▪ المخصصات العامة؛ ▪ الأدوات الرأسمالية المتنوعة (فئات متنوعة من الأسهم وأدوات الدين). ▪ الاستبعادات من رأس المال ▪ الشهرة (Good Will)؛ ▪ الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية؛ ▪ الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.	▪ الاحتياطات غير المعلنة أو السرية؛ ▪ احتياطات إعادة تقييم الأصول؛ ▪ المخصصات العامة؛ ▪ الأدوات الرأسمالية المتنوعة (فئات متنوعة من الأسهم وأدوات الدين). ▪ القيود المفروضة على رأس المال ▪ ألا يزيد مجموع رأس المال المساند عن 100%من مجموع رأس المال الأساسي؛ ▪ الديون المساندة لا تزيد نسبتها عن 50% من قيمة رأس المال الأساسي؛ ▪ الحد الأقصى للمخصصات العامة هو 1,25% .

المصدر: بريش عبد القادر، زهير غرايه، **مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحكومة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد:00، 2015، ص:103.

الفرع السادس: وضع معاملات تحويل للالتزامات العرضية (خارج الميزانية):

حيث يلاحظ أنه بعد تحويل الأصول التي تمثل ائتمان مباشر ممنوح أساسا للغير إلى أصول خطرة مرجحة بأوزان المخاطر المشار إليها مسبقا، فإن الاتفاقية ترى ضرورة أن ينظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال من البنك إلى الغير، أي انه أقل مخاطر من الائتمان المباشر، وقد تم تسوية هذه الالتزامات أو تتحول إلى ائتمان مباشر في المستقبل[1]، وفي هذا الإطار يتم ما يلي:[2]

تحويل الالتزام المصرفي إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الالتزام ذاته طبقا للمعادلة التالية:

معادل خطر الائتمان = التزامات خارج الميزانية × معامل التحويل

يتم تحويل الائتمان المباشر الناتج عن الخطوة السابقة، إلى أصل خطر مرجحا باستخدام الوزن الترجيحي للمدين، وهذا حسب العلاقة التالية:

الخطر المرجح = معادل خطر الائتمان × معامل الترجيح

ويمكن توضيح معاملات التحويل للالتزامات العرضية حسب مقررات بازل في الجدول الآتي:

1المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص:257.

2Michel Rouach، Gérard Naulleau، **Control De Gaston Bancaire ET Direction Financier Revue Banque** ،5em Edition، Paris، 2012 p: 15.

جدول (4): معاملات التحويل للالتزامات العرضية حسب مقررات بازل.

تحويل الائتمان	الأدوات
%100	▪ البدائل للائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون (بضمنها الاعتمادات المستندية القائمة لضمان القروض والأوراق المالية) والقبولات المصرفية (بضمنها التظهيرات التي تحمل طابع القبولات).
%50	▪ الفقرات المحتملة المرتبطة بمعاملات معينة (مثل سندات حسن الأداء وسندات الطلب، حقوق شراء الأسهم والاعتمادات المستندية المرتبطة بمعاملات معينة)
%20	▪ الاعتمادات قصيرة الاجل، ذات التصفية الذاتية (مثل الاعتمادات المستندية المضمونة مشحونة البضائع).
%100	▪ اتفاقيات البيع وإعادة الشراء، المبيعات مع حق العودة التي يتحمل المصرف فيها المخاطرة.
%100	▪ المشتريات المستقبلية للموجودات، والودائع الأمامية والأسهم المدفوعة جزئيا، التي تمثل التزامات، مع سحب معين.
%50	▪ تسهيلات إصدار الأوراق، وتسهيلات السائدين المدورة.
%50	▪ الالتزامات الأخرى (مثل التسهيلات الرسمية القائمة، وخطوط الائتمان) ذات الاستحقاقات التي تزيد عن السنة الواحدة.
%0	▪ الالتزامات المشابهة ذات الاستحقاقات لغاية سنة في الأصل، أو تلك القابلة للإلغاء في أي وقت وبدون شروط.

المصدر: طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص :141.

- أما بالنسبة للالتزامات خارج الميزانية المتعلقة بعقود أسعار الصرف ومعدلات الفائدة، فإنها تتميز بمعالجة استثنائية عن باقي الفقرات خارج الميزانية، وهذا لأن البنك ليس معرضا لمخاطر الائتمان على إجمالي القيمة الإسمية لهذه الأنواع من العقود وإنما على التكلفة المحتملة لـ " استبدال" التدفقات النقدية (بالنسبة للعقود التي تبدو مربحة) في حالة تخلف الطرف المقابل للوفاء ببنود العقد.[1]

الفرع السابع: تعديلات لجنة بازل (1995-1998).

- في أفريل 1995 أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي مجموعة من الاقتراحات الإشراقية بتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها المصارف، وقد تم عرض هذه المقترحات على المصارف للحصول على ملاحظاتهم والأطراف المشاركة في السوق المالية عليها؛
- يتمثل الهدف من استحداث هذا التعديل في اتفاق رأس المال في توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها المصارف خاصة تلك الناشئة عن أنشطتها التجارية؛
- إن السمة الرئيسية لاقتراح أفريل 1995تمثلت في الاستجابة لطلب أطراف الصناعة المصرفية بالسماح للمصارف باستخدام نماذج ملكية داخلية لقياس مخاطر السوق كبديل لاستخدام إطار

1 Michel Rouach, Gérard Naulleau, **Op-Cite** ,p: 315.

القياس الموحد الذي وضع في أفريل 1993و الذي كان من المقترح تطبيقه على جميع المصارف، إلا أن المناقشات والملاحظات التي وردت للجنة بازل أسفرت عن خطة للسماح للمصارف بتحديد رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السوقية من خلال نماذج إحصائية داخلية، ومن أجل ضمان الحد الأدنى من الحيطة والحذر و الشفافية و السير مع شروط رأس المال على مستوى جميع المصارف.[1]

وعليه، تصبح العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

إجمالي رأس المال (ش1+ ش2+ش3) ÷ (الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + مقياس المخاطر السوقية×12,5) ≥ 8%

ش1: الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع+ الاحتياطات + الأرباح المحتجزة)؛

ش2: الشريحة الثانية (رأس المال المساند أو التكميلي)؛

ش3: الشريحة الثالثة (رأس المال المساند لأجل سنتين).

المطلب الثالث: تقييم اتفاقية بازل الأولى.

لقد جاءت اتفاقية بازل الأولى بمجموعة من الإيجابيات والسلبيات بالنسبة للمصارف، لذا سنحاول إبراز أهمها في الفرعين المواليين.

الفرع الأول: إيجابيات اتفاقية بازل الأولى.

من بين إيجابيات التي جاءت بها التطبيق العملي لاتفاقية بازل الأولى نذكر ما يلي:[2]

- ساهمت هذه الاتفاقية في تحقيق العدالة في مجال المنافسة بين البنوك على المستوى العالمي بحيث ساهمت في إزالة الفوارق التي كانت سابقا من خلال تقديمها لمعيار موحد لقياس كفاية رأس مال البنوك.
- ساهمت هذه الاتفاقية في جعل البنوك أكثر حرصا ورشدا في توظيفاتها من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات أوزان أقل من حيث المخاطرة، والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها، بل ربما تضطر البنوك إلى تصفية أصولها الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة إذَا واجهت صعوبات في زيادة عنصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعايير كفاية رأس المال.[3]
- ساهمت اتفاقية بازل الأولى من خلال معيار كفاية رأس المال في تقديم معيار يسمح بالمقارنة بين البنوك، كما يسمح هذا المعيار بالمقارنة بين النظام البنكي من بلد لأخر.

الفرع الثاني: سلبيات اتفاقية بازل الأولى.

رغم الإيجابيات التي جاءت بها اتفاقية بازل الأولى إلا أنها لم تخل من السلبيات، ومن أبرز السلبيات والنقائص التي تم تسجيلها على اتفاقية بازل الأولى نذكر ما يلي:

- لم تعد نسبة كفاية رأس المال المحتسبة وفق بازل 1 مقياسا جيدا للوضع المالي للبنوك في جميع الأحوال، وذلك بسبب التطورات التي شهدتها الأسواق المالية خلال القرن العشرين، فقد أثبتت

1غالم عبد الله، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2014، ص ص:274،273.

2 لعراف فايزة، **مرجع سابق**، ص:63.

3حرم عبد الرحمان أحمد عبد الرحمان، **مقررات لجنة بازل(1،2،3) ودورها في تقويم الأداء المصرفي للمصارف العاملة بالسودان"** دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، مجلة الدراسات العليا-جامعة النيلين، العدد25، بتاريخ2016/12/1، ص:88 .

التجارب أنه لا يوجد علاقة ثابتة بين تعثر المصارف ونسبة ملاءتها والتي من المفروض أنْ تعبر عن قدرتها في استيعاب الصدمات المصرفية؛[1]

- إن بعض أنواع التعاملات لا تحفز اتفاقية بازل الأولى على استخدام أساليب السيطرة في تخفيض المخاطر حيث أن اتفاقية بازل الأولى لا تسمح بتخفيض متطلبات رأس المال مقابل الضمانات النقدية وضمانات الحكومات المركزية؛
- لم تأخذ مخاطر التشغيل ومخاطر السوق في الحسبان، كما أنها ساوت بين مخاطر الأفراد ومخاطر المؤسسات المصرفية؛
- من الصعب تطبيق مقررات بازل الأولى على المصارف الإسلامية دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاختلاف (في مجال تنمية الموارد وتوظيفها).[2]

وكمحصلة للاتفاقية يمكن القول بأن لجنة بازل لجنة استشارية فنية غير ملزمة تأسست سنة 1974 من طرف محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى، و لعل من أهم أسباب إنشاءها تصاعد حدة المخاطر المصرفية وتفاقم أزمة المديونية الخارجية، فهذه اللجنة تعمل على صياغة وتبني معايير وقواعد احترازية تهدف إلى سلامة واستقرار النظام المصرفي والمالي العالمي، وتعد اتفاقية بازل1 الخاصة بكفاية رأس المال في البنوك أول خطوة في وضع معايير موحدة بين الدول، ورغم التعديلات التي عرفتها هذه الاتفاقية إلا أنها تضمنت عيوب ونقائص انجر عنها إصدار اتفاقية بازل02.

المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل الثانية.

جاءت اتفاقية بازل الثانية نتيجة لسلسلة طويلة من الاقتراحات و الاستشارات من السلطات الوصية للدول الأعضاء و المنشآت البنكية، فأول اقتراح لمراجعة اتفاقية بازل الأولى التي تم إصداره سنة 1988ثم نشر سنة 1999 من طرف بنك التسويات الدولية وذلك استجابة الى طلب السلطات المحلية لعديد من دول الأعضاء، كما تم تقديم اقتراحات أخرى في جانفي 2001 و أفريل 2003 وقد كانت هذه الاقتراحات مصحوبة بسلسلة تضمنت ثلاث دراسات قامت بها مؤسسات بنكية حول وضعيتها ،حيث ساهمت هذه الدراسات والاستشارات بتقديم العديد من التحسينات للتوصيات الأولية وقد تمت الموافقة على بازل 2 من قبل سلطات دول قبل نشرها.

لذا تطرقنا في مبحثنا هذا الى ما يلي:

- أسباب اصدار اتفاقية بازل الثانية؛
- أهداف ودعائم اتفاقية بازل الثانية؛
- تقييم اتفاقية بازل الثانية.

المطلب الأول: أسباب إصدار اتفاقية بازل الثانية.

جاءت اتفاقية بازل 2 كمحاولة لمعالجة أوجه القصور التي ظهرت في تطبيق بازل 1، وكانت تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف.

ومن بين أسباب صدور الاتفاقية نذكر ما يلي:

1ميرفت أبو كمال، **الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا لمعايير الدولية "بازل 2"** -دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين-، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة فلسطين، 2007. ص:39.

2حرم عبد الرحمان أحمد عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص:89.

- عدم مراعاة مقررات بازل لسنة 1988 لدى تحديد أوزان المخاطر واختلاف درجات التصنيف بين مدين وآخر؛[1]
- من غير المناسب الاستمرار في التفرقة بين الدول على أساس كونها OECD أو من غيرها (لا تنتمي إلىOECD) وذلك لأن مجموعة من الدول في المجموعة الأخيرة تتمتع بجدارة ائتمانية عالية بينما تتسم اقتصاديات البعض الأخر منها بتقلبات ذات مستويات مرتفعة، مما يتطلب اختلاف أوزان المخاطر من دولة لأخرى؛
- العمل على تحسين الأساليب المتبعة من قبل البنوك لقياس وإدارة المخاطر؛
- توفير أدوات للسيطرة على المخاطر الائتمانية، مثل عقود المشتقات المالية مع التحسين في أساليب توفير الضمانات العينية، الأمر الذي استدعى بحث مدى إمكانية استبعاد إثر استخدام هذه الأدوات أو توافر الضمانات المشار إليها على قدر التزامات المدين المتخذ أساسا لحساب معيار كفاية رأس المال، حيث يقتصر ظهور النظام السابق على استبعاد الضمانات النقدية وضمانات الحكومة المركزية؛[2]
- ظهور مخاطر جديدة مثل مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، ومخاطر تقلب أسعار الفائدة بالنسبة للأصول والالتزامات والعمليات خارج الميزانية بغرض الاستثمار طويل الأجل.

المطلب الثاني: أهداف ودعائم اتفاقية بازل الثانية.

تسعى لجنة بازل 2 من خلال دعائمها الثلاثة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي لم تحققها الاتفاقية الأولى، وفي مطلبنا هذا سنتطرق إلى الدعائم التي جاءت بها والأهداف المراد تحقيقها

الفرع الأول: أهداف اتفاقية بازل الثانية

احتوت اتفاقية بازل الثانية على مجموعة من الأهداف، أهمها:[3]

- إدراج العديد من المخاطر التي لم تكن مدرجة من قبل وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك على كافة مستوياتها؛
- الرفع من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي؛
- إنشاء طريقة أكثر شمولية في معالجة المخاطر؛
- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي تتعرض لها البنوك، ويجب أن تتاح المعلومات الكافية، وفي الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك، حيث أنهم يشاركون البنك في المخاطر التي يتعرض لها؛
- تدعيم صلابة النظام البنكي الدولي وذلك من خلال ضمان أن قياس متطلبات رأس المال لا تمثل مصدرا لعدم التوازن في المنافسة بين البنوك العالمية الكبيرة.

1سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص:48،49.

2أحمد سليمان، **المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل تحديات العولمة واستراتيجية مواجهتها**، جدار للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص:102.

3 أحمد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، منشورة، جامعة الجزائر،2013، ص:27،26.

الفرع الثاني: دعائم اتفاقية بازل الثانية.

تستند اتفاقية بازل الثانية على ثلاث دعائم رئيسية بدعمها لبعضها البعض، وذلك لتحقيق الهدف منها ألا وهو تعزيز سلامة وأمن النظام المالي خصوصا في الأسواق المالية المتقدمة.

شكل (4): دعائم اتفاقية بازل 02.

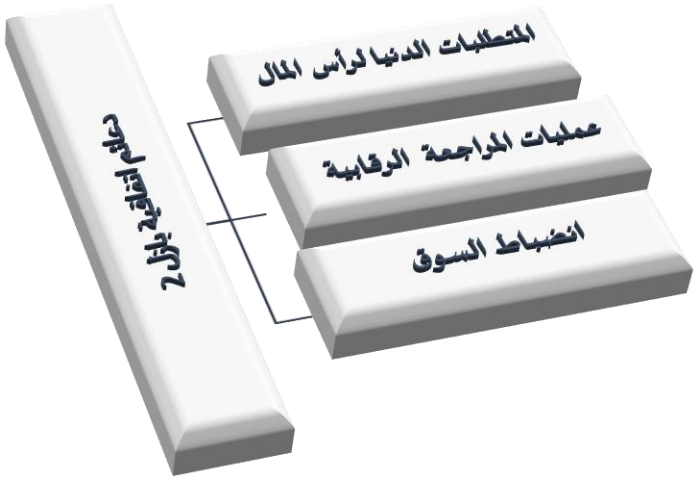

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات الأتية.

أولا-المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال.

تقوم هذه الدعامة على ثلاثة عناصر أساسية هي:

- إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان، واستحداث أسلوب جديد مباشر للتعامل مع مخاطر التشغيل، بالإضافة الى كل من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان المتضمنة في اتفاقية بازل السابقة، وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية بازل 2، تقدم أسلوبا خاصا لمعالجة عملية "التوريق"* كإحدى أساليب إدارة المخاطر، والتي لم يتم معالجتها-بشكل متكامل-في الاتفاقية.

حيث يبقى الاتفاق الحالي على التعريف السابق لرأس المال، وكذلك المعدل المتمثل في نسبة8 % لرأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، وبموجب ذلك فإن المقام في نسبة الحد الأدنى لمجموع رأس المال، يتكون من ثلاثة أجزاء هي: المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية.

وفي هذا الصدد فقد جاءت بازل 2 بثلاثة طرق بديلة لقياس كل من مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، مما يسمح للبنوك والجهات الرقابية باختيار أفضل الأساليب التي تلائم درجة تطور العمليات المصرفية والبنية المؤسسية للأسواق المالية

بالنسبة لأساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية، فهناك تغيير كبير في أساليب احتساب هذه المتطلبات، حيث يوجد مدخلين لاحتساب الحد الأدنى، وهما: المدخل المعياري، ومدخل التقييم الداخلي ويتفرع هذا الأخير الى مدخلين فرعيين هما: مدخل التقييم الداخلي الأساسي والمتقدم. كما تم إضافة متطلبات

جديدة لاحتساب المخاطر التشغيلية، حيث توجد ثلاث مداخل لاحتساب الحد الأدنى لكفاية رأس المال تجاه المخاطر التشغيلية وهي: مدخل المؤشر الأساسي والمخل المعياري ومدخل القياس المتقدم.[1]

ثانيا-عمليات المراجعة الرقابية.

- تهدف إلى خلق نوع من التناسق بين المخاطر التي يواجهها بنك معين وحجم أمواله الخاصة والتأكيد على أن الإشراف على البنك ليس مجرد التزام بعدة معدلات كمية، لكنه يتضمن أيضا تقديرات نوعية حول كفاءة إدارته وقوة انظمته، وترتكز هذه الدعامة على أربعة مبادئ وهي:[2]
- امتلاك البنوك أساليب لتقييم الكفاية لرأس المال وفقا لحجم مخاطرها والحفاظ على مستوياتها المطلوبة؛
- الجهة الرقابية ملزمة بمراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى البنوك واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛
- إلزام البنوك بالاحتفاظ بزيادة في رأس المال على الحد المطلوب وامتلاكها القدرة على تجسيد هذا الإلزام؛
- تأخذ الجهة الرقابية في وقت مبكر لمنع انخفاض رأس المال عن المستوى المطلوب.

ثالثا-انضباط السوق

تعمل هذه الدعامة على تشجيع سلامة البنوك وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية وكذلك إتاحة مزيد من المعلومات للمشاركين في السوق، حيث تساهم هذه المعلومات في إمكانية تقييمهم الجيد لمدى كفاية رأس مال البنك، ومصطلح انضباط السوق يعني العمل على تحفيز البنوك على ممارسة أعمالها بشكل أمن وفعال للمحافظة على قواعد رأسمالية قوية لتعزيز إمكانياتها على مواجهة أي خسائر محتملة مسبقا جراء تعرضها للمخاطر، ويهدف انضباط السوق إلى:

- تقوية أمان وسلامة القطاع البنكي.
- إلزام البنوك بالقيام بالإفصاح اللازم الذي يتيح للمشاركين في السوق إمكانية تقييم رأس مال هذه البنوك.[3]

1أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الابراهيمية، مصر، 2007، ص:252،253.

2 أحمد بوراس وزبير عياش، **المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاته على الأنظمة المصرفية للدول النامية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 27، 2008، ص:32،41.

***التوريق:** هو تحويل الديون التي لدى البنوك إلى أوراق مالية قابلة للتداول.

3 أحمد قارون، **مرجع سابق**، ص:33.

جدول (5): مكونات رأس المال حسب بازل 2.

الدعامة الأولى	الدعامة الثانية	الدعامة الثالثة
متطلبات الحد الأدنى: - لا تغير في معدل الممثل بـ 8% كذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه السوق. - تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية كما تم إضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية؛ - بالنسبة للمخاطر الائتمانية هناك اسلوبين لاحتساب الحد الأدنى وهو الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي الذي ينقسم بدوره إلى أسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم، وهناك حوافز للمصارف لاستخدام أساليب التقييم الداخلي، إلا أن ذلك يتطلب تواجد أنظمة رقابية فعالة وكفاءة كبيرة في جمع المعلومات وإدارة المخاطر؛ - بالنسبة للمخاطر التشغيلية هناك ثلاثة أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهو أسلوب المؤشر الأساسي والأسلوب المعياري وأسلوب القياس المتقدم ويتم الاختيار وفقا لشروط ومعايير معينة.	عمليات المراجعة الرقابية: أربعة مبادئ أساسية؛ - يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر، وأن تمتلك أيضا استراتيجية للمحافظة على مستويات راس المال المطلوبة؛ - يتوجب على الجهة الرقابية مواجهة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود؛ - يتعين على الجهة الرقابية أنْ تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب وأنْ تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامها بذلك؛ - هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية بمخاطر التركز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهانات.	انضباط السوق: - يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية؛ - هناك افصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية وهي نطاق التطبيق، تكوين رأس المال، وعمليات تقييم وإدارة المخاطر بالإضافة الى كفاية رأس المال.

المصدر: تقرير صندوق النقد العربي، **الملامح الإنسانية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية**، أبو ظبي، 2004، ص:18

المطلب الثالث: تقييم اتفاقية بازل الثانية.

لقد تضمنت اتفاقية بازل الثانية مجموعة من الإيجابيات والسلبيات، نذكر منها ما يلي:[1]

الفرع الأول: إيجابيات اتفاقية بازل 2.

- تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر لدى البنوك؛
- تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة رأس المال،
- تعزيز ركائز الاستقرار البنكي، وتطوير أدوات مالية جديدة في العمل البنكي؛
- تطوير أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال؛
- إيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في المؤسسات البنكية على كافة مستوياتها؛

1أحمد قارون، **مرجع سابق**، ص:36.

- تقليل المخاطر الائتمانية؛
- تحسين درجات الأمان والدقة في النظم المالية من خلال تطبيق المراقبة الذاتية الداخلية في المؤسسات البنكية.

الفرع الثاني: سلبيات اتفاقية بازل 2.

- وفقا للمعايير التي وضعتها الاتفاقية، واجهت البنوك عقبات في استقطاب مصادر التمويل الدولية بسبب التصنيفات الائتمانية المتدنية لبعض المؤسسات؛
- فرض ضغوط على البنوك لتدعيم مستويات رأس مالها ومعدلات كفاية رأس المال بسبب المخاطر الجديدة لاسيما مخاطر التشغيل؛
- مواجهة الضغوط من أجل تطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر المالية والانتقال تدريجيا من أسلوب التقييم الائتماني الخارجي إلى أسلوب التقييم الائتماني الداخلي؛
- انحياز معايير الاتفاقية بما يتوافق لتطلعات الدول الصناعية العشرة.

إن ظهور لجنة بازل الثانية جاءت كتكملة للنقائص التي عرفتها الاتفاقية الأولى، حيث ركزت على ثلاث دعائم لتعزيز النظام المصرفي العالمي والمتمثلة في متطلبات الدنيا لرأس المال وانضباط السوق وعمليات المراجعة الرقابية، إلا انها هي أيضا لم تسلم من النقائص والسلبيات كانحياز معاييرها لخدمة الدول الصناعية الكبرى.

المبحث الثالث: مقررات لجنة بازل الثالثة.

جاءت بازل3 في 12سبتمبر 2010نتيجة الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على البنوك وإفلاس عدد كبير منها، إضافة إلى فشل معايير لجنة بازل 2 في معالجة هذه الأزمة وعجزها عن توفير الحماية الكافية للبنوك؛ وهذه الاتفاقية الجديدة ظهرت من أجل تصحيح الأخطاء الناجمة عن اتفاقية بازل 2.وعليه، فإن هذا المبحث سيعنى بالجوانب الآتية:

- أسباب ظهور لجنة بازل الثالثة؛
- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الثالثة؛
- أساليب وقياس إدارة المخاطر المصرفية وفقا لاتفاقية بازل.

المطلب الأول: أسباب ظهور لجنة بازل الثالثة.

كان لحدوث الأزمة المالية العالمية في أمريكا وامتدادها إلى دول العالم بعد فترة قصيرة من تطبيق بازل 2 حافزا لإعادة النظر في ركائز هذه الاتفاقية، الأمر الذي عجل في إجراء مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية، حيث تم إعادة تشخيص مسببات الأزمة ومحاولة الوصول إلى الجوانب التي تستدعي إجراء التعديلات التي فرضتها تلك الأحداث والخروج بتصورات حول تطوير أليات المراقبة للمخاطر المصرفية للعمل على إدارتها قبل وقوعها لهذا ظهرت لجنة بازل 3 نتيجة:

- **نقص رؤوس الأموال الملائمة:** أظهرت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم لا يوجد لديها القدر الكافي من الأموال الخاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي تهدد العمل المصرفي، والمقصود بها هي الشريحة الأولى بالتحديد التي تعتبر صغيرة جدا مقارنة بحجم المخاطر

الكبيرة التي تتعرض لها البنوك، ويعود السبب في هذا إلى الصعوبات التي وجدتها البنوك في تكوين المكون الرئيسي لشريحة الأموال الخاصة في الوقت الحرج للأزمة.[1]

- **عدم كفاية شفافية السوق:** إن عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي أدى إلى حدوث نقص في شفافية السوق، الأمر الذي أدى الى صعوبة تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك لأخر، كما أن مؤسسات تقييم المخاطر قد عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقييم عالي لمحافظ مالية تحتوي على أصول عالية المخاطر، وهو ما يعني أن هذه المؤسسات قد كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالحها الخاصة دون النظر لانعكاسات المعلومات المغلوطة على النظام المصرفي والاقتصادي.[2]
- **إهمال بعض أنواع المخاطر:** بالرغم من أن اتفاقية بازل 2 جاءت بمفهوم واسع للمخاطر المصرفية، إلا أنه هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة، ومنها مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك نظرا للتطور الكبير الذي عرفته السوق المالية في السنوات الأخيرة، واستعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر.
- **نقص في سيولة البنوك:** أدى قيام البنوك في الدول المتقدمة بتوظيف أموالها واستغلال فترة رواج السوق طمعا في تعظيم أرباحها وإهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاسا سلبيا عليها إذْ لم تتمكن من الإبقاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك.
- **المبالغة في عملية التوريق المعقدة:** كان من أسباب ظهور بازل 3 أيضا ما لوحظ في حنيه من لجوء الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع. علما أن التوريق هو عملية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق. وقد بالغت البنوك في الدول المتقدمة بشكل كبير في هذه العملية، حيث قدرت هذه الديون عام 2007 (قبل البدء في بازل 3) نحو10000 مليار دولار امريكي في سوق التداول الأمريكي وهي تمثل 40% منه، بينما كانت قيمة السندات التي أصدرتها المؤسسات 5800 مليار دولار امريكي، وبالتالي فالابتكارات المالية كان لها دور بارز في إحداث الأزمة المالية العالمية المعاصرة.
- **الإفراط في المديونية:** لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية من اجل زيادة أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها، وقد توافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال.[3]

مما سبق يمكن القول إن اتفاقية بازل 2 لم يكن لها دور بارز في منع حدوث الأزمة المالية العالمية، وذلك إما نتيجة جوانب أهملتها وكانت بمثابة ثغرات استغلتها البنوك للتهرب من متطلبات الرقابة، أو نتيجة القصور في تطبيق ما جاءت به هذه الاتفاقية، ولهذا تولدت الحاجة إلى ضرورة إصدار اتفاقية بازل 3.

---

1 نجار حياة، **اتفاقية بازل 3 واثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013، ص:278،279.

2 نجار حياة، **مرجع سابق**، ص:278،279.

3حمدي محمد حمدي مصبح، **واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها**، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2018، ص: 48،49.

المطلب الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الثالثة.

لقد جاءت لجنة بازل 3 بجملة من الإصلاحات من أجل سد الثغرات المالية في حال حدوث أزمة أو شح في النقد، ولتفعيل الرقابة أكثر على البنوك اصدرت اللجنة خمس محاور أساسية لإلزام البنوك باحترامها، لذا سنتطرق إلى أهم الإصلاحات والمحاور التي جاءت بها.

الفرع الأول: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3.

تتمثل أهم إصلاحات بازل 3 في النقاط التالية:[1]

أولا-رأس المال التنظيمي: تم تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتنقسم إلى ما يلي:

- الشريحة الأولى للأسهم العادية Common Equity Tier 1 (CET1) وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المدورة.
- الشريحة الأولى الإضافية (Additional Tier 1)؛
- الشريحة الثانية (Tier 2)؛

وقامت اتفاقية بازل 3 بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.

ثانيا-نسبة كفاية رأس المال: قامت اتفاقية بازل 3 بتعديل حدود نسبة كفاية راس المال ابتداء من عام 2013 إلى لغاية نهاية عام 2018 وذلك وفقا لما يلي:

- إلزام المصارف بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال الأساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ 2% وفق اتفاقية بازل 2، وقد تم كذلك رفع معدل ملائمة رأس المال الى 10,5% بدلا عن 8% وهذا يعني أن المصارف ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات.

$$10,5\ \% \leq \frac{\text{رأس المال (انطلاقا من المفهوم الجديد حسب بازل3)}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر (الائتمان والسوق و المخاطر التشغيلية)}}$$

- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5% من الأصول، أيْ أن المصارف يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7% وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيودا على توزيع المصارف للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم؛

وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ المصارف بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و2,5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدني من مصادر التمويل المستقرة لدى المصارف وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنبا إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الزبائن؛

1معهد الدراسات المصرفية، **اتفاقية بازل الثالثة**، نشرة توعوية اضاءات، السلسلة الخامسة، العدد 5، الكويت، ديسمبر2012، ص:03.

- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي من 4% إلى6% عند احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية راس المال؛
- رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية.

ويمثل الجدول التالي أهم الإصلاحات التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 المتعلقة برأس المال:

جدول (6): إصلاحات بازل المتعلقة برأس المال.

	حقوق المساهمين- الشريحة1 -	رأس مال الشريحة الاولى	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	%4,5	%6	%8
رأس مال التحوط	2,5%		
حدود رأس مال التحوط للتقلبات الدورية	%2,5-0		
الحد الأدنى+ رأس مال التحوط "بازل 3".	%7	%8,5	%10,5

المصدر: مفتاح صالح، رحال فاطمة، **تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، إسطنبول، تركيا، يومي 09-10 سبتمبر 2013، ص:8-9.

ثالثا-معيار السيولة: والتي تبين أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، وتشمل هذه الحزمة من الإصلاحات اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة التي لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول *G20، حيث سيتعين على المصارف تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات الحكومية.[1]

وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة:[2]

أ- **الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio):** وتمثل نسبة الأصول مرتفعة السيولة حسب تعريف بازل 3 إلى صافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة خلال 30 يوم، ويجب ألا يقل عن 100%.

100%≤ نسبة الأصول المرتفعة السيولة÷ صافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة خلال30يوم =LCR

تدفقات السيولة= الحد الأدنى (تدفقات السيولة.75% من تدفقات السيولة

ب- **الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio):** وتمثل نسبة مصادر التمويل لدى المصرف (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر(الأصول)، ويجب ألا تقل عن 100%.

100% ≤ مصادر التمويل لدى البنك ÷ استخدامات هذه المصادر(الأصول)

NSFR=

1 معهد الدراسات المصرفية ، **مرجع سابق**، ص:03.

2محمد بن بوزيان، وأخرون، **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة- واقع وافاق تطبيق لمقررات بازل3-**، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي-النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي-، الدوحة، قطر، ديسمبر، 2011، ص: 28.

رابعا-نسبة الرافعة المالية Leverage Ratio: أضافت بازل 3 معيار جديد وهو الرافعة المالية، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب ألا تقل عن 3%.

Leverage Ratio = رأس المال من الشريحة الأولى ÷ الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر ≥ 3%

من خلال ذلك نلاحظ أن بازل 3 أدخلت مفهومين جديدين على معيار بازل: [2]

- تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقرارا (الشريحة الأولى للأسهم العادية) وإلغاء بعض مكونات رأس المال التنظيمي مثل إلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.
- إدخال معيار خاص بالسيولة للتأكد من أن المصارف تملك موجودات يمكن أنْ تسيلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقرارا.

الفرع الثاني: محاور اتفاقية بازل الثالثة.

تضمنت اتفاقية بازل 3 على خمسة محاور أساسية وهي:[1]

- **المحور الأول:** ينص على تحسين نوعية الأصول وبنية وشفافية قاعدة رؤوس أموال البنوك حيث قامت بتضييق مفهوم رأس المال إذْ أن رأس المال الأساسي أصبح يقتصر على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة يضاف إليه أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق أيْ الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل و القابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك، واسقطت لجنة بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عمدا بالاتفاقيات السابقة.
- **المحور الثاني:** تشدد لجنة بازل 3 في هذا المحور على تغطية مخاطر الجهات المقترضة القابلة والناشئة عن عمليات في المشتقات وتمويل عمليات الربا من خلال فرض متطلبات رأس المال إضافة للمخاطر التي تم ذكرها وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.
- **المحور الثالث:** أدخلت نسبة جديدة تقيس مُضاعف الرساميل والتي تحسب بقسمة إجمالي المخاطر داخل وخارج الميزانية على رأس المال بالمفهوم الضيق الذي ورد في المحور الأول؛
- **المحور الرابع:** يتكلم أساسا عن نظام يهدف إلى حث البنوك على ألا ترتبط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية لأن ذلك يربط نشاطها بها ففي حالة النمو والازدهار تنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية، أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض تسبب في إطالة فترة الركود؛
- **المحور الخامس:** يعود هذا المحور لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة المالية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، حيث أرادت لجنة بازل وضع معيار عالمي للسيولة ، حيث تقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة و التي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات

1ضياء مجيد موساوي، **عولمة الحاكمة المالية**، دار هومة للنشر للطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص:141.

درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي حتى 30يوما، أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد[1]، و الهدف منها هو تمكين البنك من تلبية احتياجات السيولة ذاتيا خاصة في حالة حدوث أزمة، النسبة الثانية تستعمل لقياس السيولة في الأجل المتوسط والطويل هدفها الرئيسي أنْ يمتلك البنك مصادر تمويل مستقرة لتمويل مختلف أنشطته.[2]

الفرع الثالث: مراحل تنفيذ اتفاقية بازل الثالثة.

لكي تستطيع البنوك مواكبة التطورات الكبيرة التي تقتضيها تطبيق مقررات بازل 3، يتوجب عليها إما رفع رؤوس أموالها(من خلال طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل أو التقليل من حجم قروضها)، لذا فقد منحت اتفاقية بازل 3 المصارف فرصة تطبيق هذه القواعد حتى عام 2019، مما يعطي الوقت الكافي للبنوك لزيادة رؤوس أموالها عن طريق إبقاء الأرباح وجمع رأس المال، حيث بدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013، وانتهى عام 2015، بذلك تكون المصارف قد رفعت أموالها الاحتياطية إلى ما نسبته 4,5%، وهو ما يعرف باسم "Core tier- one capital ratio"، ثم تم رفعها بنسبة إضافية بلغت 2,5% عام 2019، وهو ما يعرف باسم "Coulter- cyclisas"، كما أن بعض الدول مارست ضغوطا من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل 2,5%، ليصل الإجمالي إلى 9,5%، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء غير أن مجموعة بازل أخفقت في الاتفاق على هذا الاجراء وتركت أمره لكل دولة على حدى.[3]

جدول (7): مراحل تنفيذ بازل 3.

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	%3,5	%4	%4,5	%4,5	%4,5	%4,5	%4,5
هامش التحوط لرأس المال				%0,36	%1,25	%1,88	%2,5

المصدر: حمدي محمد حمدي مصبح، **واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها**، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2018، ص :56.

المطلب الثالث: أساليب قياس وإدارة المخاطر المصرفية وفقا لمعايير لجنة بازل.

لقد وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية عدة مقاييس لقايس وإدارة المخاطر المصرفية والتقليل منها، فقد حددت لجنة بازل 2 مقاييس لإدارة كل من المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية، أما لجنة بازل 3 فقد اكتفت بما يعرف باختبارات الضغط كأسلوب وتقنية لإدارة المخاطر.

الفرع الأول: أساليب معالجة المخاطر الائتمانية

يطرح اتفاق بازل 2 ثلاث طرق أو أساليب لقياس المخاطر الائتمانية وتتمثل في:

أولا-أسلوب التصنيف الداخلي: يسمح هذا الأسلوب للمصارف باستخدام تقديراتها الداخلية للملاءة المالية للمقترض، بغية قياس مخاطر الائتمان لمحافظ التسهيلات لدى تلك المصارف، وتخضع هذه التقديرات إلى معايير منهجية، حيث يقوم المصرف بتقدير أهلية الإقراض لكل عميل، ثم يقوم بترجمة تلك الملاءة إلى

1علي حميد هندي العلي، محسن عواطف جلوب، **مقررات لجنة بازل الثالثة وأثارها على النظام المصرفي**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد 28، جامعة واسط، العراق، كانون الثاني 2018، ص:19.

2ضياء مجيد موساوي، **مرجع سابق**، ص:141.

3حمدي محمد حمدي مصبح، **مرجع سابق**،ص:49.

تقديرات، لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة والتي تشكل الأساس لمتطلب الحد الأدنى لرأس المال[1]. وهذه الصيغة يمكن تطبيقها باستخدام طريقتين هما:[2]

- المنهج الأساسي الذي يتطلب تقسيم محفظة القروض إلى ما لا يقل عن سبعة أحزمة مختلفة، بحيث توفر المصارف تصنيفاتها الذاتية لاحتمال التعثر، وتوفر السلطات الرقابية تقديرات مكونات المخاطر المعنية الأخرى.
- المنهج المتقدم الذي يقوم على نفس المنهجية المطبقة في المنهج الأساسي، باستثناء أن المصارف تقرر تصنيفاتها الداخلية.

ثانيا-الأسلوب المعياري: من خلال هذا المنهج يتم تقييم البنك من طرف إحدى وكالات التقييم الخارجية المتخصصة، وقد تم تعديل أوزان المخاطرة فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم البنوك والمؤسسات لتتراوح بين (0%.20%.50%.100%.150%)، ويظهر الجدول التالي أوزان المخاطرة السيادية والبنكية والخاصة بالشركات على النحو التالي:[3]

جدول (8): أوزان المخاطر السيادية والبنكية الخاصة بالشركات.

		AAAإلىَ– AA	+A إلى A-	+BBإلى BB-	+BB إلى B-	أقل من B-	لم يتم تقييمها
التقييم السيادي للدولة		0%	20%	50%	100%	150%	100%
تقييم البنوك	خيار1	20%	50%	50%	100%	150%	100%
	خيار2	20%	50%	100%	100%	150%	50%
تقييم الشركات		20%	10%	100%	100%	150%	100%

Source: Rachida Hennani, **"de bale 1a bale3 les principales avancées des accords prudentiels pour un système financier plus résilient"** ETUDES et SYNTHES, N 01-2015, LAMETA p42.

الفرع الثاني: أساليب معالجة مخاطر السوق.

يتم قياس المخاطر السوقية بإتباع إحدى الطرق التالية:

أولا-الطريقة النمطية: إن هذه الطريقة تستخدم في قياس مخاطر أسعار الفائدة وحقوق الملكية ومخاطر أسعار الصرف.

أ- **بالنسبة لسعر الفائدة:** يعتمد أسلوب القياس على عنصرين:

1- مخاطر ناشئة عن مصدر الأداة نفسها وهي انعكاس لطبيعة المصدر والجدارة الائتمانية، حيث تعطي أوزان المخاطر الاتية:

- 0% للحكومات؛
- الجهات المؤهلة مثال وحدات القطاع العام، بنوك التنمية، حيث تعطى الأوزان التالية:
  - 0,2% لأقل من 6 شهور، 1% من 6-24 شهر،1,6% أكثر من سنتين.

1حاكم محسن الربعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري، عمان، 2013، ص:58.

2أحمد سليمان خصاونة، **مرجع سابق**، ص:123.

3طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، **بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص:13.

- للجهات الأخرى تعطى أوزان مخاطر8%.

2- مخاطر السوق العامة: ويوجد لاحتسابها طريقتين: الأولى تهتم بتواريخ استحقاق الورقة المالية، أما الثانية تهتم بالتاريخ الذي تحقق فيه الورقة المالية القيمة الاستردادية لها قبل تاريخ الاستحقاق.

ب- **بالنسبة لحقوق الملكية:** فبالنسبة لمخاطر محددة بمصدر الورقة المالية وتمثل 8% من قيمة التعرض للخطر ويمكن تخفيضها إلى 4% في حالة تنوع المحفظة وتمتعها بالسيولة، أما بالنسبة لمخاطر السوق العامة تمثل نسبة8%.

ت- **بالنسبة لمخاطر أسعار الصرف:** ويمثل المتطلب الرأسمالي لها 8%من أكبر القيمتين من صافي مراكز العملات سواء الفائض أو العجز بالإضافة لصافي مراكز الذهب.

ثانيا-النماذج الداخلية: وهي نماذج إحصائية متقدمة تستخدمها البنوك لقياس الخسائر خلال فترة معينة، في ظل الظروف الطبيعية للسوق، ويتم احتسابها يوميا، وتقدر فترة الاحتفاظ بالمركز عشرة أيام، وفترة الملاحظة التاريخية على الأقل سنة، حيث المتطلب الرأسمالي لتلك المخاطر يمثل أكبر القيمتين الاتيتين:

- القيمة المعرضة للخطر لليوم السابق؛
- متوسط القيمة المعرضة للخطر لمدة 20يوم سابقة مضروبا في (3+ عامل إضافي يتراوح ما بين صفر الى الواحد).[1]

الفرع الثالث: أساليب معالجة المخاطر التشغيلية.

يطرح اتفاق بازل 2 ثلاث طرق أو أساليب لقياس المخاطر التشغيلية وهي تتمثل في:

أولا-أسلوب المؤشر الأساسي (BIA): تبعا لهذا المنهج يتم احتساب متطلبات راس المال بناءا على مؤشر واحد وهو إجمالي الدخل لأخر ثلاث سنوات، بحيث يتم الوصول لرأس المال اللازم عبر حاصل ضرب إجمالي الدخل في نسبة ثابتة (ألفا-Alpha) والتي تم تحديدها من قبل لجنة بازل ب 15%، ويمكن التعبير عن متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية وفق المعادلة التالية:[2]

$$KNI=GI\times\alpha$$

حيث:

KNI : متطلبات رأس المال حسب طريقة المؤشر الأساسي؛

GI : النتيجة المتوسطة للسنوات الثلاثة الأخيرة؛

α: 15% وهي نسبة محددة من طرف اللجنة.

ويعرف اتفاق بازل 2 إجمالي الدخل على أنه إجمالي دخل الفوائد وغير الفوائد قبل طرح أية مخصصات أو مصروفات تشغيلية والمصاريف المدفوعة مقابل خدمات الإسناد، ولكن يستثنى من إجمالي الدخل أية إيرادات استثنائية مثل دخل الاستثمارات في الأوراق المالية، أو دخل شركة تابعة، أو التعويضات من التأمين.[3]

1عبد الله بلوناس، حاج موسى نسيمة، **دور معيار كفاية رأس المال في إدارة المخاطر المصرفية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 25-26 نوفمبر2008، ص:14-15.

2 Hamza Fakir**. Présentation du nouvel accord de Bale sur les fonds propres revue Management**- information-Finance(MIF).n° 5.Franace.2009.p13-14.

3 نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2**، "دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين"، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة الأردن، 4-5 جويلية 2007، ص:17.

وتجدر الإشارة، إلى أنه في حال ما إذا كان إجمالي الدخل في إحدى السنوات الثلاث بالسالب(خسارة) فإنها تستثنى من الحساب في المعادلة وتقتصر فقط على السنوات التي يكون فيها إجمالي الدخل موجبا، وتعتبر هذه الطريقة أبسط المناهج لحساب متطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية وتكون ملائمة للبنوك التي لا تعمل على المستوى العالمي، وكذلك يمكن للبنوك التي تعمل على المستوى العالمي استخدامها ولكنها لا يتوفر لديها نظام إدارة مخاطر يمكنها من استخدام الطرق الأكثر تطورا.

ثانيا-الأسلوب المعياري: تعكس هذه الطريقة المراجعة المستمرة والتنقيح للطرق المستخدمة في احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، وعلى الرغم من أن هذه الطرقة تعتمد أيضا على عوامل ثابتة كنسبة من إجمالي الدخل إلا أنها تسمح للبنوك بتقسيم العوامل حسب وحدات العمل (خطوط العمل) وبالتالي تكون أكثر مرونة من منهج المؤشر الأساسي.

وتحسب متطلبات رأس المال بناءا على عدة مؤشرات (الدخل الإجمالي لوحدات العمل) بحيث تصنف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل والخدمات المصرفية المقدمة والجدول الموالي يبن ويوضح معاملات الترجيح لكل وحدة من وحدات العمل.

جدول (9): معاملات الترجيح ألفا.

وحدات العمل المصرفية	المنتجات المصرفية (النشاط)	معاملβ
الاستثمار	تمويل الشركات	%18
	تمويل التجارة والتداول	%18
الأعمال المصرفية	الخدمات المصرفية بالتجزئة	%12
	الخدمات المصرفية التجارية	%15
	المدفوعات والتسويات	%18
	خدمات الوكالة	%15
أخرى	خدمات إدارة الأصول	%12
	خدمات الوساطة المالية	%12

Source: John Hull, **Gestion des Risques et Institution Financières Pearson Education**. 2 eme édition, Franca.2007, p292.

وتحتسب متطلبات كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر كل نوع من المنتجات المصرفية بحاصل ضرب المؤشر في معامل رأس المال، بحيث يكون مجموعها هو الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية، حيث تكون عناصر المعادلة كما يلي:

$$KTSA=\{\sum_{1-3} MAXS\ (GI_{1-8}\times\beta_{1-8})\ 0\}/3$$

حيث:

KTSA : متطلبات رأس المال حسب الطريقة المعيارية

GI_{1-8} : الدخل الإجمالي السنوي في سنة محددة لكل نشاط من الأنشطة الثمانية.

β_{1-8} : النسبة الثابتة (بيتا) وحددتها اللجنة بنسبة محددة لكل نشاط كما هو مبين في الجدول أعلاه.

ثالثا- طرق القياس المتقدمة(AMA): يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب تقدما ويعتمد على قيام البنك بتصميم نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل، ومن الجدير بالذكر أن لجنة بازل قد وضعت

الشروط التي يجب توفرها لدى البنك حتى يسمح له بتطبيق أسلوب القياس المتقدم ومنها على سبيل المثال أن تكون إدارة البنك مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل تكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ إطار إدارة مخاطر التشغيل للبنك وأن يكون النظام الداخلي لقياس مخاطر التشغيل مرتبطا بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدارة المخاطر بالبنك وأن تقدم تقارير منتظمة عن التعرضات لمخاطر التشغيل وعن حالات الخسائر المادية.[1]

الفرع الثالث: اختبارات الضغط وفق بازل 3.

شددت لجنة بازل 3 على ضرورة اعتماد البنوك على اختبارات الضغط لإدارة مخاطرها، إذْ أن اختبارات الضغط تعمل على تحذير البنوك من الصدمات التي يمكن أن ينتج عنها خسائر ضخمة، فهي بذلك من العناصر الأساسية في نظم إدارة المخاطر لدى البنوك.

أولا-تعريف اختبار الضغط: لقد أصبح اختبار الضغط أداة أساسية لقياس وإدارة المخاطر، حيث يعرف بأنه مجموعة من التقنيات المستخدمة في تقييم حساسية محافظ البنوك الاستثمارية للتغيرات الرئيسية في البيئة الاقتصادية الكلية، أو لأحداث استثنائية ممكنة الحدوث[2]، أو هو تقنية لإدارة المخاطر من أجل تقييم الآثار المحتملة على الوضع المالي للبنك جراء التغيرات في عوامل الخطر، أو هو استخدام البنك تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكشافات في ظل ظروف العمل الصعبة.[3]

وعلية نستنتج أن اختبار الضغط هو جملة من الأساليب والاختبارات التي يمكن تطبيقها على المعطيات المالية للبنوك بغرض قياس الآثار الناجمة عن التغيرات الاستثنائية في المتغيرات والظروف الاقتصادية المعقولة والممكنة الحدوث على الملاءة المالية للبنك.

ثانيا-أهمية إجراء اختبار الضغط في البنوك: تكمن أهمية اجراء اختبار الضغط في البنوك في النقاط التالية:[4]

- تقدير مخاطر الانكشافات المحتملة في أوضاع صعبة مما يمكن البنوك من التحوط بشكل جيد؛
- تدعيم المقاييس الإحصائية للمخاطر التي تستخدمها البنوك في نماذج العمل المختلفة القائمة على الافتراضات والبيانات التاريخية؛
- تقييم قدرة البنوك على الصمود في الأوضاع الصعبة وذلك من خلال قياس الآثار المحتملة على كل من الربحية ومدى كفاية رأس المال؛
- تمكين مجالس الإدارة والإدارات العليا في البنوك من تحديد فيما إذا كانت مخاطر الانكشاف تتماشى مع نزعة المخاطر لدى هذه البنوك؛
- يعتبر أسلوب متمم للنماذج الداخلية والنظم الإدارية المستخدمة في البنوك من أجل تحديد وتخصيص رأس المال.

1 تومي إبراهيم، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015،ص:98،97.

2 Winfrid Blaschke & Matthew T.jones & Maria Soledad Martinez peria,**Stress testing of Financial System :An overview of issues Méthodologies and FSAP expériences**, IMF working paper n°07/88; 2001; p4.

3معهد الدراسات المصرفية، **اختبارات الضغط**، نشرة إضاءات العدد 5، الكويت، ديسمبر2010، ص:02.

4 بن ربيع حنيفة، زابة عبد المالك، **اختبارات التحمل كآلية لإدارة المخاطر المصرفية**، مجلة جديد الاقتصادية، العدد 09، ديسمبر 2014، ص:67.

ثالثا-أنواع اختبار الضغط: يتضمن اختبار الضغط على نوعين هما على التوالي:[1]

- **تحليل السيناريو:** ويستند أساسا إلى السيناريوهات يمكن أنْ تكون إما أحداثا تاريخية أو أحداثا افتراضية، وذلك بقياس الآثار التراكمية للحركات العكسية لعدد من عوامل الخطر على الوضعية المالية للبنك.
- **تحليل الحساسية:** ويستند أساسا إلى قياس مدى تأثر المحفظة الاستثمارية بالتحركات في عوامل خطر واحد، والخسارة الناجمة عن هذه الظروف الضاغطة محل الاختبار التي تتمثل في المساهمة الحدية لعامل خطر واحد.

وهناك تقسيم آخر لاختبار الضغط وهذا حسب الاتجاه، وفقا لهذا التقسيم نجد مدخلين، الأول يكون من الأعلى الى الأسفل الذي يقوم على أساس تطبيق اختبار الضغط على البيانات التجمعية للقطاع المصرفي، أما الثاني من الأسفل إلى الأعلى في مثل هذا النوع تقوم السلطات الرقابية من خلاله بتحديد الصدمة أو مجموعة من الصدمات وتقييم آثارها على ميزانيات البنوك، وتجميع هذه التقييمات الخاصة بكل بنك من أجل دراسة وتقييم الأثر الكلي.

رابعا-المخاطر الخاضعة لاختبار الضغط: من بين الخطوات الأساسية في عملية اختبار الضغط، تحديد عناصر المخاطر الرئيسية التي يجب إخضاعها للاختبار، إذْ يجب على البنك أن يحدد قائمة هذه العناصر في ضوء المخاطر الخاصة بكل محفظة وتحليلها مع تحديد علاقة الارتباط فيما بينها، وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي: مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر عدوى السيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر انتقال العدوى بين البنوك، مخاطر الصرف الأجنبي، ويتم تصميم صدمات معينة لكل نوع من أنواع المخاطر وقياس تأثيرها المحتمل على رأس المال المصرفي.[2]

عملت اتفاقيات بازل على معالجة والتقليل من المخاطر التي تحيط بالنظام المصرفي العالمي، فقد حرصت الاتفاقية الثانية على معالجة المخاطر الائتمانية بواسطة الأساليب المعيارية وأسلوب المؤشر الأساسي أما مخاطر السوق فعالجتها بطريقة النمطية والنماذج الداخلية، وأما الاتفاقية الثالثة فركزت على اختبارات الضغط كتقنية لمعالجة مخاطر سعر الفائدة، مخاطر عدوى السيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر انتقال العدوى بين البنوك، مخاطر الصرف الأجنبي،

1BIS. **Stress, testing on a major Financial institution Survey résulte & practice**, 2005.p4.

2Martin Cihak. **Introduction to applied stress testing**. IMF working paper N°07/59.2007.p6.

خلاصة الفصل.

يتبين من خلال دراسة هذا الفصل أن لجنة بازل للرقابة المصرفية سعت منذ وجودها إلى وضع نظام متكامل من المعايير التي تنظم النظام المصرفي العالمي، كما تسترشد إليها السلطات الرقابية عبر مختلف الدول في مجال تفعيل الرقابة المصرفية والارتقاء بأساليب ادارة المخاطر.

وقد حاولت لجنة بازل التأقلم مع واقع البيئة المصرفية والمالية الدولية المتغيرة وما أفرزته من تداعيات وإحداث، وذلك من خلال إصدارها لاتفاقياتها الثلاثة، بازل1، بازل2، بازل3، مستنبطة التعديلات من الدروس المستخلصة من الأزمات المالية العالمية، سعيا منها إلى الرفع من قدرة القطاع المصرفي العالمي على الصمود أمام الأزمات عن طريق تعزيز وتقوية إطار رأس المال التنظيمي، بالاستناد إلى ثلاثة دعائم أساسية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال لمقابلة وإدارة كل من المخاطر الائتمانية، التشغيلية، ومخاطر السوق، مع وضع مجموعة من الأسس التي تضمن متابعة السلطات الإشراقية لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى ضرورة تشجيع انضباط السوق بما يضمن لكل الأطراف المتعاملة في السوق المعلومات اللازمة لتقييم المخاطر وتحديد مستويات رأس المال، بالإضافة الى معايير السيولة والرافعة المالية، هذا ما دفع العديد من الدول تبني وتكييف أنظمتها المصرفية مع معايير وتوصيات اللجنة لما توفره من أمان وسلامة واستقرار لأنظمتها.

الفصل الثالث: إدارة المخاطر المصرفية وفق لجنة بازل-دراسة حالة بنك BADR—وكالة تبسة رقم-488-

الفصل الثالث

تمهيد الفصل

تتعرض البنوك العالمية إلى مجموعة من المخاطر التي تعرقل سير نشاطها وأداء وظيفتها بالشكل المناسب، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة تبسة-488-إحدى هذه البنوك التي تتعرض من حين إلى آخر إلى هذه المخاطر، حيث يسعى البنك عامة والوكالة خاصة إلى إيجاد حلول لمعالجة والتقليل وإدارة تلك المخاطر.

وتدعيما للدراسة النظرية حول إدارة المخاطر المصرفية وفق لجنة بازل، قمنا بدراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-تبسة-488-، حيث اعتمدنا في دراستنا التطبيقية على تقنية الاستبيان لجمع المعلومات للتأكد من صحة الفرضيات من عدمها، ومن أجل الالمام أكثر بجوانب الدراسة التطبيقية قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالاتي:

- تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية؛
- عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

لقد تعددت البنوك التي تنشط على مستوى الساحة المصرفية ومن بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر أهم البنوك على مستوى الوطني، وخاصة على مستوى النشاط الفلاحي، وذلك لعدد فروعه وحجم القروض الممنوحة، بحيث استطاع بخبرته الواسعة أن مستواه في تنافسية البنوك على المستوى الخاص الوطني والأجنبي، وللتعرف على هذا يتم التطرق إلى المطالب التالية:

- نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-BADR-؛
- التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR-وكالة تبسة رقم-488-؛
- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -BADR-وكالة تبسة رقم-488-

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-BADR-.

شهد النظام البنكي الجزائري عدة تطورات عبر العديد من المراحل، نتج عنها قيام بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر أحد أكبر البنوك التجارية المعتمدة في الجزائر نظرا للمهام الضرورية والفعالة التي يقوم بها، ويتم توضيح ذلك من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو: مؤسسة مالية وطنية تخضع لقانون البنك التجاري، أنشأ بموجب المرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982، وهو مؤسسة ذات رأس مالها الاجتماعي 2200.000.000 دج، مكلفة بتوفير النصائح والمساعدات في استعمال وتسيير وسائل الدفع لحساب المؤسسات الاقتصادية العمومية، وهذا في إطار احترام التشريع البنكي بمقتضى القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية شخصا معنويا يقوم بعمليات استلام الأموال من الجمهور والقيام بعمليات منح القروض، كما وضع تحت تعرف عملائه وسائل الدفع والتسيير.

ومنذ سنة 1999 ارتفع رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى 33 مليار دينار جزائري وبميزانية قدرت بـ: 426 مليار دينار جزائري[1].

الفرع الثاني: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية-BADR-.

تكون البنك في بداية مشواره من 140 وكالة تنازل عنها البنك الوطني الجزائري (BAN)*، أما الآن فقد أصبح يتكون من 288 وكالة و41 مجمع استغلال جهوي بمثابة قاعدة لنظام هذا البنك الذي يتمتع بمليوني زبون بين القطاع العمومي والخاص، حيث يشغل بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 7000 موظف ينشطون على مستوى الهياكل المركزية الجهوية والمحلية.

من خلال سعة شبكاتها وكبر عدد مستخدميها صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من طرف قاموس مجلة البنوك طبعة 2003 في المركز الثاني في ترتيب البنوك التجارية في الجزائر والثاني عشر في إفريقيا والمائة والثماني ستون عالميا وكغيره من المؤسسات المالية والوطنية شهد العديد من التطورات التي يمكن تقسيمها إلى:[2]

---

1 معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

*BNA: البنك الوطني الجزائري.

2 WWW.badr-bank.dz.

- **المرحلة الأولى (1982-1990):** خلال ثماني سنوات الأولى كان هدف البنك فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية، وبمرور الوقت اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالية في ميدان تمويل قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، وهذا الاختصاص كان منصوصا عليه في الاقتصاد المخطط حيث كان بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات.
- **المرحلة الثانية (1991-1999):** وسع البنك أفقه في هذه المرحلة إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI)، دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي وعلى الصعيد التقني فقد تميزت هذه المرحلة بإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي لتصميم نظام (Swift)*، وضع برمجيات (SYBU)*، عملية الفحص السلكي (TELE_TRAITEEN)، بطاقات التسديد والسحب.
- **المرحلة الثالثة (2000-2002):** شهدت هذه الفترة عدة إنجازات من طرف البنك وذلك فيما يخص الاستثمارات المنتجة حتى يساير نشاطها ومستوى مردود السوق، حيث رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار تدخله في تمويل الاقتصاد حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

كما تم الرفع من مستوى معاونات للقطاع الفلاحي، وقام في إطار مسايرة للتحولات الاقتصادية الاجتماعية العميقة بوضع برنامج خماسي فعلي يرتكز على عصرنة البنك وتحسين الخدمات.

- سنة 2000: القيام بإحصاء دقيق لنقاط ضعف وقوة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ووضع مخطط لمسايرة المعايير الدولية.
- سنة 2001: تم إحداث تطهير في الميدان المحاسبي والمالي، بالإضافة إلى إعادة النظر وتخفيف الإجراءات الإدارية والنقدية المتعلقة بملفات القروض، كما قام بإدخال نخطط جديد في الوكالات والمنشآت.
- سنة 2002: دراسة مشروع البنك الجالس، وتدعيم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج SYBU كزبون مقدم للخدمة CLIENT SERVEUR.

- **المرحلة الرابعة (2003 إلى يومنا هذا):** تحسين مشروع البنك الجالس بخدمات مشخصة عبر جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

الفرع الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعديد من المهام التي تتمثل فيما يلي:[1]

- تطوير الموارد والعمل على رفعها وتخفيض تكاليفها.
- القيام بمنح الأشخاص الطبيعيين والمعنويين القروض والتسبيقات على السندات العمومية الصناعة والتجارية.

---

1 معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

*SYBU: شبكة معلوماتية خاصة لبنك BADR تربط الوكالات بالمدرية العامة البنكية.

*Swift: منظمة تعاونية لا تهدف للربح مملوكة للأعضاء وتقوم بتقديم خدمة على مستوى عال من الكفاءة وبتكلفة مناسبة. نشأت فكرة السويفت في نهاية الستينيات مع تطور التجارة العالمية وتكونت منظمة السويفت عام 1973 ومقرها الرئيسي بلجيكا وبدء نشاطها عام 1977.

- تمويل عمليات التجارة في حدود الإمكانيات.
- الاكتتاب واستئجار وشراء جميع السندات والسفتجات الخاصة بالعمليات الفلاحية والحرفية والزراعية.

من خلال ما سبق يتضح أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مر بالعديد من المراحل التي مكنته اكتساب مكانة مرموقة والوصول إلى أهدافه ومزاولة نشاطه البنكي وتقديم مختلف الخدمات وتعد-وكالة تبسة 48-من الوكالات التابعة له.

المطلب الثاني: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة تبسة 488.

تعتبر الوكالة الخلية التنفيذية لأنشطة البنك، حيث يتم من خلالها تقديم كافة الخدمات البنكية للعملاء وسيتم عرض هذا من خلال العناصر التالية:[1]

الفرع الأول: تعريف-وكالة تبسة 488-ونشأتها:

هي وكالة كانت تابعة للبنك الوطني الجزائري إلى غاية 13 مارس 1982 وبموجب للمرسوم الرئاسي رقم 82-106 تحول إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهذا لتلبية حاجات السكان والجدير بالذكر أن هذه الوكالة هي الوكالة الرئيسية ويتبعها ست وكالات أخرى وهي:

- -وكالة الشريعة رقم-485-؛
- - وكالة الونزة رقم-489-؛
- وكالة بئر العاتر رقم-490-؛
- وكالة العوينات رقم-491-؛
- وكالة الماء الأبيض رقم-492-؛
- وكالة وسط المدينة رقم-494-.

تقع الوكالة في نهج العقيد محمود شريف وهو مكان يتوسط معظم المرافق العمومية وتتوفر على عدد من العمال مما يمكنها من أداء مهامها.

الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تبسة 488-.

تتمثل أهم المهام التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

- تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها؛
- الاستعمال الكلي للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية؛
- مسايرة التطور الحاصل في عالم النشاط المصرفي وتقنياته؛
- القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية؛
- عرض منتجات وخدمات جديدة على المدخرين عن طريق تصفية المشاكل المالية وتطبيق معدلات الفائدة بما ينسجم وتكلفة الإيرادات؛
- أخذ الضمانات الملائمة وتطبيقها ميدانيا؛
- تطوير مستوى تكوين هيئة الموظفين وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات؛

1معلومات مقدمة من طرف الوكالة

- استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة في التنبؤ بمخاطر القرض؛
- -متابعة الزبائن وتسجيل المخالفات؛
- المتابعة الإدارية والقانونية لمختلف القروض البنكية؛

الفرع الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تبسة 488-.

تتجلى الضرورة الاقتصادية لإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار تحقيق الأهداف التالية:

- إعادة تنظيم الجهاز الإنتاجي الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي وعصرنتها؛
- توسيع الأراضي الزراعية وتحسين نوعية الخدمات؛
- وللإشارة إن تحقيق هذه الأهداف لا يكون إلا بـ:
- رفع الموارد وبأفضل التكاليف؛
- -التسيير الدقيق للخزينة (بالدينار والعملة الصعبة)؛
- إدارة واستقرار العنصر البشري وتحقيق الانسجام بين الموظفين؛

الفرع الرابع: امتيازات بنك الفلاحة والتنمية –وكالة تبسة 488-.

تعرض الوكالة العديد من الامتيازات أبرزها:

- التقديم المنتظم لبيانات تسليم طلبات منح القروض، وهو ما يفرض سرعة دراستها وتحليلها؛
- سرعة تنفيذ العليات البنكية من سحب إيداع تحويل؛
- الاعتماد على الموزعات الآلية للأوراق النقدية لتسهيل العمليات البنكية وكذا سرعة تنفيذها؛
- تحليل عمليات التجارة الخارجية في ظرف زمني جد قصير؛
- إنجاز بعض الخدمات المصرفية عبر شبكات الانترنت، حيث يتاح للزبائن معرفة أرصدتهم والاطلاع على معلومات تهمهم؛
- ظهور وظيفة المكلف بالزبون الذي يسعى إلى تنفيذ ومعالجة كل عملياته؛
- الجودة والسرعة في الخدمات البنكية على مستوى واجهة المكتب؛

من خلال ما سبق يمكن القول إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تبسة 488-من أهم الوكالات التابعة لبنك الفلاحة الريفية، حيث يعمل على تحقيق الأهداف المسطرة وتطوير الخدمات المقدمة والسعي إلى تقديم التسهيلات اللازمة وذلك لأنه يعمل وفق مخطط هيكلي تنظيمي يمكنه من القيام بمختلف وظائفه.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة تبسة-488

أخذت وكالة الفلاحة والتنمية الريفية هيكل تنظيمي يتماشى مع التطورات التي تشهدها المنظومة المصرفية الجزائرية من إصلاحات نقدية وتطور تكنولوجي لتحسين جودة الخدمة البنكية، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة:

شكل (5): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

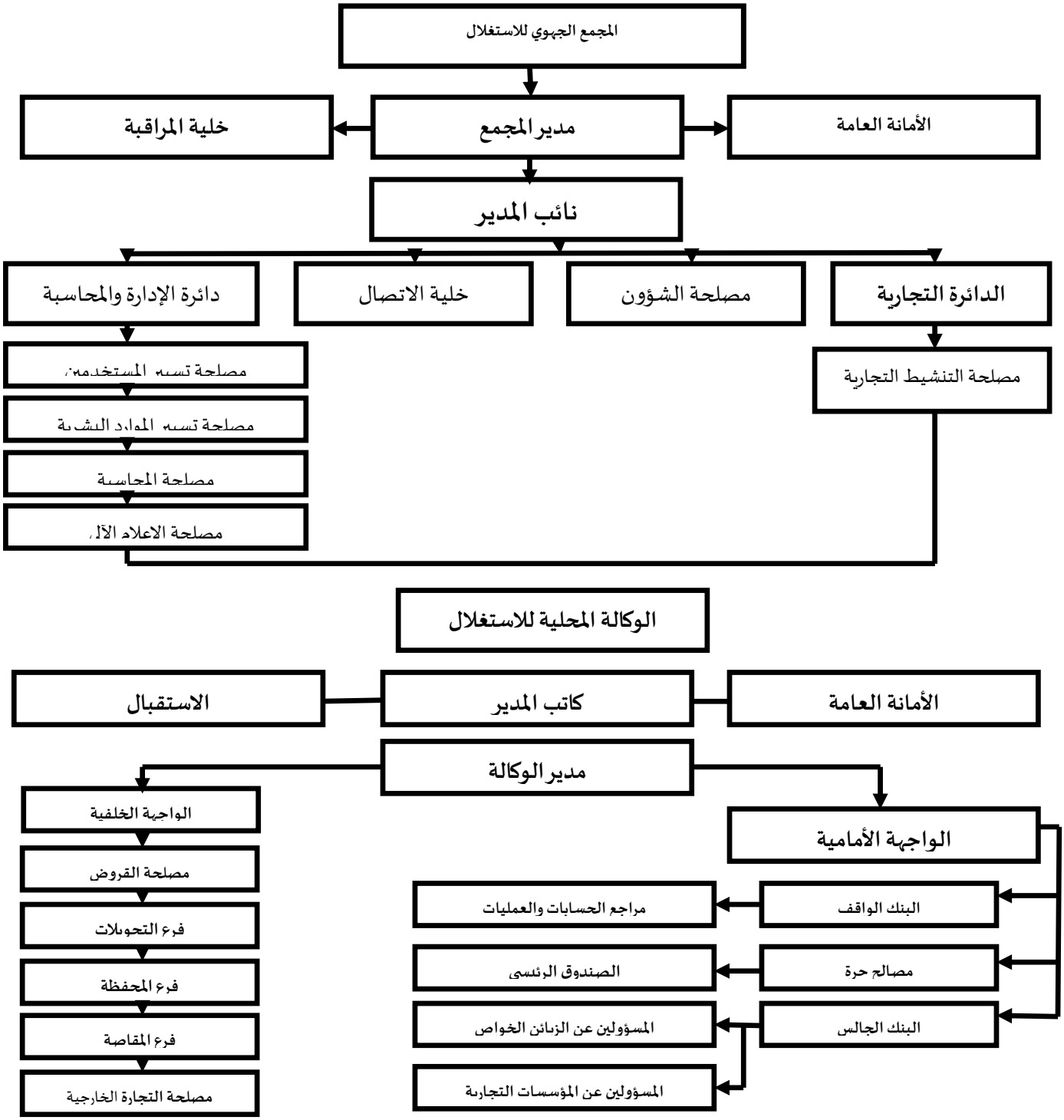

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

يبين الشكل 5 مختلف المصالح المكونة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تبسة 488-وذلك كما يلي:

- المجمع الجهوي للاستغلال: يتولى مهمة تنظيم وتنشيط ومراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليته ويتكون من:

- المدير: هو الأعلى سلطة في البنك والمسؤول عن التسيير الجيد للمجمع وجميع الوكالات التابعة له وتطبيق جميع الاستراتيجيات من المديرية العامة.
- خلية المراقبة: تقوم بعملية المراقبة الداخلية لوظيفة التسيير ومدى تطبيق القوانين الداخلية للبنك، وتقوم بالتنسيق بين المصالح ومساعدة المدير في اتخاذ القرارات من خلال التقارير الموجهة إليه حول مدى انتظام ودقة البنك ووجود مشاكل إدارية.
- الأمانة العامة: تتمثل بصفة أساسية في السكرتاريا التي لها اتصالات مع المصالح الأخرى، من مهامها التسيير المحكم للبريد الصادر والموارد من وإلى الوكالة، إدارة المواعيد الرسمية لمدير الوكالة، زيارات، اجتماعات، واستقبال المكالمات الهاتفية.
- نائب المدير: ينوب المدير في مجلس القروض والخزينة للمجمع، كما يساعد ويراقب وينسق ويتابع نشاطات الوكالات التابعة للمجمع، وكذلك العمل على ترقية الجودة الخاصة بالبنك، ومن المصالح التابعة له:
- الدائرة التجارية: تتمثل الدائرة التجارية في:
  - مصلحة التنشيط التجاري: تتمثل المهمة الأساسية في هذه المصلحة في تنمية وترقية التوزيع الخاص بالقروض وتطوير المنتجات والخدمات.
  - مصلحة الشؤون القانونية: تمثل هذه المصلحة البنك في المجلس القضائي وذلك بمتابعة الحالات المتنازع فيها بأنواعها والعمل على حلها ودراسة الشكاوى ...إلخ.
- خلية الاتصال: تعمل هذه الخلية بالتنسيق مع المدير النائب ومن مهامها متابعة والاعتمادات المقدمة للعملاء وتكوين ملفات مدنية بالنسبة للاعتمادات الموجودة على مستوى الوكالة.
- دائرة الإدارة والمحاسبة: يسير هذا القسم من طرف رئيس الدائرة ويتكون من أربع مصالح وهي:
  - مصلحة تسيير المستخدمين: تهتم هذه المصلحة بتسيير شؤون المستخدمين مثل رفع الأجور وعلاوات وتنظيم الإجراءات وإعداد الحوافز ومتابعة عقود العمل وتسجيل الغيابات والمخالفات.
  - مصلحة تسيير الوسائل العامة: يتم على مستوى هذه المصلحة تأمين ومتابعة جميع المصاريف والقيام بعمليات الجرد الدائم بالمجمع والوكالات التابعة، وكذلك تسيير الأرشيف.
  - مصلحة الاعلام الآلي.
  - مصلحة المحاسبة.
  - الوكالة المحلية للاستغلال: تتكون الوكالة المحلية للاستغلال من المصالح التالية:
- المديرية: هي أهم وأعلى مستوى في الوكالة، تشرف مباشرة على المصالح الموجودة لها، وهذا ما يجعل مهام المدير على مستوى الوكالة غير محدودة من أهم مهامها ما يلي:
  - السهر على الحفاظ على الصورة الجيدة للبنك والدفاع عن مصالحه؛
  - السهر على تطبيق القوانين واحترام القانون الداخلي للوكالة؛
  - القيام بوضع السياسات الخاصة بالعمل داخل الإدارة؛
  - تقييم الوضع العام للوكالة والسعي إلى تطوير وتحسين الوضع وتجاوز الأخطاء السابقة؛
  - السهر على تطبيق الاستراتيجيات التي حددتها المديرية العامة؛
  - التوجيه والإشراف والمبادرة لحل المشاكل داخل الوكالة؛

- الأمانة العامة: تعتبر هذه المصلحة الذراع الأيمن للمديرية، وتنحصر مهامها فيما يلي:
  - استقبال المكالمات الهاتفية وتنظيم مواعيد المدير؛
  - استلام كل الرسائل والطرود الموجهة للوكالة مع المصادقة عليها؛
  - كتابة مختلف الوثائق والمطبوعات التي تكون تحت تصرف الزبائن والموظفين على مستوى الوكالة مثل سجل الحضور وسجل الدراسة؛
  - الاحتفاظ بكل الوثائق الخاصة بالمديرية وتقديمها أثناء الحاجة إليها.
- - نائب المدير: هو المسؤول الثاني بعد المدير، ينوبه في حالة الغياب كما يساعده في أداء المهام وتقسم هذه المصلحة إلى:
- الواجهة الأمامية: سميت كذلك كون الزبون يجلس أمام ممثل الوكالة ويتحاور معه للحصول على الخدمة دون التنقل بين المصالح أو أن يقدم له الخدمة الشباك وتتضمن:

<u>البنك الواقف:</u> يتمثل الصندوق واجهة الوكالة من سحب وإيداع ومن مهامه:

- تنفيذ عمليات التحويل لحساب العملاء؛
- تحديد قيمة الأموال الموجودة في الصندوق؛
- جمع المعلومات عن الزبائن.

<u>البنك الجالس: يتكون من المصالح التالية:</u>

- مصلحة المكلفون بالزبائن الخواص: تقدم هذه المصلحة الخدمات للزبائن الذين لا يملكون سجل تجاري أي لا يمارسون أنشطة تجارية وذلك وتقديم الخدمات التالية:
  - الإشراف على التنسيق بين موظفي البنك الجالس (الوكالة)؛
  - إيجاد الحلول للعمليات البنكية المستعجلة؛
  - تسهيل العمليات البنكية للزبائن.
- مصلحة التأمين المصرفي: تعد مصلحة التأمين المصرفي مصلحة حديثة الشأن تعمل على التعرف على مختلف المخاطر التي تتعرض لها الوكالة والتأمين عليها من خلال ما يلي:
  - التعرف على الوضعيات ذات المخاطر، العمل على المتابعة التجارية بواسطة الزيارات الميدانية للزبائن، والمتابعة الداخلية للقروض من خلال نظام الإعلام الآلي؛
  - تسيير ومراقبة المتابعة التجارية والتقارير التي يحررها المكلفون بالزبائن بعد الزيارات الميدانية ومراقبة مؤشرات المخاطر (عدم السداد، عدم وجود الضمان، تجاوز المدة الممنوحة) ومعالجة الوضعيات التي تشكل المخاطر الكبرى (كمتابعة الديون الغير مسددة أو تجاوز المبلغ المصرح به أو المدة الممنوحة بالتصريح).
- مصالح حرة: تتضمن كل الوسائل الإشهارية للبنك وطرق السحب الإلكتروني...
- الواجهة الخلفية: تضم عدة أقسام لكل منها مجموعة من المهام وهي:
- مصلحة القروض: تعتبر عملية القرض من بين الأهداف الرئيسية التي تهدف إليها الوكالة كونها تساهم في تنمية المشاريع الاستثمارية وخاصة الفلاحية منها.

إن كل نوع من القروض يتم دراسة ملفاته على مستوى مصلحة القروض، ويتم بعد ذلك تحويلها إلى لجنة مختصة بدراسة ملفات هذه القروض، تتكون هذه الأخيرة من ثلاثة أعضاء متمثلة في مديرية الوكالة والمشرف وأحد المكلفين بالزبائن تتمثل مهام هذه المصلحة فيما يلي:

- استقبال ملفات الزبائن ودراسة وتحليل وتقدير الخطر المحتمل؛
- منح ومتابعة القروض.

✓ فرع التحويلات: يتم من خلالها التحويلات ماليا وبصفة آلية وذلك كما يلي:

التحويلات المالية: من مهامها:

- تحويل أموال العملاء من حساب إلى أي حساب آخر ومن وكالة إلى وكالة أخرى؛
- تسيير الخزينة.

التحويلات الآلية: على مستوى هذه المصلحة تتم كل العمليات التي تقوم بها الوكالة آليا.

✓ فرع المحافظة: يتم على مستوى هذا الفرع إيداع الأوراق المالية، الشيكات، السفتجة، أوراق التبادل والقيام بعمليات تسديدها.

✓ فرع المقاصة الإلكترونية: يستقبل هذا الفرع الأوراق المالية للتحصيل والخصم حيث أن أهم دور لهذا الفرع هو الاتصال الدائم بالزبون للمحافظة على التوازن المالي للوكالة وأخيرا حساب وضبط القوائم السلبية والإيجابية.

- مصلحة التجارة: تسهر مصلحة التجارة الخارجية على القيام بالمهام التالية:
  - تحويل الأموال الخاصة بالاستيراد والتصدير؛
  - متابعة عمليات السحب والدفع المباشر بالعملتين المحلية والأجنبية؛
  - القيام بعمليات الصرف.

مما سبق يتضح أن هذا الهيكل التنظيمي للوكالة يحوي أهم المصالح المقسمة إلى مصلحة المديرية ومصلحة الأمانة العامة، قسم البنك الخارجي والبنك الداخلي وكل من هذه الأقسام تحتوي على المصالح التي تمكنها من تقديم الخدمات اللازمة وبالجودة العالية،

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك التي تنشط على الساحة البنكية الجزائرية وذلك لما تقدمه من خدمات تكون بالجودة والقيمة اللازمة وتعتبر وكالة تبسة "488" من الوكالات التابعة لهذا البنك والتي تعمل على تحقيق الأهداف المسطرة والقيام بالوظائف اللازمة، كما يسعى إلى العمل على أحسن مستوى لاحتلال مكانة جيدة في القطاع الفلاحي والنهوض بالاستثمار لذي يقسم إلى الأقسام والمصالح التي تمكنها من استغلال الخبرات اللازمة في الوظائف التي تتماشى وإمكانياتها وذلك لتحقيق أرباح عالية من خلال الودائع التي تمكنها من تقديم مختلف القروض وأهمها قروض الاستثمار.

المبحث الثاني: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية.

سنتطرق في هذا المبحث المنهج العلمي المستخدم في الدراسة، والتعريف بمجتمع وعينة الدراسة المختارة، والأدوات البحثية في جميع البيانات.

المطلب الأول: المنهج العلمي المستخدم في الدراسة.

يمكن اعتبار منهج البحث الطريقة التي يتبعها الباحث ويعتمد عليها ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، كما أنه الأسلوب المنظم المناسب والمستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعنى بكيفية إجراء البحوث العلمية،

وقد اعتمدنا على المنهج التحليلي، الذي يقوم بوصف منظم للحقائق كما يعتبر من ميادين المعرفة الهامة التي تدقق في الموضوعات بطريقة موضوعية وصحيحة بغية التعرف على مدى التزام بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة تبسة-رقم 488-بتطبيق إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل حيث قمنا باستخدام مصدرين أساسيين للبيانات هما:

- **المصادر الثانوية:** لمعالجة الإطار النظري للبحث، تمثل أساسا في المراجع والكتب ذات الصلة بالموضوع، بالإضافة إلى المقالات والمذكرات والمواقع المختلفة على شبكة الأنترنت المتعلقة بالظاهرة.
- **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية للموضوع، لجأنا إلى جمع البيانات الأولية من خلال المقابلة واستمارة استبيان كوسيلة لتدعيم البحث، حيث وزعت على الإداريين العاملين في المؤسسات الاقتصادية كعينة للدراسة، وقمنا بجمع وتفريغ وتحليل البيانات وتحليل الاستبيان باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من مسؤولين وموظفين في بنوك تجارية، حيث أن العينة الممثلة لهذا المجتمع هي بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تبسة-رقم488-، حيث قمنا بتوزيع 20استمارة شملت جميع المسؤولين والمختصين في إدارة المخاطر في البنك محل الدراسة، والجدول التالي يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة.

جدول (10): عدد الاستمارات الموزعة.

طبيعة الاستبيان	العدد	النسبة %
عدد الاستبيانات الموزعة	20	100
عدد الاستبيانات غير المسترجعة	8	40
عدد الاستبيانات الصالحة	12	60

المصدر: من **إعداد الطلبة** بالاعتماد على الاستبيان الموزع.

لم نقم بإلغاء أيّة استمارة لأن جميع الاستمارات تلبي الغرض من الدراسة.

المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية والاحصائية المستخدمة.

لمعرفة أداة الدراسة الميدانية والأساليب الإحصائية المستخدمة سنتناول العناصر التالية:

الفرع الأول: أداة الدراسة الميدانية

اعتمدنا في دراستنا لموضوع بحثنا هذا أداة أساسية وهي المقابلة والاستبيان:

أولا-المقابلة: تتمثل المقابلة في لقاء أو اتصال بين طرفين (سائل ومجيب) للحصول على معلومات وبيانات حيث تم الاعتماد على المقابلة الشخصية مع بعض الأشخاص من العينة.

ثانيا-الاستبيان: إن الاستبيان أداة مناسبة لمشكلة الدراسة وأهدافها، ففيما يخص تصميم الاستبيان فقد تم إعداده من خلال جملة من الوثائق والدراسات السابقة، بالإضافة إلى الجانب النظري للبحث، واعتمدنا في تصميم الاستمارة على سلم ليكرت خماسي الأبعاد كمقياس للإجابة عن فقرات الاستبيان، المندرجة تحت محورين، والجدول رقم يوضح مقياس ليكرت خماسي الأبعاد.

جدول (11): مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1
المجال	4.20-5.00	3.40-4.20	2.60-3.40	1.80-2.60	1.00-1.80
المستوى	مرتفع جدا	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

ولتحديد طول كل بعد من أبعاد ليكرت الخماسي – الحدود الدنيا والعليا-المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى، ثم تقسيمه على أبعاد المقياس الخمسة للحصول على طول البعد أي(5/4=0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح، وذلك لتحديد الحد الأعلى للبعد الأول وهكذا، كما يلي:

- غير موافق تماما: المتوسط ينتمي الى المجال(01.00-01.80)؛
- غير موافق: المتوسط ينتمي الى المجال:(01.80-02.60) ؛
- محايد: المتوسط ينتمي الى المجال: (2.60-3.40)؛
- موافق: المتوسط ينتمي الى المجال: (3.40-4.20)؛
- موافق تماما: المتوسط ينتمي الى المجال: (4.20-5.00).

أ- مراحل توزيع الاستبيان: تتمثل في الخطوات التالية:

- إعداد استمارة الاستبيان أولية: من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات؛
- عرض استمارة الاستبيان على الأستاذ المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات؛
- تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين، والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد؛
- توزيع استمارة الاستبيان على جميع أفراد عينة الدراسة، لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

ب- تصميم الاستبيان

تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى جزأين أحدهما خصص للبيانات الشخصية العامة لعينة الدراسة وتتكون من خمس فقرات وهي: الجنس، الفئة العمرية، الدرجة العلمية، الموقع الوظيفي وعدد سنوات الخبرة التي اكتسبها العميل، والهدف من اعتماد هذا الجزء هو معرفة ما إذا كان لها تأثير على إجابات مفردات العينة على مختلف الفقرات الواردة في الجزء الثاني من استمارة الاستبيان.

أما الجزء الثاني فيتناول محوري الدراسة الأساسية وهي مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك ومدى التزام البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل، كما يوضح الجدول رقم (12) والذي يبين عنوان المحاور، وأرقام الفقرات، عددها، النسبة المئوية لكل محور بالمقارنة مع العدد الكلي لفقرات الجزء الثاني من الاستبيان.[1]

1أنظر الملحق رقم (01).

جدول (12): محاور الاستبيان.

الرقم	اسم المحور		أرقام الفقرات	عدد الفقرات	النسبة
01	مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنك		11-1	11	40,74
02	مدى التزام البنك بإدارة المخاطر المصرفية وفقا لمعايير لجنة بازل	مقررات لجنة بازل 01 حول المخاطر المصرفية	16-12	5	18,51
		مقررات لجنة بازل 02 حول المخاطر المصرفية	21-16	5	18,51
		مقررات لجنة بازل 03 حول المخاطر المصرفية	27-22	6	22,22
المجموع			—	27	100

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على استمارة الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن عدد فقرات المحور الأول، والذي بعنوان مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك بلغ 11فقرة بنسبة 40.74 % من العدد الكلي لفقرات الاستبيان، أما المحور الثاني والذي بعنوان مدى التزام البنك بإدارة المخاطر المصرفية وفقا لمعايير لجنة بازل والمتكون من ثلاث أبعاد هي: مقررات لجنة بازل 01 حول المخاطر المصرفية، مقررات لجنة بازل 02 حول المخاطر المصرفية ومقررات لجنة بازل 03 حول المخاطر المصرفية، فقد بلغ عدد فقراته 16فقرة بنسبة 59.24 %من العدد الكلي لفقرات الاستبيان.

ثالثا-ثبات وصدق أداة الدراسة:

تتم دراسة وثبات وصدق أداة الدراسة كما يلي:

1- **ثبات الاستبيان:** يقصد بثبات استمارة الاستبيان، أنها تعطي نفس النتيجة حتى لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة، وعدم تغييرها بشكل كبير، حتى ولو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة، من خلال معامل ألفا كرو نباخ، والجدول رقم (13) يمثل معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبت الاستبيان.

جدول (13): معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

الرقم	المحور	عد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ
01	مدى توفر إدارة المخاطر في البنوك	11	70,6
02	مدى التزام البنك بإدارة المخاطرالمصرفية وفقا لمعايير لجنة بازل	16	79.6
جميع المحاور		27	82

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم(13) أن معامل ألفا كرو نباخ للمحور الأول 70.6 %وللمحور الثاني 79.6% وهي معاملات مرتفعة، وكذلك معامل ألفا كرو نباخ لجميع محاور الاستبيان معا بلغ 82 % وهذا يدل على أن قيمة الثبات مرتفعة، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.[1]

تجدر الإشارة إلى أن معامل الثبات ألفا كرو نباخ، تتراوح بين 0و1، وكلما اقترب من الواحد دل على وجود ثبات عال، وكلما اقترب من الصفر دل على عدم وجود ثبات.

2- **صدق الاستبيان:** يقصد بصدق أداة الدراسة، أنْ يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه، حيث قمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال الصدق الظاهري للمقياس (صدق المحكمين)، وصدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، والصدق البنائي لمحاور المقياس.

أ- **الصدق الظاهري للمقياس:** قمنا بعرض أداة الدراسية في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المختصين، تمثلت في 4 أساتذة لكلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية بجامعة تبسة، وقد طلب من المحكمين إبدا رأيهم في مدى ملاءمة العبارات، لقياس ما وضع لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات، ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية، هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضروريا من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة. وكذلك إعطاء رأيهم حول البيانات العامة للدراسة، إلى جانب مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الاستبيان.

واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون، قمنا بإجراء التعديلات اللازمة والتي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة بعض العبارات وحذف وإضافة فقرات جديدة.

ب- **صدق الاتساق الداخلي:** يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي ينتمي إليه هذه الفقرة، وتم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 12 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:[2]

1أنظر الملحق رقم (03).

2أنظر الملاحق رقم (04)، (05).

1- **صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول:** يوضح الجدول رقم (14) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك) والمجموع الكلي للمحور:

جدول (14): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الاول مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك.

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يحتوي البنك على عدة أقسام لإدارة المخاطر المصرفية	0.240	0.453
02	تخضع القروض التي يمنحها البنك إلى قواعد يضعها البنك	0.415	0.180
03	قبل قبول أي طلب للائتمان يقوم البنك بدراسة الضمانات	0.517	0.085
04	يخضع العميل للدراسة الشاملة من قبل البنك، وذلك لتقييم المخاطر المالية والمستقبلية له	0.401	0.196
05	دراسة التاريخ الائتماني للزبون، ومعرفة سمعته والتأكد من رغبته القوية على سداد الدين وفوائده	0.183	0.569
06	دراسة الجدوى المالية للعميل لمعرفة كفاية راس ماله ومصادر دخله والارباح التي سيحصل عليها من مشروعه	0.346	0.270
07	يقوم البنك بتسقيف مبالغ القروض التي يمنحها للعميل الواحد	0.432	0.161
08	يوجد نظام داخلي لتصنيف مخاطر العميل	0.825	0.001
09	يوجد في البنك لجنة مسؤولة عن مراقبة المخاطر من أجل التحكم فيها	0.646	0.023
10	يتوفر البنك على نظام مراقبة داخلية مرنة وكافية للتعامل فورا مع المخاطر المستجدة التي تأتي من التغيرات في بيئة العمل	0.725	0.008
11	يوجد تناسق ومشاركة في مجال المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية داخل البنك	0.662	0.019

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم(14) نجد أن معاملات الارتباط للفقرات (08,09,11) المحور الأول دالة إحصائية عند مستوى معنوية حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 ماعدا الفقرات رقم (01,02,03,04,05,07,10) فهي غير دالة إحصائية عند مستوى معنوية(0,05).

2- **صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني:** يوضح الجدول رقم (15) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (مدى التزام البنك بإدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل) والمجموع الكلي لفقراته.

جدول(15): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني مدى التزام بإدارة المخاطر المصرفية وفقا لمعايير لجنة بازل.

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
أ-مقررات لجنة بازل 01 حول المخاطر المصرفية			
12	يحترم البنك متطلبات الدنيا لرأس المال المقدر بـ 8%	0.464	0.128
13	يقيس ويعالج البنك مخاطر السوق بطريقة النماذج الداخلية	0.271	0.394
14	يقيس ويعالج البنك مخاطر السوق بالطريقة المعيارية	0.432	0.161
15	يقوم البنك بتكوين مخصصات كافية لنوعية أصوله	0.714	0.009
16	يضع البنك اوزان ترجيحية لأصوله داخل وخارج الميزانية	0.608	0.036
ب-مقررات لجنة بازل 02 حول المخاطر المصرفية			
17	يحتوي البنك على كامل الظرف والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية مثل (المنهج المعياري)	0.601	0.039
18	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخلطر التشغيلية (المنهج المعياري، منهج الأساسي، طرق القياس المتقدمة)	0.703	0.011
19	التأكد من كفاية راس مال البنك لمواجهة المخاطر المصرفية	0.582	0.047
20	تدخل السلطات الرقابية مبكرا يقل من حدوث أي انخفاض أو تراجع في راس مال البنك	0.374	0.231
21	يلتزم البنك بمعايير الحوكمة كالشفافية والافصاح عن المخاطر التي يتعرض لها والسياسات المتبعة لإدارتها	0.950	0.000
ج-مقررات لجنة بازل 03 حول المخاطر المصرفية			
22	يمكن للبنك أن يرفع من معدل كفاية رأس المال إلى 10,5%"	0.100	0.756
23	يعمل البنك على إدخال الرافعة المالية ب 3%	0.181	0.573

24	يوفر البنك كافة البرامج والأنظمة التي تقيس مخاطر السيولة	0.863	0.000
25	يحتوي بنككم على تقنية اختبارات الضغط التي جاءت بها لجنة بازل 03	0.957	0.000
26	يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل	-0.071	0.825
27	يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل	0.640	0.025

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم25 نجد أن معاملات الارتباط للفقرات(15,16,17,18,19,21,24,25,27) من المحور الثاني دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 ماعدا الفقرات رقم (12,13,14,20,22,23) فهي غير دالة إحصائية، وبذلك تعتبر معظم فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

3- - صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة: يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقيق الأهداف التي تسعى الأداة للوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، والجدول رقم (16) يوضح ذلك.[1]

جدول (16): الصدق البنائي لمحاور الدراسة.

المحور	العنوان	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	مدى توفر معايير إدارة المخاطر المصرفية	0.703	0.0011
2	مدى التزام البنك بإدارةالمخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل	0.903	0.000

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد جمع الاستمارات الصالحة للدراسة قمنا بترميز عباراتها بالطرق المناسبة وإدخال بياناتها إلى برنامج الاحصائي، ولإنجاز الإطار العلمي للدراسة استخدمنا ما يلي:

- المتوسط الحسابي المرجح: وهو من بين مقاييس النزعة المركزية، حيث يعتبر مؤشرا لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر أفراد العينة المختارة؛
- الانحراف المعياري: لأجل قياس التشتت؛
- اختبار الفا كرو نباخ: لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان؛
- معامل الارتباط بيرسون: لقياس درجة الارتباط حيث يقوم هذا الاختبار على دراسة علاقة بين متغيرين، وقد استخدم لحساب الاتساق والصدق الداخلي والصدق البنائي للاستبيان.
- اختبار كولومجروف – سمر نوف: لمعرفة هل البيانات تتابع التوزيع الطبيعي أم لا

1أنظر الملحق رقم (06).

- اختبار t العينة واحدة لمعرفة درجة الموافقة.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

يتضمن هذا المبحث عرض وتفسير النتائج ومناقشتها من خلال ما تم التوصل إليه أداة الدراسة، إذْ هدفت إلى معرفة مدى تطبيق بنك الفلاحة والتنمية الريفية لادارة المخاطرالمصرفية وفق معايير لجنة بازل، وذلك بأخذ وكالة تبسة-488-نموذجا.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية

تم توزيع استمارات الاستبيان على مجتمع الدراسة والتعرف على البيانات الشخصية والوظيفية لمجتمع الدراسة وفيما يلي تحليل ذلك.[1]

أولا-حسب متغير الجنس: يبين الجدول رقم (17) والشكل رقم (6) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس:

جدول (17): توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير الجنس.

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية %
ذكر	6	50
انثى	6	50
المجموع	12	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

شكل (6): توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس.

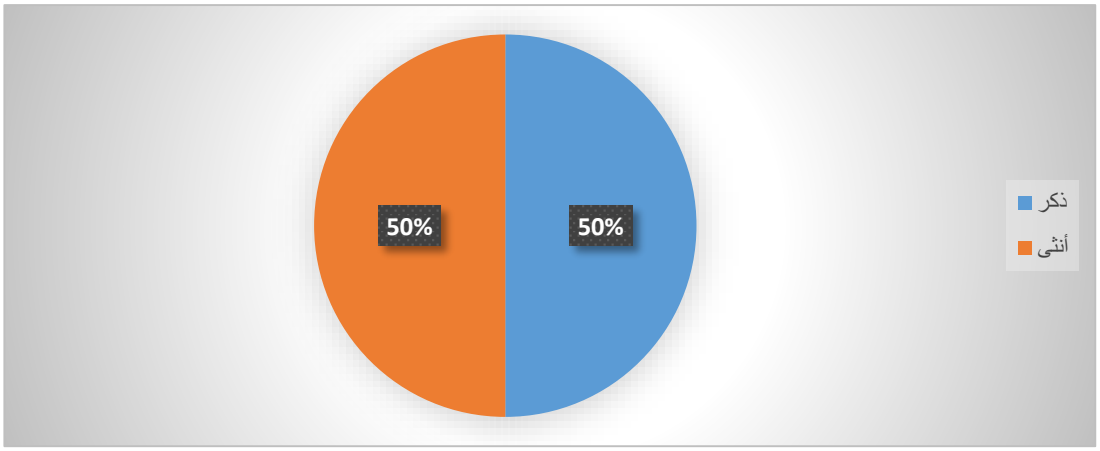

المصدر: مخرجات برنامج الإحصائي SPSS

حيث نلاحظ نسبة الذكور بلغت 50%، وهي نفس النسبة بالنسبة للإناث.

ثانيا-حسب متغير العمر: حيث سيتم تبويب مفردات العينة إلى أربعة فئات حسب متغير العمر كما يوضحه الجدول التالي:

1أنظر الملحق(02).

جدول (18): توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير العمر.

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية%
20-30سنة	3	25
31-40سنة	5	41,7
41-50سنة	4	33,3
أكبر من 50سنة	—	—
المجموع	12	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

شكل (7): توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير العمر

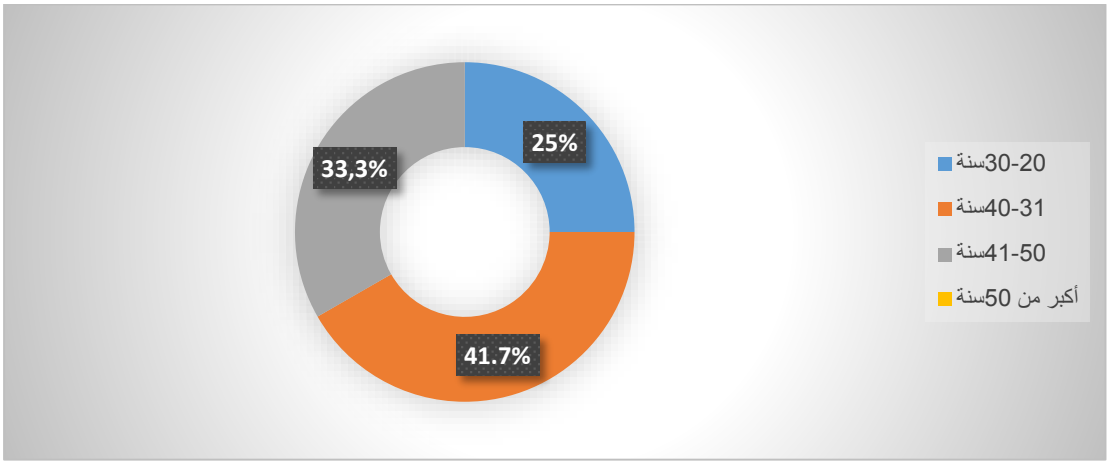

المصدر: مخرجات برنامج الإحصائي SPSS

حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) والشكل رقم (7) أنَّ نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمراهم بين 20-30سنة هي 25%، بينما نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 31-40سنة هي 41.7 %، ونسبة الأفراد الذين تتراوح أعمراهم بين 41-50سنة هي 33.3 %، بينما الأفراد الذين أعمارهم أكبر من 50سنة فكانت نسبتهم منعدمة.

ثالثا-حسب متغير المستوى الدراسي: سيتم تبويب مفردات العينة إلى أربعة مستويات حسب متغير المستوى الدراسي كما يوضحه الجدول التالي:

جدول (19): توزيع مجتمع الدراسة حسب المستوى الدراسي.

المستوى الدراسي	التكرارات	النسبة المئوية%
ثانوي	2	16,7
جامعي	8	66,7
دراسات عاليا	1	8,3
اخرى	1	8,3
المجموع	12	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

شكل (8): توزيع مجتمع الدراسة حسب المستوى الدراسي.

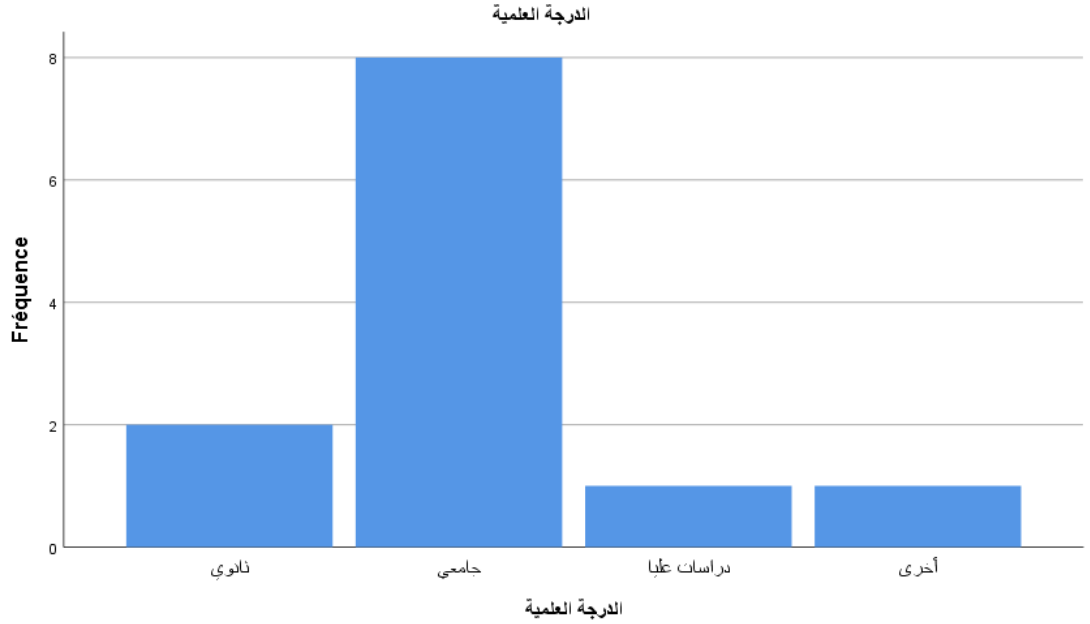

المصدر: مخرجات برنامج الإحصائي SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم(19) والشكل رقم (8) أن نسبة 16.7% من الأفراد لهم مستوى ثانوي، أما نسبة 66.7 %فكانت للأفراد الذين يملكون مستوى جامعي، ونسبة 8.3 % للأفراد الذين يملكون شهادات في الدراسات العليا، وهي نفس النسبة للأفراد الذين يملكون شهادات من مراكز أخرى.

رابعا-حسب متغير الموقع الوظيفي: سيتم تبويب مفردات العينة إلى ثلاث مستويات حسب متغير الموقع الوظيفي كما يوضحه الجدول التالي:

جدول (20): توزيع مجتمع الدراسة حسب الموقع الوظيفي.

الموقع الوظيفي	التكرارات	النسبة المئوية
عون إداري	7	58.3
رئيس مصلحة	4	33.3
مدير وكالة بنكية	1	8.3
المجموع	12	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

شكل (9): توزيع مجتمع الدراسة حسب الموقع الوظيفي.

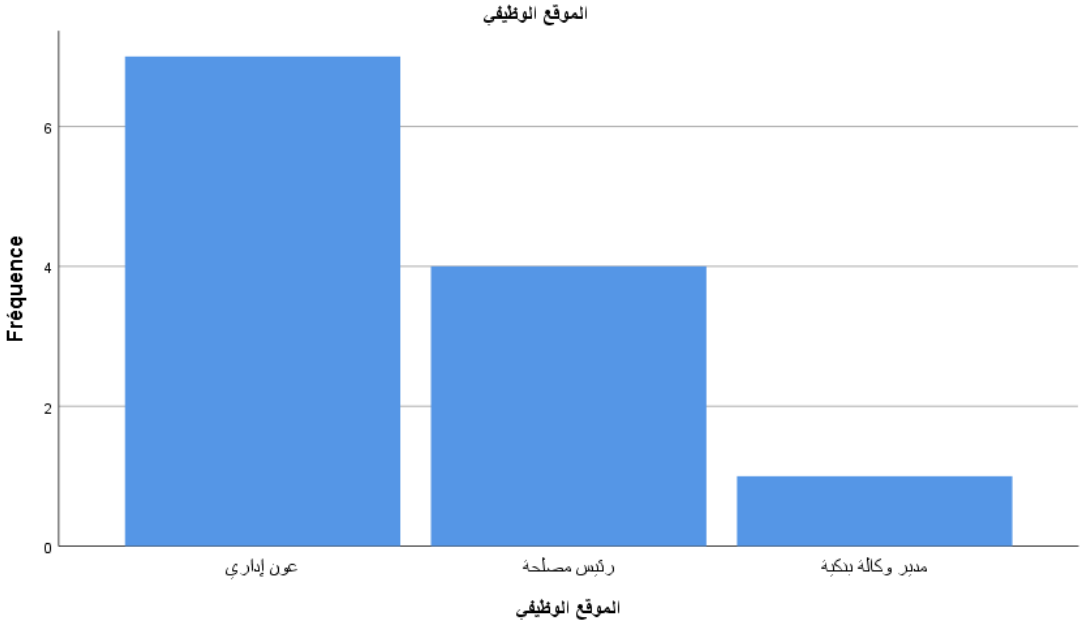

المصدر: مخرجات برنامج الإحصائي SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) والشكل رقم (08) أن نسبة 58.3% من الأفراد هم أعوان إداريين، ونسبة 33.3% من الأفراد هم رؤساء مصالح، بينما نسبة 8.3% من الأفراد لهم موقع وظيفي وهو مدير وكالة بنكية.

خامسا-حسب متغير عد سنوات الخبرة: سيتم تبويب مفردات العينة إلى خمس مستويات حسب متغير عدد سنوات الخبرة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول (21): توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.

عدد سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية%
اقل من5 سنوات	2	16,7
من5-10سنوات	3	25
من11-15سنة	4	33,3
من16-20 سنة	3	25
أكثر من 20سنة	—	—
المجموع	12	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

شكل (10): توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.

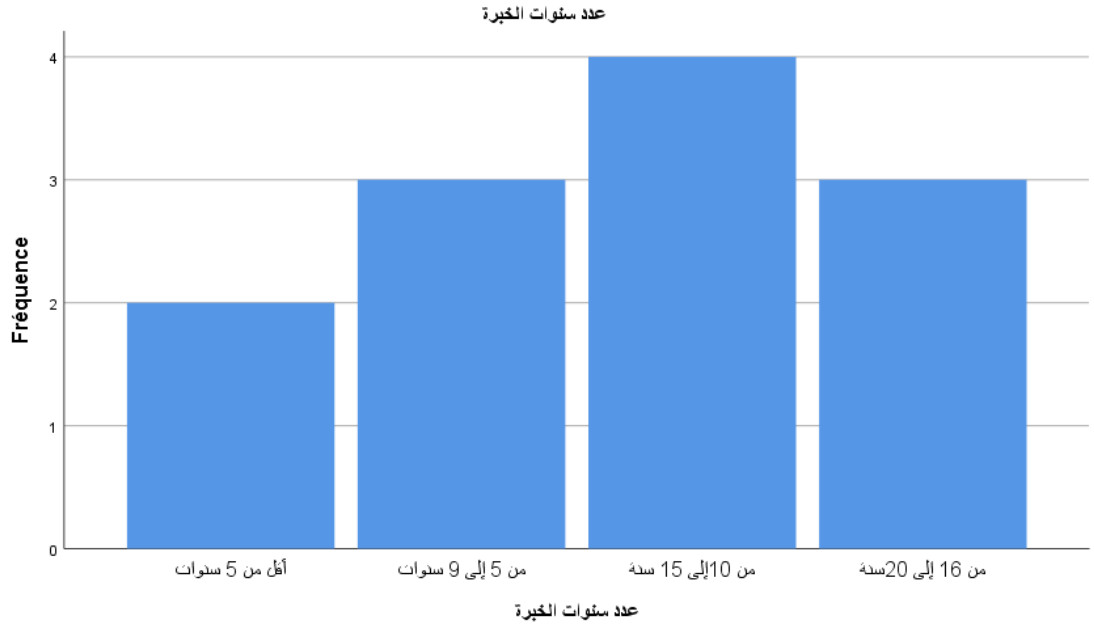

المصدر: مخرجات برنامج الإحصائي SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (21) والشكل رقم (10) أن نسبة الأفراد الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات هي 16.7 % ونسبة الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 5-10سنوات كانت نسبتهم 25 %، ونسبة الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 11-15سنة كانت نسبتهم33.3 %، ونسبة الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 16-20سنة كانت نسبتهم 25 %، بينما الأفراد الذين تتجاوز خبرتهم 20سنة كانت نسبتهم منعدمة.

المطلب الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي

تم إجراء اختبار كولمجروف-سمرنوف من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار أو بعبارة أخرى للتحقق والتأكد من مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي كاختبار ضروري للفرضيات لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، والجدول يوضح نتائج هذا الاختبار:[1]

جدول (22): اختبار التوزيع الطبيعي.

المحور	عدد الفقرات	قيمة الاختبار
مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك	11	—
مدى التزام البنك بإدارة المخاطر المصرفية وفقا لمعايير لجنة بازل	16	—
المجموع	27	0.200

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

1أنظر الملحق رقم (09).

يتضح من خلال الجدول رقم (22) المبين أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة للمحور ككل هو 0.200 وهو معدل أكبر من 0.05 المعدل الطبيعي للتوزيع العام، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن استخدام الاختبارات المعملية.

المطلب الثالث: تحليل فقرات الاستبيان وتباين الانحدار للفرضيات.

نحاول من خلال هذا المطلب عرض النتائج المتوصلة إليها بناءًا على المعالجات الاحصائية التي أُجريت على ما تم جمعه وتحليله من بيانات، وذلك باستخدام برنامج الاحصائي للدراسة الاجتماعية spss.

الفرع الأول: تحليل فقرات المحور الأول والمحور الثاني

تم تحليل النتائج المتوصلة إليها بالنسبة للمحور الأول والمحور الثاني كما يلي:[1]

أولا-تحليل فقرات المحور الأول "مدى توفر معايير ادارة المخاطر في البنوك":

يوضح الجدول رقم (23) نتائج تحليل فقرات المحور الأول لأداة الدراسة من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وهذا بهدف معرفة مدى توفر معايير إدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية _وكالة تبسة_488.

جدول (23): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات المحور الاول مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنك

رقم العبارة		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدلالة
01	التكرار	1	-	3	6	2	3,67	1,073	7	مرتفع/ موافق
	%	8,3	-	25	50	16,7				
02	التكرار	-	1	2	7	2	3,83	0,835	4	مرتفع/ موافق
	%	-	8,3	16,7	58,3	16,7				
03	التكرار	-	-	1	7	4	4,25	0,622	1	مرتفع جدا/موافق تماما
	%	-	.	8.3	58.3	33.3				
04	التكرار	-	1	2	6	3	3,92	0,900	3	مرتفع/ موافق
	%	.	8.3	16.7	50	25				
05	التكرار	-	-	4	7	1	3.75	0,600	6	مرتفع/ موافق
	%	-	-	33.3	58.3	8.3				
06	التكرار	-	2	-	4	6	4.17	1.115	2	مرتفع/ موافق
	%	-	16.7	-	33.33	50				

1أنظر الملاحق رقم (07)، (08).

07	التكرار	-	-	5	7	-	3.58	0.515	8
	%	-	-	41.7	58.3	-			مرتفع/ موافق
08	التكرار	2	1	3	2	4	3.42	1.515	10
	%	16.7	8.3	25	16.7	33.3			مرتفع/ موافق
09	التكرار	1	1	2	7	1	3.50	1.087	9
	%	8.3	8.3	16.7	58.3	8.3			مرتفع/ موافق
10	التكرار	-	1	3	6	2	3.75	0.866	5
	%		8.3	25	50	16.7			موافق/ مرتفع
11	التكرار	1	3	5	2	1	2.92	1.084	11
	%	8.3	25	41.7	16.7	8.3			متوسط/ محايد
المجموع							3.6875	0.46074	مرتفع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من خلال الجدول السابق أن استجابات أفراد العينة نحو المحور الأول "مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك' تتجه نحو الموافقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال 3.68. وبمعياري انحرافي إجمالي بلغ 0.46074وهذا يعني أن إطارات البنك لديها إجماع على أن البنك يتوفر على معايير إدارة المخاطر، ويمكن توضيح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات المجال من خلال الآتي:

- العبارة رقم 01: "يحتوي البنك على عدة أقسام لإدارة المخاطر المصرفية"

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.67 وانحراف معياري قيمته 1.073واحتلت العبارة المرتبة السابعة بدرجة قبول مرتفع، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية-تبسة -488 تتوفر على أقسام لادارة المخاطر المصرفية.

- العبارة رقم 02 " تخضع القروض التي يمنحها البنك إلى قواعد يضعها البنك "

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.83 وانحراف معياري قيمته 0.835واحتلت العبارة المرتبة الرابعة بدرجة قبول مرتفع، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية -تبسة -488-يقوم بوضع قواعد بمنح القروض.

- العبارة رقم 03 " قبل قبول أيْ طلب للائتمان يقوم البنك بدراسة الضمانات "

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة و4.25انحراف معياري قيمته 0.622 واحتلت العبارة المرتبة الأولى بدرجة قبول مرتفع جدا مما يدل على أن البنك وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بدراسة وتحميل الضمانات المقدمة، ومدى قانونيتها وكفايتها، قبل قبول طلب الائتمان.

- العبارة رقم 04 " يخضع العميل للدراسة الشاملة من قبل البنك، وذلك لتقييم المخاطر المالية والمستقبلية له"

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.92 وانحراف معياري قيمته 0.900 واحتلت العبارة المرتبة الثالثة بدرجة قبول مرتفع. مما يدل أن العميل يخضع العميل للدراسة الشاملة من قبل البنك، وذلك لتقييم المخاطر المالية والمستقبلية له"

- العبارة رقم 05 " دراسة التاريخ الائتماني للزبون، ومعرفة سمعته والتأكد من رغبته القوية على سداد الدين وفوائده "

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.75 وانحراف معياري 0.600واحتلت العبارة المرتبة السادسة بدرجة قبول مرتفع. وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بدراسة التاريخ الائتماني للزبون، ومعرفة سمعته ومركزه في أعماله، والتأكد من رغبته القوية على سداد القرض وفوائده.

- العبارة رقم 06 " دراسة الجدوى المالية للعميل لمعرفة كفاية رأس ماله ومصادر دخله والأرباح التي سيحصل عليها من مشروعه "

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4.17 وانحراف معياري قيمته 1.115 واحتلت العبارة المرتبة الثانية بدرجة قبول مرتفع مما يدل على أن العميل يخضع لدراسة الجدوى المالية لمعرفة كفاية رأس ماله ومصادر دخله والأرباح التي سيحصل عليها من مشروعه "

- العبارة رقم 07 " يقوم البنك بتسقيف مبالغ القروض التي يمنحها للعميل الواحد "

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.85 وانحراف معياري قيمته 1.115 واحتلت العبارة المرتبة بدرجة الثامنة بدرجة قبول مرتفعة، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بوضع حدود للقرض الممكن التي يمنحها لزبون واحد.

- العبارة رقم 08 " يوجد نظام داخلي لتصنيف مخاطر العميل "

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.42 وانحراف معياري قيمته 1.515 واحتلت العبارة المرتبة العاشرة بدرجة قبول مرتفعة، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على نظام داخلي لتصنيف مخاطر العميل.

- العبارة رقم 09 " يوجد في البنك لجنة مسؤولة عن مراقبة المخاطر من أجل التحكم فيها"

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.50 وانحراف معياري قيمته 1.087 واحتلت العبارة المرتبة التاسعة بدرجة قبول مرتفعة، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتوفر على لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر المتنوعة للتحكم فيها.

- العبارة رقم 10 " يتوفر البنك على نظام مراقبة داخلية مرنة وكافية للتعامل فورا مع المخاطر المستجدة التي تأتي من التغيرات في بيئة العمل"

" حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.75 وانحراف معياري قيمته 0.866 واحتلت العبارة المرتبة الخامسة بدرجة قبول مرتفعة. مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتوفر على نظام مراقبة داخلية مرنة وكافية للتعامل فورا مع المخاطر المستجدة التي تأتي من التغيرات في بيئة العمل"

- العبارة رقم 11 " يوجد تناسق ومشاركة في مجال المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية داخل البنك "

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.92وانحراف معياري قيمته 1.084 واحتلت العبارة المرتبة بدرجة قبول متوسطة. مما يدل على أن أفراد العينة محايدون اتجاه وجود تناسق ومشاركة في مجال المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية داخل البنك.

تأسيسا على النتائج المتوصلة إليها يتضح أن هناك إجماع من طرف أفراد العينة على أن البنك يتوفر على معايير لإدارة مخاطره، حيث كان المتوسط الحسابي الإجمالي والانحراف المعياري 3.6875 و0.46074 على التوالي.

ثانيا -تحليل فقرات المحور الثاني "مدى التزام البنك بإدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل"

يتم تحليل فقرات المحور الثاني من خلال نتائج الأبعاد الثلاثة المكونة للمحور الثاني:

جدول (24): تحليل فقرات المحور الثاني" مدى التزام بإدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل.

رقم العبارة		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدلالة
12	التكرار	-	-	1	5	6	4.42	0.669	1	مرتفع جدا/موا فق تماما
	%	-	-	8.3	41.7	50				
13	التكرار	-	1	1	10	-	3.75	0.622	2	مرتفع/موافق
	%	-	8.3	8.3	83.3	-				
14	التكرار	-	2	6	2	2	3.33	0.985	3	مرتفع/م وافق
	%	-	16.7	50	16.7	16.7				
15	التكرار	1	1	3	5	2	3.50	1.168	4	مرتفع/م وافق
	%	8.3	8.3	25	41.7	16.7				
16	التكرار	2	1	3	4	2	3.25	1.357	5	مرتفع/م وافق
	%	16.7	8.3	25	33.3	16.7				
البعد الأول: مقررات لجنة بازل 01 حول المخاطر المصرفية							3.65	0.5125	موافق	
17	التكرار	1	3	2	5	1	3.17	1.193	3	متوسط/ محايد
	%	8.3	25	16.7	41.7	8.3				
18	التكرار	2	-	6	2	2	3.17	1.267	2	متوسط/ محايد
	%	16.7	-	50	16.7	16.7				
19	التكرار	-	2	-	9	1	3.75	0.866	1	مرتفع/م وافق
	%	-	16.7	-	75	8.3				
20	التكرار	1	-	8	3	-	3.08	0.793	4	متوسط/محايد
	%	8.3	-	66.7	25	-				
21	التكرار	1	5	2	2	2	2.92	1.311	5	متوسط/

	%	8.3	41.7	16.7	16.7	16.7			محايد
البعد الثاني: مقررات لجنة بازل 02 حول المخاطر المصرفية					3.21	0.730		موافق	
22	التكرار	-	-	5	5	2	3.75	0.754	2	مرتفع/م وافق
	%	-	-	41.7	41.7	16.7			
23	التكرار	-	2	7	2	1	3.17	0.835	3	متوسط/ محايد
	%	-	16.7	58.3	16.7	8.3			
24	التكرار	1	5	4	2	-	2.58	0.900	5	متوسط/ محايد
	%	8.3	41.7	33.3	16.7	-			
25	التكرار	4	2	1	3	2	2.75	1.603	4	متوسط/ محايد
	%	33.3	16.7	8.3	25	16.7			
26	التكرار	-	-	3	8	1	3.83	0.577	1	مرتفع/م قبول
	%	-	-	25	66.7	8.3			
27	التكرار	5	2	4	-	1	2.16	1.267	6	منخفض / غير موافق
	%	41.7	16.7	33.3		8.5			
البعد الثالث: مقررات لجنة بازل03حول المخاطر المصرفية							3.216	0.535	موافق
المجموع							3.361	0.522	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول رقم (24) إجابات المبحوثين من إطارات البنك محل الدراسة أن هناك مستوى مرتفع نسبيا فيما يتعلق بجميع محاور حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 3.361. (الدرجة الكلية 4). كما تم تسجيل مستوى مرتفع فيما يتعلق بجميع المحاور الفرعية وقد سجلت أكبر المتوسطات في البعد الأول بقيمة 3.65 وهو مستوى مرتفع، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري لجميع فقرات المحور 0.522، ويمكن توضيح النتائج الكلية من خلال النتائج المتعلقة بالمحاور الفرعية الآتية:

أ- استجابات أفراد العينة نحو البعد الأول: مقررات لجنة بازل 01 حول المخاطر المصرفية

تم اختبار بيانات هذا المحور من خلال الفقرات (12-13-14-15-16) حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد الأول ككل 3.65 وهي قيمة مرتفعة. مما يعني أن هناك إجماع من قبل أفراد عينة الدراسة على أن هناك مستوى مرتفع من تطبيق البنك لمقررات لجنة بازل 01 فيما يتعلق بالمخاطر المصرفية ويمكن توضيح ذلك من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات المحور كالآتي:

- العبارة رقم 12: " يحترم البنك متطلبات الدنيا لرأس المال المقدر بـ 8% "

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4.42وانحراف معياري قيمته 0.669 واحتلت العبارة المرتبة الأولى في هذا البعد بدرجة قبول مرتفع جدا، وهذا يعني أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحترم البنك متطلبات الدنيا لرأس المال المقدر بـ 8%.

- العبارة رقم 13: يقيس ويعالج البنك مخاطر السوق بطريقة النماذج الداخلية "

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.75وانحراف معياري قيمته 0.662 واحتلت العبارة المرتبة الثانية في هذا البعد بدرجة قبول مرتفع مما يعني أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقيس ويعالج البنك مخاطر السوق بطريقة النماذج الداخلية.

- العبارة رقم 14: " يقيس ويعالج البنك مخاطر السوق بالطريقة المعيارية "

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.33وإنحراف معياري قيمته 0.985 واحتلت العبارة المرتبة الثالثة في هذا البعد بدرجة قبول مرتفع. مما يدل على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقيس مخاطر السوق بإتباع طريقة النماذج الداخلية.

- العبارة رقم 15: " يقوم البنك بتكوين مخصصات كافية لنوعية أصوله "

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.50وانحراف معياري قيمته 1.351وإحتلت العبارة المرتبة الرابعة في هذا البعد بدرجة قبول مرتفع. مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يهتم بنوعية الأصول بتكوين مخصصات كافية لها.

- العبارة رقم 16: " يضع البنك أوزان ترجيحية لأصوله داخل وخارج الميزانية "

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.95 وانحراف معياري قيمته 1.207 واحتلت العبارة المرتبة الخامسة في هذا البعد بدرجة قبول مرتفع. مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يضع البنك أوزان ترجيحية لأصوله داخل وخارج الميزانية "

أ- استجابات أفراد العينة نحو البعد الثاني: مقررات لجنة بازل 02 حول المخاطر المصرفية

تم اختبار بيانات هذا المجال من خلال الفقرات من (17-18-19-20-21) حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد الثاني مقررات لجنة بازل 02 حول المخاطر المصرفية ككل 3.21 وهي قيمة مرتفعة. وبالتالي يمكن القول أن هناك إجماع من قبل أفراد عينة الدراسة على أن البنك. يطبق معايير لجنة بازل 02 فيما يتعلق بالمخاطر المصرفية ويمكن توضيح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات هذا المحور كالآتي:

- العبارة رقم 17 " يحتوي البنك على كامل الظروف والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية مثل (المنهج المعياري)"

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.17وانحراف معياري قيمته 1.193واحتلت العبارة المرتبة الثالثة في هذا البعد بدرجة قبول متوسط. مما يعني أن البنك يحتوي على الظروف والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية مثل (المنهج المعياري)"

- العبارة رقم 18" يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخلطر التشغيلية (المنهج المعياري، منهج الأساسي، طرق القياس المتقدمة)"

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.17وإنحراف معياري قيمته 1.267 واحتلت العبارة المرتبة الثانية في هذا البعد بدرجة قبول متوسط مما يدل على توفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخلطر التشغيلية (المنهج المعياري، منهج الأساسي، طرق القياس المتقدمة)"

- العبارة رقم 19" التأكد من كفاية رأس مال البنك لمواجهة المخاطر المصرفية "

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.75 وانحراف معياري قيمته 0.866واحتلت العبارة المرتبة الأولى في هذا البعد بدرجة قبول مرتفع. مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على توفر البنك لرأس مال كافي لمواجهة المخاطرالمصرفية.

- العبارة رقم 20 " تدخل السلطات الرقابية مبكرا يقل من حدوث أي انخفاض أو تراجع في راس مال البنك"

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.08 وانحراف معياري قيمته 0.793 واحتلت العبارة المرتبة الرابعة في هذا البعد بدرجة قبول متوسط مما يعني أن السلطات الرقابية تتدخل لمراقبة أي انخفاض في رأس مال البنك.

- العبارة رقم 21 " يلتزم البنك بمعايير الحوكمة كالشفافية والإفصاح عن المخاطر التي يتعرض لها والسياسات المتبعة لإدارتها"

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.92 وانحراف معياري قيمته 1.311 واحتلت العبارة المرتبة الخامسة في هذا البعد بدرجة قبول متوسط مما يعني أن البنك يقوم بتطبيق معايير الحوكمة من خلال السياسات التي تتبعها الإدارة.

ب- استجابات أفراد العينة نحو البعد الثالث: مقررات لجنة بازل 03 حول المخاطر المصرفية

تم اختبار بيانات هذا المحور من خلال الفقرات (22-23-24-25-26-27) حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد الثالث ككل 3.216وهي قيمة مرتفعة، ويمكن توضيح ذلك من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات المحور كالآتي:

- العبارة رقم 22 " يمكن للبنك أن يرفع من معدل كفاية رأس المال الى 10,5%"

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.75 وانحراف معياري قيمته 0.754واحتلت العبارة المرتبة الثانية في هذا البعد بدرجة قبول مرتفع. مما يدل على أن البنك بإمكانه أن يرفع من معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%.

- العبارة رقم 23 " يعمل البنك على إدخال الرافعة المالية ب 3%"

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.17 وانحراف معياري قيمته 0.835 واحتلت العبارة المرتبة الثالثة في هذا البعد بدرجة قبول متوسط. مما يدل على أن لبنك يعمل على إدخال الرافعة المالية ب 3%"

- العبارة رقم 24 " يوفر البنك كافة البرامج والأنظمة التي تقيس مخاطر السيولة"

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.58وانحراف معياري قيمته 0.900 واحتلت العبارة المرتبة الخامسة في هذا البعد بدرجة قبول مرتفع. مما يدل على أن البنك يوفر البرامج والأنظمة التي يقيس بها المخاطر.

- العبارة رقم 25 " يحتوي بنككم على تقنية اختبارات الضغط التي جاءت بها لجنة بازل 03

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.75وانحراف معياري قيمته 1.603 واحتلت العبارة المرتبة الرابعة في هذا البعد بدرجة قبول متوسط. مما يدل على احتواء البنك على تقنية اختبارات الضغط التي جاءت بها لجنة بازل 03 وهذا حسب أفراد العينة.

- العبارة رقم 26 " يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل "

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.83 وانحراف معياري قيمته 0.577 واحتلت العبارة المرتبة الأولى في هذا البعد بدرجة قبول مرتفع. مما يعني أن البنك يسعى لإدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل.

- العبارة رقم 27 " يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل "

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة وانحراف معياري قيمته واحتلت العبارة المرتبة السادسة في هذا المحور بدرجة غير مقبول أي منخفض. مما يعني أن البنك يسعى لإدخال نسبة السيولة طويلة الأجل.

تأسيسا على النتائج المتوصلة إليها يتضح أن هناك إجماع من طرف أفراد العينة على أن البنك يلتزم بمعايير لجنة بازل فيما يتعلق بإدارة المخاطر المصرفية، حيث كان المتوسط الحسابي الإجمالي والانحراف المعياري 3.361و0.522على التوالي.

الفرع الثاني: تحليل تباين خط الانحدار للفرضيات

سيتم تحليل تباين خط الانحدار للفرضيات وفق لنتائج الآتية:[1]

1- **الفرضية الفرعية الأولى**: والتي تنص على: يوجد ارتباط بين إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –تبسة-488، وتطبيق مقررات لجنة بازل 01".

- **الفرضية الصفرية:** لا يوجد ارتباط بين إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-تبسة-488، وتطبيق مقررات لجنة بازل 01".
- **الفرضية البديلة:** يوجد ارتباط بين إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-تبسة-488، وتطبيق مقررات لجنة بازل 01".

جدول (25): تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الأولى.

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار b	معامل الانحدار a	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة المحسوبة F	مستوى الدلالة sig
إدارة المخاطر المصرفية	مقررات لجنة بازل 01	0.722	0.794	0.714	0.509	10,385	0.009

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (25) أن نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لتحديد العلاقة بين متغيرات إدارة المخاطر المصرفية ومقررات لجنة بازل 01، أنها توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%، حيث بلغ معامل الارتباط 50%. وكان معامل التحديد 0.253 وأظهر اختبار F 10.385بأنه لا توجد فروق معنوية بين علاقة إدارة المخاطر المصرفية بمقررات لجنة بازل 01 وهو ما يدل على أن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية. كما قدر مستوى الدلالة بـ: sig= 0.009 وهو أكثر من مستوى الثقة ($\alpha \leq 0.05$).

2- **الفرضية الثانية:** والتي تنص على: " يوجد ارتباط بين إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –تبسة-488، وتطبيق مقررات لجنة بازل 02".

- **الفرضية الصفرية**: لا يوجد ارتباط بين إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-تبسة-488، وتطبيق مقررات لجنة بازل 02".
- **الفرضية البديلة**: يوجد ارتباط بين إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –تبسة-488، معايير وتطبيق مقررات لجنة بازل 02".

1 أنظر الملاحق رقم (10)، (11)، (12)، (13).

جدول (26): تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الثانية.

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار b	معامل الانحدار a	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة المحسوبة F	مستوى الدلالة sig
إدارة المخاطر المصرفية	مقررات لجنة بازل 02	0.275	0.798	0.503	0.253	0.171	0.868

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (26) أن نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لتحديد العلاقة بين متغيرات إدارة المخاطر المصرفية ومقررات لجنة بازل 02، أنها لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%، حيث بلغ معامل الارتباط 50%. وكان معامل التحديد 0.253 وأظهر اختبار F 0.171بأنه توجد فروق معنوية بين علاقة إدارة المخاطر المصرفية بمقررات لجنة بازل 02 وهو ما يدل على أن نموذج الانحدار ليس ذو دلالة إحصائية. كما قدر مستوى الدلالة بـ: sig= 0.868 وهو أكثر من مستوى الثقة ($\alpha \leq 0.05$).

3- **الفرضية الثالثة** :والتي تنص على: " لا يوجد ارتباط بين إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –تبسة-488، وتطبيق مقررات لجنة بازل 03"

- **الفرضية الصفرية**: لا يوجد ارتباط بين إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – تبسة-488، وتطبيق مقررات لجنة بازل 03"
- **الفرضية البديلة:** يوجد ارتباط بين إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –تبسة-488، وتطبيق مقررات لجنة بازل 03"

جدول (27): تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الثالثة.

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار b	معامل الانحدار a	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة المحسوبة F	مستوى الدلالة sig
إدارة المخاطر المصرفية	مقررات لجنة بازل 03	3.115	0.020-	0.016	0.000	0.003	0.960

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (27) أن نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لتحديد العلاقة بين متغيرات إدارة لمخاطر المصرفية ومقررات لجنة بازل 03، أنه لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%، حيث بلغ معامل الارتباط 50%. وكان معامل التحديد 0.253 وأظهر اختبار F 0.171بأنه توجد فروق معنوية بين علاقة إدارة المخاطر المصرفية بمقررات لجنة بازل 03 وهو ما يدل على أن نموذج الانحدار ليس ذو دلالة إحصائية. كما قدر مستوى الدلالة بـ: sig= 0.960 وهو أكثر من مستوى الثقة ($\alpha \leq 0.05$).

4- **الفرضية الرئيسية** :والتي تنص على أنه" يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية-تبسة-488-بإدارة مخاطره المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل.

- **الفرضية الصفرية**: لا يوجد " يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية-تبسة-488-بإدارة مخاطره المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل؛
- **الفرضية البديلة**: يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية-تبسة-488-بإدارة مخاطره المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل.

جدول (28): تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الرئيسية.

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار b	معامل الانحدار a	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة المحسوبة F	مستوى الدلالة sig
إدارة المخاطر المصرفية	مقررات لجنة بازل	1.861	0.383	0.113	0.337	1.278	0.285

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (28) أن نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لتحديد العلاقة بين متغيرات إدارة لمخاطر المصرفية ومقررات لجنة بازل، أنها لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%، حيث بلغ معامل الارتباط 11.1%. وكان معامل التحديد 0.337 وأظهر اختبار F 1.278أنه توجد فروق معنوية بين علاقة إدارة المخاطر المصرفية بمقررات لجنة بازل وهو ما يدل على أن نموذج الانحدار ليس ذو دلالة إحصائية. كما قدر مستوى الدلالة بـ: sig=0.285 وهو أكثر من مستوى الثقة ($\alpha \leq 0.05$).

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية للموضوع والتي اختصت بدراسة إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –تبسة-488 -، والتي تم تعريفها ومعرفة أهم نشاطاتها وأهدافها وامتيازاتها وكيفية تقسيم السلطة والمسؤولية من خلال هيكلها التنظيمي.

ولمعرفة مدى التزام البنك محل الدراسة بمقررات لجنة بازل المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية، تم الاعتماد على المقابلة والاستبيان الذي تم توزيعه على أفراد عينة الدراسة المتمثلة في الإطارات وأعوان التحكم وأعوان التنفيذ وتم تحليلها بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية "SPSS".

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة.

حظيت إدارة المخاطر المصرفية باهتمام كبير من قبل الباحثين والمهتمين في الجانب المصرفي، وذلك لأنها أداة رئيسية تهدف إلى التنظيم الجيد والإشراف الفعال على جميع أنشطة البنوك خاصة بعد الأزمات المالية التي شهدها النظام المصرفي العالمي خلال القرن الماضي، ومن بين المهتمين بمجال إدارة وتسيير المخاطر المصرفية نجد لجنة بازل التي أعطت حيز كبير لهذا الموضوع من خلال سنها لجملة من القواعد التي من شأنها أن تفعل هذه الإدارة وتجعلها أكثر نجاعة وفعالية.

حيث جاءت لجنة بازل الأولى لتضع معيار موحد لكفاية رأس مال البنك ، إلا أن الاتفاقية الأولى شهدت نقص في بعض الجوانب فعرفت تعديلات انبثقت عنها اتفاقية أخرى عرفت ببازل الثانية التي كانت أشمل من الأولى خاصة في مجال التطبيق وكذا تعدد أساليب قياس ومعالجة المخاطر من خلال ركائزها الأساسية الثلاثة وهي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ، المراجعة الإشراقية ، انضباط السوق ، إلا أنها لم تواكب الأزمات المالية العالمية التي بينت محدودية تطبيقها، هذه الأزمات أنتجت معها اتفاقية ثالثة التي أهتمت في الأساس بأزمة السيولة من خلال الرفع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وتحديد نسبتين لسيولة البنك وإجبارها على الاحتفاظ بنسبة سيولة في الأجل القصير لمواجهة الاستحقاقات قصيرة الأجل وبالمثل لنسبة السيولة طويلة الأجل .

لهذا جاءت دراستنا لتتناول موضوع "واقع تطبيق معايير لجنة بازل على إدارة المخاطر المصرفية للبنوك التجارية" حيث تطرقنا إلى فصل يهتم بماهية البنوك التجارية والمخاطر المصرفية المنبثقة عنها وكيفية إدارتها أما الفصل الثاني خصص لدراسة المخاطر المصرفية وفق لجنة بازل.

وللتعمق أكثر في الموضوع كانت لنا زيارة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تبسة-488-من خلال توزيع استمارة الاستبيان على إطارات البنك وهذا من أجل الوقوف على مدى تطبيق الوكالة لإدارة المخاطر المصرفية ومدى احترامها لمعايير التي جاءت بها لجنة بازل.

أولا: نتائج الدراسة

تتمثل في :

- نستنتج من خلال ما سبق أن إدارة المخاطر هي إدارة تقوم بعدة أنشطة كتجميع المعلومات والبحث عن التهديدات التي يمكن أن يتعرض إليه المصرف مع تحديد مواطن الخلل والقيام بمعالجته".
- لم تستطع اتفاقية بازل الأولى في التخفيف من آثار المخاطر التي تتربص بالبنوك، فأدى بذلك الى ظهور اتفاقية أخرى مكملة لها والتي تعتبر نقطة جوهرية في إدارة المخاطر المصرفية من حيث الأدوات والمفهوم، فهي التي حددت بشكل واضح كيفية معالجة المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية، كما تبعتها اتفاقية ثالثة والتي جاءت لتعزيز صلابة البنوك العالمية وتحصينه من الأزمات؛
- من خلال الدراسة الميدانية استخلصنا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة تبسة-488-يطبق فقط مقررات لجنة بازل الأولى؛

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** تنص على: يوجد ارتباط بين إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –تبسة-488، وتطبيق مقررات لجنة بازل 01".
  - وفقا للنتائج تحليل تباين خط الانحدار نرفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة الآتية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إدارة الخاطر المصرفية وتطبيق مقررات لجنة بازل 01 في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة تبسة-488

- **الفرضية الثانية:** تنص على: " يوجد ارتباط بين إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –تبسة-488، وتطبيق مقررات لجنة بازل 02".

➢ وفقا للنتائج تحليل تباين خط الانحدار نرفض الفرضية البديلة وتقبل الفرضية الصفرية الآتية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إدارة المخاطر المصرفية وتطبيق مقررات لجنة بازل 02 في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة تبسة-488.

- **الفرضية الثالثة:** تنص على: " يوجد ارتباط بين إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –تبسة-488، وتطبيق مقررات لجنة بازل 03".

➢ وفقا للنتائج تحليل تباين خط الانحدار نرفض الفرضية البديلة وتقبل الفرضية الصفرية الآتية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إدارة الخاطر المصرفية وتطبيق مقررات لجنة بازل 03 في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة تبسة-488.

- **الفرضية الرئيسية:** تنص على: "يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية –تبسة-488-بإدارة مخاطره المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل.

➢ وفقا للنتائج تحليل تباين خط الانحدار نرفض الفرضية البديلة وتقبل الفرضية الصفرية الآتية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إدارة الخاطر المصرفية ومقررات لجنة بازل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة تبسة-488؛ وبالتالي فإن الوكالة لا تلتزم بمقررات لجنة بازل.

ثالثا: الاقتراحات.

هناك العديد من الاقتراحات تتمثل في:

- رقمنه وعصرنة البنوك التجارية الجزائرية من خلال إدخال نظام معلومات إلكتروني متطور يساهم في توفير وتقديم المعلومات الكافية للخبراء المصرفيين من أجل معالجة الجوانب الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية؛
- ضرورة تكوين عمال وإطارات البنوك التجارية الجزائرية في مجال إدارة المخاطر المصرفية؛
- ضرورة إنشاء مركز لإدارة المخاطر خاصة بالبنوك التجارية الجزائرية؛
- ضرورة إعادة النظر في العلاقة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والبنوك العمومية من خلال فتح مجال التعاون بين إطارات البنك والباحثين الجامعين المختصين في مجال البنوك؛
- ضرورة أخذ أبحاث الطلبة المتعلقة بالبنوك بالجدية واستثمارها خدمة في البنوك التجارية الجزائرية.

رابعا-أفاق البحث.

إن موضوع إدارة المخاطر المصرفية وفق معايير لجنة بازل موضوع واسع، فهو يواكب التغيرات الاقتصادية العالمية، وعليه نقترح بعض المواضيع للبحث والدراسة والتعمق أكثر في هذا المجال:

- تحديات البنوك التجارية الجزائرية في ظل تعديلات لجنة بازل 03؛
- واقع تصنيف المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب.

1) أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية " مقررات لجنة بازل-تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها"**، الطبعة الأولى ، عالم الكتاب الحديث وجدار الكتاب العالمي ، الأردن، 2008.
2) أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الطبعة الأولى ،الدار الجامعية ، الإبراهيمية، مصر، 2007.
3) أسامة عزمي سلام، **إدارة الخطر التامين**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ،الأردن،2007.
4) حاكم محسن الربعي، حمد عبد الحسين راضي،**حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري، عمان، 2013.
5) حربي محمد عريقات، **إدارة المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون سنة نشر.
6) دريد كمال ال شيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن، 2012.
7) رانية زيدان شحادة العلاونة، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى ،الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2016.
8) سلمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**،الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دون سنة النشر.
9) السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار المفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2014.
10) شقيري نوري موسى واخرون، **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان،الأردن، 2012.
11) شقيري نوري موسى،**إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
12) صادق راشدي الشمري، **استراتيجية المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي في المصارف التجارية**، الطبعة العربية ،دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2012.
13) ضياء مجيد موساوي، **عولمة الحوكمة المالية**، دار هومة للنشر للطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
14) طارق عبد العال حماد،**إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003.
15) طارق عبد العال حماد،**التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2011.
16) عبد المطلب عبد الحميد،**الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2008.
17) عبد المطلب عبد الحميد،**العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للنشر التوزيع، مصر،2001.
18) غالم عبد الله، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2014.
19) فايزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013.

قائمة المراجع

20) محمد أحمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية**، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2010.

21) محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر،1999.

22) محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ،2006

23) محمود حسين الوادي وآخرون،**نقود وبنوك**،الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن ،2010.

24) هشام جبر،**إدارة المصارف**، الطبعة الأولى،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة مصر،2008.

25) هندي منير إبراهيم،**إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات.

1) أحمد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، منشورة، جامعة الجزائر،2013.

2) أنس هشام المملوك،**مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية. دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سوريا**، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2014، ص:62.

3) تومي إبراهيم،**النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.2015.

4) حمدي محمد حمدي مصبح، **واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها**، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2018.

5) حياة نجار،**إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات لجنة بازل**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة سطيف،2014.

6) زقرير عادل،**تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة**، دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2009.

7) مشري عمر الصاوي حمزة،**دور إدارة المخاطر في تطوير الأداء المصرفي ببنك البركة**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان،2018.

8) ميرفت أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا لمعايير الدولية "بازل 2" -دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة فلسطين، 2007.

قائمة المراجع

ثالثا: المؤتمرات والملتقيات.

1) علي حميد هندي العلي، محسن عواطف جلوب،**مقررات لجنة بازل الثالثة واثارها على النظام المصرفي**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد 28، جامعة واسط، العراق، كانون الثاني 2018.
2) بودي عبد القادر، بحوصي مجدوب،**مقررات بازل واهميتها في تقليل المخاطر البنكية – مع إشارة الى حالة الجزائر**-مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثالث "استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الافاق والتحديات"، جامعة الشلف،25-26نوفمبر2008،.
3) سليمان ناصر،**النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة جيجل 03-05 ماي 2005.
4) طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، **بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008.
5) عبد الله بلوناس، حاج موسى نسيمة، **دور معيار كفاية راس المال في إدارة المخاطر المصرفية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 25-26 نوفمبر2008.
6) محمد بن بوزيان، وآخرون،**البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: -واقع وافاق تطبيق لمقررات بازل3**، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي-النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي-، الدوحة، قطر، ديسمبر، 2011.
7) نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح،**المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، "دراسة لطبيعتها وسبل ادارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين"**، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة الأردن، 4-5 جويلية 2007.
8) مفتاح صالح، رحال فاطمة،**تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي**، النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، إسطنبول، تركيا، يومي 09-10 سبتمبر2013.

رابعا: المجلات العلمية.

1) حرم عبد الرحمان أحمد عبد الرحمان،**مقررات لجنة بازل(1،2،3) ودورها في تقويم الأداء المصرفي للمصارف العاملة بالسودان" دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية**"، مجلة الدراسات العليا-جامعة النيلين، العدد 25، ب تاريخ2016/12/1.
2) بريش عبد القادر، زهير غرايه،**مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحكومة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي**، مجلة الاقتصاد والمالية، 2015.
3) آسيا قاسمي،**أهمية المراجعة المصرفية لإدارة المخاطر المصرفية على تعزيز السلامة المالية للبنوك**، مجلة معارف، العدد 20، جامعة البويرة، جوان2016.
4) بلسم حسين،**إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2، دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 46، 2015.

قائمة المراجع

5) بن ربيع حنيفة، زابة عبد المالك،**اختبارات التحمل كألية لإدارة المخاطر المصرفية**، مجلة جديد الاقتصادية، العدد 09، ديسمبر 2014.

6) عبد الرزاق شحادة،**مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، العدد 11، جوان2015، جامعة البليدة.

7) معهد الدراسات المصرفية،**اختبارات الضغط**، نشرة اضاءات العدد 5، الكويت، ديسمبر2010.

8) أحمد بوراس وزبير عياش،**المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاته على الأنظمة المصرفية للدول النامية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 27، 2008.

9) نجار حياة،**اتفاقية بازل 3 واثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013

خامسا: المنشورات والتقارير.

1) تقرير صندوق النقد العربي،**الملامح الإنسانية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية**، أبو ظبي، 2004

سادسا: المواقع الالكترونية

1) www.aleqt.com
2) **WWW.badr -bank.dz.**

سابعا: المراجع باللغة الأجنبية.

1) Hamza Fakir. **Présentation du nouvel accord de Bale sur les fonds propres revue Management- information-Finance(MIF)**.n° 5.Franace.2009.
2) Winfrid Blaschke & Matthew T.jones & Maria Soledad Martinez peria, **Stress testing of financial System:An overview of issues Méthodologies and FSAP expériences**، IMF working paper n°07/88; 2001
3) Martin Cihak**. Introduction to applied stress testing. IMF working paper** N°07/59.2007.
4) BIS. Stress, **testing on a major financial institution survey results & practice**, 2005.
5) Michel Rouach، Gérard Naulleau،**Contrôle De Gestion Bancaire Et Direction Financière Revue Banque** ،5em Edition، paris 2012.
6) Rachida Hennani, **"de bale 1a bale3 les principales avancées des accords prudentiels pour un système financier plus résilient"** ETUDES et SYNTHES, N 01-2015.
7) John Hull, **Gestion des Risques et Institution FinancièresPearson** Education. 2 eme édition, Franca.2007.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق(1): استمارة استبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشيخ العربي التبسي-تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية.

استمارة الإستبيان.

السادة والسيدات الكرام، تحية طبية وبعد:

يقوم الطلبة بإعداد دراسة حول إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي في تخصص نقود وبنوك-جامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة.

نرجو منكم مساعدتنا في إتمام هذا العمل العلمي بتعاونكم معنا من خلال تعبئة هذه الاستمارة وذلك بالإجابة على أسئلة الاستبيان كما نحيطكم علما بأن أجوبتكم تحضى بالسرية التامة، وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وفي أخير أشكركم على حسن تعاونكم وتفهمكم.

تحت اشراف الدكتور: طلبة عادل.

من اعداد الطلبة:

- فتحي لعزيزي؛
- دريد عيماد.

قائمة الملاحق

الجزء الأول: البيانات الشخصية

نرجـو مـنكم التكـرم بالإجابـة المناسـبة على الأسـئلة الأتيـة وذلـك بوضـع علامـة(x) في المربع المرافق لأجابتكم.

الرجاء وضع علامة (x) في مربع الإجابة المناسبة.

1. الجنس: ذكر ☐ ☐
2. الفئة العمرية:

من 20 إلى 30سنة	من 31 إلى 40سنة	من 41 إلى 50 سنة	أكبر من50 سنة

3. الدرجة العلمية التي تحملها:

ثانوي	جامعي	دراسات عليا	أخرى

4. الموقع الوظيفي:

عون إداري	رئيس مصلحة	مدير وكالة بنكية

5. عدد سنوات الخبرة التي اكتسبتها في العمل:

أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 9 سنوات	من 10إلى 15 سنة	من 16 إلى 20سنة	أكثر من 20سنة.

قائمة الملاحق

الجزء الثاني: محاور الإستبيان.

المحور الأول: مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك التجارية

الرقم	فقرات القياس	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق تماما	غير موافق
01	يحتوي البنك على عدة أقسام لإدارة المخاطر المصرفية					
02	تخضع القروض التي يمنحها البنك إلى قواعد يضعها البنك					
03	قبل قبول أي طلب للائتمان يقوم البنك بدراسة الضمانات					
04	يخضع العميل للدراسة الشاملة من قبل البنك، وذلك لتقييم المخاطر المالية والمستقبلية له					
05	دراسة التاريخ الائتماني للزبون، ومعرفة سمعته والتأكد من رغبته القوية على سداد الدين وفوائده					
06	دراسة الجدوى المالية للعميل لمعرفة كفاية راس ماله ومصادر دخله والارباح التي سيحصل عليها من مشروعه					
07	يقوم البنك بتسقيف مبالغ القروض التي يمنحها للعميل الواحد					
08	يوجد نظام داخلي لتصنيف مخاطر العميل					
9	يوجد في البنك لجنة مسؤولة عن مراقبة المخاطر من أجل التحكم فيها					
10	يتوفر البنك على نظام مراقبة داخلية مرنة وكافية للتعامل فورا مع المخاطر المستجدة التي تأتي من التغيرات في بيئة العمل					
11	يوجد تناسق ومشاركة في مجال المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية داخل البنك					

المحور الثاني: مدى التزام البنك بإدارة المخاطر المصرفية وفقا لمعايير لجنة بازل

الرقم	فقرات القياس	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق تماما	غير موافق
البعد الأول: مقررات لجنة بازل 01 حول المخاطر المصرفية						
12	يحترم البنك متطلبات الدنيا لرأس المال المقدر بـ 8%					
13	يقيس ويعالج البنك مخاطر السوق بطريقة النماذج الداخلية					
14	يقيس ويعالج البنك مخاطر السوق بالطريقة المعيارية					
15	يقوم البنك بتكوين مخصصات كافية لنوعية أصوله					
16	يضع البنك اوزان ترجيحية لأصوله داخل وخارج الميزانية					
البعد الثاني: مقررات لجنة بازل 02 حول المخاطر المصرفية						
17	يحتوي البنك على كامل الظرف والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية مثل (المنهج المعياري)					
18	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخلطر التشغيلية (المنهج المعياري، منهج الأساسي، طرق القياس المتقدمة)					
19	التأكد من كفاية راس مال البنك لمواجهة المخاطر المصرفية					

20	تدخل السلطات الرقابية مبكرا يقل من حدوث أي انخفاض أو تراجع في راس مال البنك					
21	يلتزم البنك بمعايير الحوكمة كالشفافية والافصاح عن المخاطر التي يتعرض لها والسياسات المتبعة لإدارتها					
البعد الثالث: مقررات لجنة بازل 03 حول المخاطر المصرفية						
22	يمكن للبنك أن يرفع من معدل كفاية رأس المال الى 10,5"%					
23	يعمل البنك على إدخال الرافعة المالية ب 3%					
24	يوفر البنك كافة البرامج والأنظمة التي تقيس مخاطر السيولة					
25	يحتوي بنككم على تقنية اختبارات الضغط التي جاءت بها لجنة بازل 03					
26	يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة قصيرة وطويلة الاجل					
27	يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة طويلة وطويلة الاجل					

الملحق (2): تحليل البيانات الشخصية لاستمارة الاستبيان.

Statistiques

		الجنس	العمرية الفئة	العلمية الدرجة	الوظيفي الموقع	الخبرة سنوات عدد
N	Valide	12	12	12	12	12
	Manquant	0	0	0	0	0

Table de fréquences

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	6	50.0	50.0	50.0
	أنثى	6	50.0	50.0	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

الفئة العمرية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة30 إلى 20 من	3	25.0	25.0	25.0

	سنة40 إلى 31 من	5	41.7	41.7	66.7
	سنة 50 إلى 41 من	4	33.3	33.3	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

العلمية الدرجة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	2	16.7	16.7	16.7
	جامعي	8	66.7	66.7	83.3
	عليا دراسات	1	8.3	8.3	91.7
	أخرى	1	8.3	8.3	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

الموقع الوظيفي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	إداري عون	7	58.3	58.3	58.3
	مصلحة رئيس	4	33.3	33.3	91.7
	بنكية وكالة مدير	1	8.3	8.3	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

عدد سنوات الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	2	16.7	16.7	16.7
	سنوات 9 إلى 5 من	3	25.0	25.0	41.7
	سنة 15 إلى10 من	4	33.3	33.3	75.0
	سنة20 إلى 16 من	3	25.0	25.0	100.0

Total	12	100.0	100.0	

الملحق(3): معامل ألفا كرو نباخ.

معامل ألفا كرو نباخ للمحور الأول.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.706	11

معامل ألفا كرو نباخ للمحور الثاني.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.796	16

معامل ألفا كرو نباخ للاستمارة ككل.

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	12	100.0
	Exclue[a]	0	.0
	Total	12	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.820	27

الملحق (3): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول.

		المحور الأول: مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك التجارية
يحتوي البنك على عدة أقسام لإدارة المخاطر المصرفية	Corrélation de Pearson	0.240
	Sig. (bilatérale)	0.453
	N	12

تخضع القروض التي يمنحها البنك إلى قواعد يضعها البنك	Corrélation de Pearson	0.415
	Sig. (bilatérale)	0.180
	N	12
قبل قبول أي طلب للائتمان يقوم البنك بدراسة الضمانات	Corrélation de Pearson	0.517
	Sig. (bilatérale)	0.085
	N	12
يخضع العميل للدراسة الشاملة من قبل البنك، وذلك لتقييم المخاطر المالية والمستقبلية له	Corrélation de Pearson	0.401
	Sig. (bilatérale)	0.196
	N	12
دراسة التاريخ الائتماني للزبون، ومعرفة سمعته والتأكد من رغبته القوية على سداد الدين وفوائده	Corrélation de Pearson	0.183
	Sig. (bilatérale)	0.569
	N	12
دراسة الجدوى المالية للعميل لمعرفة كفاية راس ماله ومصادر دخله والارباح التي سيحصل عليها من مشروعه	Corrélation de Pearson	0.346
	Sig. (bilatérale)	0.270
	N	12
يقوم البنك بتسقيف مبالغ القروض التي يمنحها للعميل الواحد	Corrélation de Pearson	0.432
	Sig. (bilatérale)	0.161
	N	12
يوجد نظام داخلي لتصنيف مخاطر العميل	Corrélation de Pearson	0.825
	Sig. (bilatérale)	0.001
	N	12

يوجد في البنك لجنة مسؤولة عن مراقبة المخاطر من أجل التحكم فيها	Corrélation de Pearson	0.646
	Sig. (bilatérale)	0.023
	N	12
يتوفر البنك على نظام مراقبة داخلية مرنة وكافية للتعامل فورا مع المخاطر المستجدة التي تأتي من التغيرات في بيئة العمل	Corrélation de Pearson	0.725
	Sig. (bilatérale)	0.008
	N	12
يوجد تناسق ومشاركة في مجال المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية داخل البنك	Corrélation de Pearson	0.662
	Sig. (bilatérale)	0.019
	N	12
المحور الأول: مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك التجارية	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	12

الملحق(5): صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني.

البعد الأول.

		لجنة مقررات :الأول البعد المخاطر حول 01 بازل البنكية
البعد الأول :مقررات لجنة بازل 01 حول المخاطر البنكية	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	12
يحترم البنك متطلبات الدنيا لرأس المال المقدر بـ8%	Corrélation de Pearson	.464
	Sig. (bilatérale)	.128

	N	12
يقيس ويعالج البنك مخاطر السوق بطريقة النماذج الداخلية	Corrélation de Pearson	.271
	Sig. (bilatérale)	.394
	N	12
يقيس ويعالج البنك مخاطر السوق بالطريقة المعيارية	Corrélation de Pearson	.432
	Sig. (bilatérale)	.161
	N	12
يقوم البنك بتكوين مخصصات كافية لنوعية أصوله	Corrélation de Pearson	.714
	Sig. (bilatérale)	.009
	N	12
يضع البنك اوزان ترجيحية لأصوله داخل وخارج الميزانية	Corrélation de Pearson	.608
	Sig. (bilatérale)	.036
	N	12

البعد الثاني.

البعد الثاني :مقررات لجنة بازل 02 حول المخاطر البنكية		
البعد الثاني :مقررات لجنة بازل 02 حول المخاطر البنكية	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	12
يحتوي البنك على كامل الظرف والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية مثل) المنهج المعياري(	Corrélation de Pearson	.601
	Sig. (bilatérale)	.039
	N	12
يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخلطر التشغيلية	Corrélation de Pearson	.703
	Sig. (bilatérale)	.011
	N	12
لتأكد من كفاية راس مال البنك لمواجهة المخاطر المصرفية	Corrélation de Pearson	.582
	Sig. (bilatérale)	.047
	N	12
تدخل السلطات الرقابية مبكرا يقل من حدوث أي انخفاض أو تراجع في راس مال البنك	Corrélation de Pearson	.374
	Sig. (bilatérale)	.231
	N	12
يلتزم البنك بمعايير الحوكمة كالشفافية والافصاح عن المخاطر التي يتعرض لها والسياسات المتبعة لإدارتها	Corrélation de Pearson	.950
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	12

البعد الثالث

		البعد الثالث :مقررات لجنة بازل 03 حول المخاطر البنكية
البعد الثالث :مقررات لجنة بازل 03 حول المخاطر البنكية	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	12
يمكن للبنك أن يرفع من معدل كفاية رأس المال الى10,5"%	Corrélation de Pearson	.100
	Sig. (bilatérale)	.756
	N	12
يعمل البنك على إدخال الرافعة المالية ب3%	Corrélation de Pearson	.181
	Sig. (bilatérale)	.573
	N	12
يوفر البنك كافة البرامج والأنظمة التي تقيس مخاطر السيولة	Corrélation de Pearson	.863**
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	12
يحتوي بنككم على تقنية اختبارات الضغط التي جاءت بها لجنة بازل03	Corrélation de Pearson	.957**
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	12
يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل	Corrélation de Pearson	-.071-
	Sig. (bilatérale)	.825
	N	12
يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل	Corrélation de Pearson	.640*
	Sig. (bilatérale)	.025
	N	12

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق (4): الصدق البنائي لمحاور الدراسة.

		الاستبيان
الاستبيان	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	12
المحور الأول :مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك التجارية	Corrélation de Pearson	.703
	Sig. (bilatérale)	.011
	N	12
المحور الثاني :مدى التزام البنك بإدارة المخاطر المصرفية وفقا لمعايير لجنة بازل	Corrélation de Pearson	.903
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	12

الملحق (5): تحليل فقرات المحور الأول"التكرار، المتوسط الحسابي، النسب المئوية، الانحراف المعياري".

		يحتوي البنك على عدة أقسام لإدارة المخاطر المصرفية	تخضع القروض التي يمنحها البنك إلى قواعد يضعها البنك	قبل قبول أي طلب للائتمان يقوم البنك بدراسة الضمانات	يخضع العميل للدراسة الشاملة من قبل البنك، وذلك لتقييم المخاطر المالية والمستقبلية له	دراسة التاريخ الائتماني للزبون، ومعرفة سمعته والتأكد من رغبته القوية على سداد الدين وفوائده	دراسة الجدوى المالية للعميل لمعرفة كفاية راس ماله ومصادر دخله والارباح التي سيحصل عليها من مشروعه	يقوم البنك بتسقيف مبالغ القروض التي يمنحها للعميل الواحد	يوجد نظام داخلي لتصنيف مخاطر العميل	يوجد في البنك لجنة مسؤولة عن مراقبة المخاطر من أجل التحكم فيها	يتوفر البنك على نظام مراقبة داخلية مرنة وكافية للتعامل فورا مع المخاطر المستجدة التي تأتي من التغيرات في بيئة العمل	يوجد تناسق ومشاركة في مجال المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية داخل البنك
N	Valide	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3.67	3.83	4.25	3.92	3.75	4.17	3.58	3.42	3.50	3.75	2.92

يحتوي البنك على عدة أقسام لإدارة المخاطر المصرفية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تماما موافق	1	8.3	8.3	8.3
	محايد	3	25.0	25.0	33.3
	موافق غير	6	50.0	50.0	83.3
	تماما موافق غير	2	16.7	16.7	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

تخضع

القروض التي يمنحها البنك إلى قواعد يضعها البنك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	1	8.3	8.3	8.3
	محايد	2	16.7	16.7	25.0
	موافق غير	7	58.3	58.3	83.3
	تماما موافق غير	2	16.7	16.7	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

قبل قبول أي طلب للائتمان يقوم البنك بدراسة الضمانات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	8.3	8.3	8.3
	موافق غير	7	58.3	58.3	66.7
	تماما موافق غير	4	33.3	33.3	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

يخضع العميل للدراسة الشاملة من قبل البنك، وذلك لتقييم المخاطر المالية والمستقبلية له

قائمة الملاحق

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	1	8.3	8.3	8.3
	محايد	2	16.7	16.7	25.0
	موافق غير	6	50.0	50.0	75.0
	تماما موافق غير	3	25.0	25.0	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

دراسة التاريخ الائتماني للزبون، ومعرفة سمعته والتأكد من رغبته القوية على سداد الدين وفوائده

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	33.3	33.3	33.3
	موافق غير	7	58.3	58.3	91.7
	تماما موافق غير	1	8.3	8.3	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

دراسة الجدوى المالية للعميل لمعرفة كفاية راس ماله ومصادر دخله والارباح التي سيحصل عليها من مشروعه

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	2	16.7	16.7	16.7
	موافق غير	4	33.3	33.3	50.0
	تماما موافق غير	6	50.0	50.0	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

يقوم البنك بتسقيف مبالغ القروض التي يمنحها للعميل الواحد

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	5	41.7	41.7	41.7
	موافق غير	7	58.3	58.3	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

يوجد نظام داخلي لتصنيف مخاطر العميل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تماما موافق	2	16.7	16.7	16.7
	موافق	1	8.3	8.3	25.0
	محايد	3	25.0	25.0	50.0
	موافق غير	2	16.7	16.7	66.7
	تماما موافق غير	4	33.3	33.3	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

يوجد في البنك لجنة مسؤولة عن مراقبة المخاطر من أجل التحكم فيها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تماما موافق	1	8.3	8.3	8.3
	موافق	1	8.3	8.3	16.7
	محايد	2	16.7	16.7	33.3
	موافق غير	7	58.3	58.3	91.7
	تماما موافق غير	1	8.3	8.3	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

قائمة الملاحق

يتوفر البنك على نظام مراقبة داخلية مرنة وكافية للتعامل فورا مع المخاطر المستجدة التي تأتي من التغيرات في بيئة العمل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	1	8.3	8.3	8.3
	محايد	3	25.0	25.0	33.3
	موافق غير	6	50.0	50.0	83.3
	تماما موافق غير	2	16.7	16.7	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

يوجد تناسق ومشاركة في مجال المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية داخل البنك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تماما موافق	1	8.3	8.3	8.3
	موافق	3	25.0	25.0	33.3
	محايد	5	41.7	41.7	75.0
	موافق غير	2	16.7	16.7	91.7
	تماما موافق غير	1	8.3	8.3	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

الملحق (6): تحليل فقرات المحور الثاني" التكرار، المتوسط الحسابي، النسب المئوية، الانحراف المعياري

البعد الأول.

		يحترم البنك متطلبات الدنيا لرأس المال المقدر بـ %8	يقيس ويعالج البنك مخاطر السوق بطريقة النماذج الداخلية	يقيس ويعالج البنك مخاطر السوق بالطريقة المعيارية	يقوم البنك بتكوين مخصصات كافية لنوعية أصوله	يضع البنك اوزان ترجيحية لأصوله داخل وخارج الميزانية
N	Valide	12	12	12	12	12
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		4.42	3.75	3.33	3.50	3.25
Ecart type		0.669	0.622	0.985	1.168	1.357

يحترم البنك متطلبات الدنيا لرأس المال المقدر بـ8%

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	8.3	8.3	8.3
	موافق غير	5	41.7	41.7	50.0
	تماما موافق غير	6	50.0	50.0	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

قائمة الملاحق

يقيس ويعالج البنك مخاطر السوق بطريقة النماذج الداخلية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	1	8.3	8.3	8.3
	محايد	1	8.3	8.3	16.7
	موافق غير	10	83.3	83.3	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

يقيس ويعالج البنك مخاطر السوق بالطريقة المعيارية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	2	16.7	16.7	16.7
	محايد	6	50.0	50.0	66.7
	موافق غير	2	16.7	16.7	83.3
	تماما موافق غير	2	16.7	16.7	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

يقوم البنك بتكوين مخصصات كافية لنوعية أصوله

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تماما موافق	1	8.3	8.3	8.3
	موافق	1	8.3	8.3	16.7
	محايد	3	25.0	25.0	41.7
	موافق غير	5	41.7	41.7	83.3
	تماما موافق غير	2	16.7	16.7	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

يضع البنك اوزان ترجيحية لأصوله داخل وخارج الميزانية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تماما موافق	2	16.7	16.7	16.7
	موافق	1	8.3	8.3	25.0
	محايد	3	25.0	25.0	50.0
	موافق غير	4	33.3	33.3	83.3
	تماما موافق غير	2	16.7	16.7	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

البعد الثاني.

	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخلطر التشغيلية	يحتوي البنك على كامل الظرف والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس	يلتزم البنك بمعايير الحوكمة كالشفافية والافصاح عن المخاطر التي يتعرض لها والسياسات	تدخل السلطات الرقابية مبكرا يقل من حدوث أي انخفاض أو تراجع في راس	لتأكد من كفاية راس مال البنك لمواجهة المخاطر المصرفية	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخلطر	يحتوي البنك على كامل الظرف والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس

قائمة الملاحق

		المخاطر الائتمانية مثل (المنهج المعياري)	التشغيلية		مال البنك	المتبعة لإدارتها	المخاطر الائتمانية مثل (المنهج المعياري)	
N	Valide	12	12	12	12	12	12	12
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3.17	3.17	3.75	3.08	2.92	3.17	3.17
Ecart type		1.193	1.267	0.866	0.793	1.311	1.193	1.267

يحتوي البنك على كامل الظرف والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر الانتمانية مثل) المنهج المعياري(

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تماما موافق	1	8.3	8.3	8.3
	موافق	3	25.0	25.0	33.3
	محايد	2	16.7	16.7	50.0
	موافق غير	5	41.7	41.7	91.7
	تماما موافق غير	1	8.3	8.3	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخلطر التشغيلية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تماما موافق	2	16.7	16.7	16.7
	محايد	6	50.0	50.0	66.7
	موافق غير	2	16.7	16.7	83.3
	تماما موافق غير	2	16.7	16.7	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

لتأكد من كفاية راس مال البنك لمواجهة المخاطر المصرفية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	2	16.7	16.7	16.7
	موافق غير	9	75.0	75.0	91.7
	تماما موافق غير	1	8.3	8.3	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

تدخل السلطات الرقابية مبكرا يقل من حدوث أي انخفاض أو تراجع في راس مال البنك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تماما موافق	1	8.3	8.3	8.3
	محايد	8	66.7	66.7	75.0
	موافق غير	3	25.0	25.0	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

قائمة الملاحق

يلتزم البنك بمعايير الحوكمة كالشفافية والافصاح عن المخاطر التي يتعرض لها والسياسات المتبعة لإدارتها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تماما موافق	1	8.3	8.3	8.3
	موافق	5	41.7	41.7	50.0
	محايد	2	16.7	16.7	66.7
	موافق غير	2	16.7	16.7	83.3
	تماما موافق غير	2	16.7	16.7	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

البعد الثالث

		يمكن للبنك أن يرفع من معدل كفاية رأس المال الى 10,5%"	يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل	يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل	يحتوي بنككم على تقنية اختبارات الضغط التي جاءت بها لجنة بازل 03	يوفر البنك كافة البرامج والأنظمة التي تقيس مخاطر السيولة	يعمل البنك على إدخال الرافعة المالية ب 3%	يمكن للبنك أن يرفع من معدل كفاية رأس المال الى 10,5%"	يعمل البنك على إدخال الرافعة المالية ب 3%
N	Valide	12	12	12	12	12	12	12	12
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3.75	2.1667	3.83	2.75	2.58	3.17	3.75	3.17

يمكن للبنك أن يرفع من معدل كفاية رأس المال الى10,5%"

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	5	41.7	41.7	41.7
	موافق غير	5	41.7	41.7	83.3
	تماما موافق غير	2	16.7	16.7	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

يعمل البنك على إدخال الرافعة المالية ب3%

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	2	16.7	16.7	16.7
	محايد	7	58.3	58.3	75.0
	موافق غير	2	16.7	16.7	91.7
	تماما موافق غير	1	8.3	8.3	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

يوفر البنك كافة البرامج والأنظمة التي تقيس مخاطر السيولة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تماما موافق	1	8.3	8.3	8.3
	موافق	5	41.7	41.7	50.0

	محايد	4	33.3	33.3	83.3
	موافق غير	2	16.7	16.7	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

يحتوي بنككم على تقنية اختبارات الضغط التي جاءت بها لجنة بازل03

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تماما موافق	4	33.3	33.3	33.3
	موافق	2	16.7	16.7	50.0
	محايد	1	8.3	8.3	58.3
	موافق غير	3	25.0	25.0	83.3
	تماما موافق غير	2	16.7	16.7	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	25.0	25.0	25.0
	موافق غير	8	66.7	66.7	91.7
	تماما موافق غير	1	8.3	8.3	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تماما موافق	5	41.7	41.7	41.7
	موافق	2	16.7	16.7	58.3
	محايد	4	33.3	33.3	91.7
	تماما موافق غير	1	8.3	8.3	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

الملحق (7): اختبار التوزيع الطبيعي.

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		الاستبيان
N		12
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	3.4568
	Ecart type	.42708
Différences les plus extrêmes	Absolue	.109
	Positif	.109
	Négatif	-.106-
Statistiques de test		.109
Sig. asymptotique (bilatérale)		.200[c,d]

a. La distribution du test est Normale.

b. Calculée à partir des données.

c. Correction de signification de Lilliefors.

d. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

قائمة الملاحق

الملحق (8): تحليل الانحدار البسيط للفرضية الأولى.

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	معايير توفر مدى :الأول المحور البنوك في المخاطر إدارة التجارية[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : البعد الأول :مقررات لجنة بازل 01 حول المخاطر البنكية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.714[a]	.509	.460	.37652

a. Prédicteurs : (Constante), معايير توفر مدى :الأول المحور البنوك في المخاطر إدارة التجارية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1.472	1	1.472	10.3	.009[b]
	de Student	1.418	10	.142		
	Total	2.890	11			

a. Variable dépendante : البعد الأول :مقررات لجنة بازل 01 حول المخاطر البنكية

b. Prédicteurs : (Constante), معايير توفر مدى :الأول المحور البنوك في المخاطر إدارة التجارية

Coefficients[a]

Modèle	Coefficients non standardisés	Coefficients standardisés	t	Sig.

		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	.722	.915		.789	.448
	معايير توفر مدى :الأول المحور البنوك في المخاطر إدارة التجارية	.794	.246	.714	3.223	.009

a. Variable dépendante : البنكية المخاطر حول 01 بازل لجنة مقررات :الأول البعد

الملحق (9): تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثانية.

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	مدى :الأول المحور إدارة معايير توفر البنوك في المخاطر التجارية[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المخاطر حول 02 بازل لجنة مقررات :الثاني البعد البنكية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.503[a]	.253	.178	.66265

a. Prédicteurs : (Constante), التجارية البنوك في المخاطر إدارة معايير توفر مدى :الأول المحور

Coefficients[a]

		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
Modèle		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	.275	1.610		.171	.868

	إدارة معايير توفر مدى :الأول المحور التجارية البنوك في المخاطر	.798	.434	.503	1.839	.096

a. Variable dépendante : البنكية المخاطر حول 02 بازل لجنة مقررات :الثاني البعد

الملحق (10): تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثالثة.

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	توفر مدى :الأول المحور في المخاطر إدارة معايير التجارية البنوك[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : البنكية المخاطر حول 03 بازل لجنة مقررات :الثالث البعد

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.016[a]	.000	-.100-	.57787

a. Prédicteurs : (Constante), التجارية البنوك في المخاطر إدارة معايير توفر مدى :الأول المحور

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.001	1	.001	.003	.960[b]
	de Student	3.339	10	.334		
	Total	3.340	11			

a. Variable dépendante : البنكية المخاطر حول 03 بازل لجنة مقررات :الثالث البعد

b. Prédicteurs : (Constante), التجارية البنوك في المخاطر إدارة معايير توفر مدى :الأول المحور

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3.115	1.422		2.190	.053
	إدارة معايير توفر مدى :الأول المحور التجارية البنوك في المخاطر	-.020-	.379	-.016-	-.052-	.960

a. Variable dépendante : البنكية المخاطر حول 03 بازل لجنة مقررات :الثالث البعد

الملحق (11): تحليل الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية.

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode

1	توفر مدى :الأول المحور في المخاطر إدارة معايير التجارية البنوك[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : الثاني المحور :مدى التزام البنك بإدارة المخاطر وفقا المصرفية لمعايير بازل لجنة

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.337[a]	.113	.025	.51607

a. Prédicteurs : (Constante), الأول المحور :مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك التجارية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.340	1	.340	1.278	.285[b]
	de Student	2.663	10	.266		
	Total	3.004	11			

a. Variable dépendante : الثاني المحور :مدى التزام البنك بإدارة المخاطر وفقا المصرفية لمعايير بازل لجنة

b. Prédicteurs : (Constante), الأول المحور :مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك التجارية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	1.861	1.270		1.465	.174
	إدارة معايير توفر مدى :الأول المحور التجارية البنوك في المخاطر	.383	.339	.337	1.130	.285

a. Variable dépendante : الثاني المحور :مدى التزام البنك بإدارة المخاطر وفقا المصرفية لمعايير بازل لجنة

الملخص

إن التغيرات المتسارعة التي شهدها القطاع المصرفي العالمي خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي أنتج العديد من المخاطر، مما أستوجب الحاجة إلى تحديد ومعرفة هذه المخاطر بغية التحكم فيها أو على الأقل التقليل منها وإدارتها بكفاءة عالية.

لذا جاءت دراستنا من أجل إظهار أهم المخاطر التي تحيط بالنظام المصرفي وكذا إلقاء الضوء على أهم الهيئات الدولية التي تطرقت لهذا الموضوع، ألا وهي لجنة بازل التي قدمت مجموعة من المقترحات في مجال إدارة -488المخاطر المصرفية.

ومن أجل التعمق أيضا في هذا الموضوع قمنا بدراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة تبسة-488-للوقوف على مدى احترام البنك للمعايير الدولية التي جاءت بها اللجنة في إطار تسيير مخاطرها وإدارتها.

الكلمات المفتاحية: المخاطرالمصرفية، إدارة المخاطر المصرفية، لجنة بازل.

الملخص

Summary:

The rapid changes that the global banking sector witnessed during the last years of the last century produced many risks, which necessitated the need to identify and know these risks in order to control or at least reduce and manage them with high efficiency.

So our study came in order to show the most important risks surrounding the banking system as well as to shed light on the most important international bodies that touched on this topic, namely the Basel Committee, which drove a set of proposals in the area of 488 banking risk management.

Also, in order to delve deeper into this matter, we conducted a field study of the Agency - 488 - to determine the Agriculture and Rural Development Bank – Tébessa extent of the bank's respect for the

Key word: Banking risk, Banking risk management, Basel Committee